وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم: التاريخ

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل:.....

العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية من خلال المعاهدات والإتفاقيات خلال العهد العثماني
- فترة الدايات أنموذجا 1671م - 1830م -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة مـــاستر LMD في تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطلبة:
- بوخروبة أحمد
- زعمون محمد

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	منى صالحي	أستاذ محـــاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
2	فتح الدين بن أزواو	أستاذ محـاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	عبد القادر خليفي	أستاذ محـاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021م/2022م

شكر وعرفان

الحمد لله نحمده ونستعينه على فضائله التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعملا بقوله عليه الصلاة والسلام:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وقبل البدء نتقدم بأسمى أيات الشكر والتقدير والإمتنان والمحبة إلى اللذين حملوا أنبل رسالة في الحياة

الى اللذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

الى جميع الأساتذة الأفاضل وأخص بالتقدير والشكر إلى الأستاذ المشرف: بن أزواو فتح الدين

كما لا ننسى كل من قدم لنا يد العون وتعب معنا من أجل إتمام هذا العمل بالأخص زميلنا في الدراسة

صيد ون فاروق.

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى اللذين قال فيهما الحق تبارك وتعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه

وبالوالدين إحسانا"

والدينا حفظهم الله وأطال في أعمارهم .

إلى العائلتين الكريمتين "عائلة بوخروبة" " عائلة زعمون"

الى الكتاكيت الصغار "غيث، وسيم، ميسم"

الى الكتكوت "معاذ"

الى كل الأصدقاء اللذين تحلوا بالإيخاء وتميزوا بالوفاء .

بوخروبة أحمد _____ زعمون محمد

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ج	جزء
د. ت	دون تاريخ
د. م	دون مكان النشر
د.م. ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة
ط	طبعة
ع	العدد
مج	مجلد
إلخ	إلى آخره
هـ	تاريخ الهجري
م	ميلادي
تع	تعريب
تق	تقديم
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزع

مقدمة

مقدمة:

يعتبر مجال العلاقات الدولية وبالأخص موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية والأسبانية من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الدارسين والباحثين في تاريخ الجزائر الحديث، وخاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني والتي تعرف بمرحلة الدايات، نظرا لما كانت تكتسبه من أهمية قصوى في تاريخ الجزائر والدولة العثمانية من جهة والعلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ذلك أن العلاقات الجزائرية الفرنسية والأسبانية قد طغى عليها الطابع العدائي والمتمثل في الحملات العسكرية من فترة لأخرى خاصة مع أسبانيا التي كانت في صراع دائم مع الجزائر إلى غاية نهاية القرن 18م، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود علاقات ودية بين الجزائر وأسبانيا وخاصة مع فرنسا التي تعد من الدول السباقة إلى ربط العلاقة عن طريق الباب العالي، حيث أنه في الفترة الممتدة بين 1671م-1830م ربطت الجزائر مع كل من فرنسا واسبانيا العديد من المعاهدات التي لعبت دورا بارزا في سير العلاقات منها من هي معاهدات سلم ومنها من هي معاهدات اقتصادية، وكانت لتلك المعاهدات العديد من النتائج والآثار على الأطراف المتعاهدة.

ومن هذا المنطلق أردنا دراسة موضوع مذكرتنا الذي كان بعنوان العلاقات الجزائرية الفرنسية والاسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات في العهد العثماني – عهد الدايات أنموذجا.

1. دوافع اختيار الموضوع:

دوافع ذاتية:

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية والاسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات بالإضافة إلى محاولة بلورت معالم هذه العلاقات في فترة الدايات 1671م- 1830م.

دوافع موضوعية:

- ✓ أهمية الموضوع في حد ذاته لأنه يتناول أبرز فترات تاريخ الجزائر الحديث.
- ✓ معرفة الواقع السياسي والاقتصادي للجزائر خلال عهد الدايات.
- ✓ التعرف على العلاقة التي كانت تربط الجزائر بكل من فرنسا واسبانيا.
- ✓ معرفة أهم المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية والإسبانية وانعكاساتها.

2. الهدف من الدراسة:

يعود الهدف من دراستنا لموضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية والاسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات خلال العهد العثماني- فترة الدايات أنموذجا- إلى تحديد العوامل المؤثرة في سير العلاقات مع كل من فرنسا واسبانيا والدور الذي كانت تلعبه المعاهدات في هذه العلاقة.

3. الإطار المكاني والزمني:

ينحصر موضوع دراستنا في فترة 1671م – 1830م، أما الامتداد الجغرافي لهذا الموضوع يرتكز معظمه في كل من الجزائر وفرنسا واسبانيا.

4. إشكالية الدراسة:

إن دراسة موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية والاسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات خلال فترة الدايات، سيتناول بالتفصيل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة الدايات، ويرسم صورة واضحة للعلاقات التي كانت تربط الجزائر بفرنسا واسبانيا، كما يتطرق هذا الموضوع من جهة أخرى إلى المعاهدات التي تم إبرامها بين كل من الجزائر وفرنسا من جهة والجزائر واسبانيا من جهة أخرى والانعكاسات التي ترتبت عن هذه المعاهدات ويرتكز هذا الموضوع حول إشكالية عامة مفادها:

❖ **ما طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية والاسبانية؟ وكيف كان سيرها؟ وما الدور الذي لعبته المعاهدات في تلك العلاقات؟**

ولإثراء الموضوع أكثر طرحنا عدة تساؤلات فرعية والتي تتعلق بالإشكالية العامة منها:

- ✓ ما طبيعة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال عهد الدايات؟
- ✓ ماهي المكانة التي كانت تحظى بها الجزائر بين بلدان العالم؟
- ✓ هل كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية والاسبانية عدائية أم سلمية؟
- ✓ ماهي أهم المعاهدات والاتفاقيات التي كانت بين الجزائر وفرنسا من جهة والجزائر واسبانيا من جهة أخرى؟
- ✓ كيف كانت انعكاسات هذه المعاهدات على العلاقات الجزائرية الفرنسية والاسبانية؟

5. المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي وذلك لتتبع الأحداث التاريخية والمنهج الوصفي لوصف وسرد مجريات وظروف عقد المعاهدات.

6. الخطة المتبعة:

اعتمدنا في دراستنا على خطة احتوت على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة

- **الفصل الأول** كان تحت عنوان الأوضاع العامة للجزائر خلال عهد الدايات (1671م—1830م) حيث تناولنا فيه كيفية ظهور الدايات في الجزائر، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال عهد الدايات.

- **الفصل الثاني** الذي عنوناه بالعلاقات الجزائرية الفرنسية والاسبانية خلال عهد الدايات، ويندرج ضمنه ثلاث مباحث: المبحث الأول تكلمنا فيه عن مكانة الجزائر الدولية وهيبتها العالمية، أما المبحث الثاني فكان عن العلاقات السياسي والتجارية مع فرنسا والمبحث الأخير يتحدث عن العلاقات السياسية والتجارية مع اسبانيا.

- **الفصل الثالث** كان تحت عنوان المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية والاسبانية وانعكاساتها، وبدوره يندرج تحته ثلاث مباحث: المبحث الأول تكلمنا فيه عن المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية والفرنسية خلال عهد الدايات، أما المبحث الثاني فكان بعنوان المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الاسبانية خلال عهد الدايات، أما المبحث الثالث فقد كان تحت عنوان انعكاسات المعاهدات والاتفاقيات.

في حين اشتملت الخاتمة على جملة من الاستنتاجات التي خرجنا بها من الدراسة ككل، مدعمين المذكرة بقائمة من الملاحق التوضيحية وقائمة من المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في موضوع مذكرتنا.

7. أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في دراستنا:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا على العديد من المصادر والمراجع بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية، كما اعتمدنا أيضا على عدة مقالات:

- ✓ وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824 وقد استفدنا من هذا المصدر في توقيع المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية بالإضافة إلى بعض الحملات العسكرية على الجزائر كحملة اللورد إكسماوث.
- ✓ احمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر 1753- 1830 أفادنا هذا المصدر في معرفة كيفية ظهور الدايات بالإضافة إلى أوضاع الجزائر خلال عهد الدايات.
- ✓ جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830م اعتمدنا من خلال هذا المرجع على أهم المعاهدات الجزائرية مع فرنسا بالإضافة إلى استخدام نصوص تلك المعاهدات في الملاحق.
- ✓ محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، أفادنا هذا المرجع فيما يخص كل من المشاريع الفرنسية لغزو الجزائر واتفاقيات الجزائر مع فرنسا

- ✓ يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا استفدنا من هذا المرجع في العلاقات التي كانت بين الجزائر وفرنسا بالإضافة إلى المعاهدات الجزائرية الفرنسية والاسبانية.
- ✓ جون ب وولف، الجزائر وأوربا 1500- 1830م استفدنا من هذا المرجع فيما يخص الحملات الفرنسية على الجزائر بالإضافة إلى عقد المعاهدات الجزائرية الفرنسية.
- ✓ أما فيما يخص المقالات والمجلات العلمية نذكر منها:
- ✓ جمال قنان، عنصر في الأزمة الفرنسية عام 1827، استفدنا منه فيما يخص الحصار البحري الفرنسي على الجزائر.
- ✓ صباح نوري هادي العبيدي، معاهدة 1786م، محاولة لتهدئة الصراع بينا اسبانيا والجزائر، أفادنا هذا المقال فيما يخص الصراع الجزائري الاسباني وعقد معاهدة الصلح 1786.
- ✓ عبد القادر فكاير، معاهدتا الجزائر مع اسبانيا 1786م- 1791م ظروفهما وانعكاساتهما، وقد أفادنا هذا المقال بالتطرق إلى المعاهدات الجزائرية الاسبانية والمتمثلة في معاهدة 1786م و معاهدة 1791م.

8. الدراسات السابقة:

- ✓ عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619م-1830م)، جامعة الجزائر، 1984م، والتي أفادتنا في عدة جوانب كالحملات الفرنسية على الجزائر بالإضافة إلى الجانب التجاري كالمبادلات التجارية بين البلدين.
- ✓ عطلي محمد أمين، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011م-2012م، أفادتنا هذه الرسالة في جانب مظاهر العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا.

- ✓ دهان بركاهم، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية(1689م-1789م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، غرداية، 2012م-2013م، أفادتنا هذه الرسالة في معرفة أهم القناصل الفرنسيين بالجزائر خلال عهد الدايات.

9. الصعوبات:

- ✓ طول فترة موضوع بحثنا والتي تمتد من نهاية القرن السابع عشر إلى بداية القرن التاسع عشر أي قرابة القرن وستون سنة.
- ✓ نقص الخبرة في التعامل مع المادة العلمية خاصة من حيث تحليلها وصياغتها وتركيبها خاصة المصادر والمراجع التي تحتوي على مصطلحات ومفاهيم صعبة الفهم.
- ✓ صعوبة الحصول على المادة العلمية خاصة المصادر والمراجع الغير متوفرة في شبكة الانترنت وموجودة بصيغة ورقية فقط.

وفي الختام نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور فتح الدين بن أزواو على كل توجيهاته وملاحظاته التي استفدنا منها في هذا العمل والى كل من قدم لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد، كما نتمنى أن نكون قد قدمنا عملا علميا يستفيد منه كل من الطلبة والباحثين.

الفصل الأول: الأوضاع العامة للجزائر في عهد الدايات.

- ✓ المبحث الأول: ظهور الدايات في الجزائر
- ✓ المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ المبحث الثالث: الأوضاع السياسية والإدارية.

تمهيد:

مرت الجزائر خلال العهد العثماني بأربعة فترات حكم من بينها فترة الدايات التي تعتبر أبرز وأهم فترة في تاريخ الجزائر الحديث حيث كان لها العديد من الخصائص والمميزات في جميع المجالات، كما أنها تعتبر أخر مرحلة حكم ارتبطت بها الجزائر خلال العهد العثماني، وكان للدايات اللذين حكموا الجزائر في تلك الفترة دورا بارزا في التسيير والإشراف لأن الجزائر خلال هذه المرحلة عرفت نوعا من الاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية، لذلك تعتبر هذه المرحلة أخر تطور للإدارة العثمانية في الجزائر، كما شهدت هذه الأخيرة في هذه المرحلة تفاقم الاضطرابات السياسية وذلك بعدما انتهى نظام الأغوات وهذا نتيجة الصراع على السلطة بين أعضاء الأوجاق، وكان أول داي للجزائر القبطان محمد تركي(1671م-1682م)، أما فيما يخص الوضع الاقتصادي فقد شهد تدهورا نتيجة الحملات الأوروبية التي أثرت سلبا على الاقتصاد بشكل عام.

المبحث الأول: ظهور الدايات في الجزائر.

تفاقمت الاضطرابات السياسية في الجزائر، نظرا للرغبة الملحة من أجل إلغاء نظام الأغا وإحداث نظام جديد بسبب الخطر المحدق الذي أصبح يعيشه الأغا، حيث انتهى هذا النظام مبرزا حدثا هاما تمثل في اغتيال "**علي أغا**" (1665م-1671م)، أخر أغا عثماني أذن بنهاية نظام الأغوات الذي امتد من سنة 1587م إلى غاية 1671م وتنصيب حكم جديد وهو نظام الدايات،* حيث قام رياس البحر بعد ثورتهم على الانكشارية بتعيين أحدهم وهو "**الحاج محمد دايا**" على الجزائر، وبذلك دخلت إيالة الجزائر مرحلة جديدة من نظام حكم العثمانيين وهو نظام الدايات بداية من سنة 1671م وصولا إلى سنة 1830م.[1]

مثل هذا العصر القوة العسكرية والحاكم هو الذي يختار وزراء البحرية، ويشكل مجلس الدولة بأسلوبه الخاص، لكن نفوذ الجيش البحري **(الرياس)** وازدياد نفوذ الدايات لم يخدم أبناء الشعب الأصليين ولم يستجيب لمطالبهم وتحقيق الغنائم لقادتها، وبالتالي فان العناصر الجزائرية الأصل بقيت على الهامش ولم تكن لها مشاركة حقيقية في قيادة البلاد.[2]

يتم تعيين منصب الداي في الجزائر عن طريق إجراء الانتخابات في حالة ما إذا توفى الداي على سريره أو قتل وهو ما حدث كثيرا، وقد أجريت هذه العملية في العديد من المرات وسط منافسة شديدة، فقد كان الدايات في بادئ الأمر من رجال رياس البحر

---

* الدايات: داي DEY كلمة تركية معناها خال أطلقت في العهد العثماني على رتبة عسكرية حملها رؤساء الأجناد من الانكشارية الذين اشتركوا في فتح شمال إفريقيا، ثم ما لبثت هذه الطائفة من الأجناد الى أن استولت على الحكم في الجزائر، ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 175.

[1] سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر(1671م-1830م)، مذكرة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011م-2012م، ص 39.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 64.

ولكنهم فقدوا مكانتهم بعد استرجاع طائفة الانكشارية لمكانتهم ونفوذهم في السلطة فأصبح الداي ينتخب من رجال الانكشارية يمارس من خلالها سلطته بشكل شبه مطلق ويخضع لسلطة الانكشارية رغم كل الصلاحيات والمزايا التي يتمتع بها وهو ما أعطى للدولة الجزائرية نظام شبيه بالنظام الجمهوري، وصار الداي يختار من بين ثلاث موظفين ساميين هم الخزناجي وخوجة الخيل وأغا العرب.[1]

ففي مرحلة الدايات نجد أن السلطان العثماني لم يكن له نفوذ سوى إصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان،* وتعيين الباشا الذي يجلس إلى جانب الداي حيث كان هذا الباشا شكلي فقط، أما مظاهر السيادة الأخرى فقد كانت الجزائر مستقلة فيها تماما، بحيث تتصل بالدول الأجنبية وتعلن الحروب وتعقد السلم وتستقبل القناصل الأجانب وتقوم باعتمادهم لديها دون الرجوع إلى الباب العالي.[2]

في الفترة الأخيرة من العهد العثماني كانت تصرفات الدايات (الحاكم) تميل إلى سلوكاتهم الخاصة، فمنهم من كان صالحا محبا للرعية بعيدا عن أمور الدنيا وملذاتها مثل محمد عثمان باشا، ومن بينهم من عرف بعدم القدرة على إدارة الحكم وتسييره حيث أنه كان هناك تدخل من طرف ضباط جيش الانكشارية المتمردة على أوضاع البلاد مقابل رفع رواتبهم عن كون هؤلاء الدايات لم يكن لهم مكانة داخل المجتمع قبل توليهم الحكم بل كانوا يمارسون أعمال وضيعة وحقيرة، ولذلك لا نتعجب أن نجد نهاية بعض الدايات خاصة المنغمسين في نعيم الحياة مؤسفة بالنسبة لهم ولعائلاتهم وأولادهم.[3]

---

[1] سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 40.

* الديوان: DIWAN لفظ اصطلاحي أطلق في المصادر العربية والإسلامية على المكان الذي يجلس فيه الكتاب والذي كان معدا لحفظ دفاتر الدولة وسجلاتها، وأول من أسس الديوان في الإسلام عمر ابن الخطاب أما الديوان عند العثمانيين هو عبارة عن هيئة كانت تظم رؤساء الفرق الإمام الأعظم، شيخ الإسلام، قاضي القضاة، كبار الوزراء والمستشارين من العلماء والأعيان، ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق، ص ص 191- 192.

[2] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج02، ط02، د م ج، الجزائر، 2009م، ص 48.

[3] محمد الطيب عقاب، قصور مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، ط01، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص 17.

يمكن تقسيم فترة الدايات خلال العهد العثماني إلى عهدين هما:

1. عهد الدايات الأول (1671م-1710م):

أخفق قادة الجيش الانكشاري **(الأغوات)** إخفاقا واضحا في إرساء قواعد النظام الجديد، إذ عجزوا عن تحقيق الاستقرار، حيث تميز عهدهم بإراقة الدماء والفوضى والاضطراب، وهي أوضاع لم تشهدها البلاد قط وبعد تجربة الجمهورية العسكرية الفاشلة ألت السلطة إلى طائفة رياس البحر القوة المحلية المنافسة للجيش الانكشاري.

اختلف المؤرخون في ظروف انتقال السلطة من طائفة الجيش البري إلى طائفة الجيش البحري فمنهم من ذهب إلى أن الجيش الانكشاري عند إدراكهم لخطورة الوضع السياسي انسحبوا من الحكم لصالح طائفة رياس البحر، ويرى البعض من المؤرخين على أن طائفة رياس البحر اغتنمت اضطراب الأوضاع واستولت على السلطة، وهكذا فان طائفة الجيش البحري كانت وراء تأسيس نظام جديد أضحى يعرف بنظام الدايات وهو نظام قام على مبدأ الانتخاب دون تحديد للمدة الزمنية.

أستهل عهد الدايات بالقبطان "**الحاج محمد التريكي**" الذي كان من قدماء رياس البحر، وبعد مضي أيام قليلة استبدل هذا الداي من قبل الديوان وحل مكانه الداي "**بابا حسان شاوش**" وذلك لتسيير الأمور نظرا لكبر سن الداي الحاج محمد التريكي، حيث أنه كان هناك ابتعاد من الجيش الانكشاري عن الحياة السياسية مما ساعد على الاستقرار، حيث دامت ولاية أول داي إحدى عشر سنة من 1671م إلى غاية 1682م وتعتبر هذه الفترة معادلة تقريبا لفترة حكم عهد الأغوات.[1]

تولى الداي "شعبان" الحكم في ظروف حرجة للغاية إلا أنه نجح في إحراز انتصارات عسكرية حاسمة، حيث أنتصر على المغربي مولاي إسماعيل في واقعة وادي الملوية في 04 جويلية 1692م، وبالرغم لما حققه على المستوى الداخلي والخارجي لم

[1] عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط01، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، دم، 2007م، ص ص 54-55.

ينجوا من غضب الجند واغتالوه عام 1695م، فخلفه "الحاج أحمد" (1695-1698م) الذي كان من قادة الانكشارية وبعد وفات هذا الأخير بوباء الطاعون خلفه "حسان باشا شاوش قارة برلي"، لكن أحداث تونس وما تسببت فيه من تذمر في صفوف الجند أجبرته من الانسحاب من السلطة وسمح له الديوان مغادرة الجزائر فتوجه إلى طرابلس وخلفه الحاج مصطفى، حيث كانت للضغوطات الخارجية أثر في إضعاف طائفة رياس البحر الشيء الذي سمح بتدخل الجند في الحياة السياسية فكل من تولى الحكم بعد الرايس الحاج "**ميزومورتو**" كان من الجند الانكشارية مثل الأغا "شعبان" والأغا الحاج "أحمد"، أو من الموظفين الساميين مثل حسان باشا شاوش وكان هناك ازدواجية السلطة وتوتر العلاقات الخارجية وتمردات الجند المستمرة.[1]

2. عهد الدايات الثاني: مرحلة الانفصال عن الباب العالي (1710م-1830م)

منذ وصول الدايات إلى السلطة عملوا على القضاء على ازدواجية الحكم من خلال إلغاء منصب الباشا المتمثل في السلطان، وتعد محاولة الداي الحاج "حسين ميزومورتو" من المحاولات الأولى التي كانت تهدف إلى تأسيس حكم محلي عن نفوذ السلطان، حيث جمع بين سلطة الداي وسلطة الباشا في أن واحد غير أن هذه التجربة لم تعمر طويلا ورجعت الجزائر إلى نظام الازدواجية، وفي عام 1710م ارتقى الداي إلى السلطة حيث بادر إلى إلغاء منصب الباشا ممثل السلطان حتى يضع حدا نهائيا لازدواجية السلطة، حيث نجح الداي في أقناع السلطان "**أحمد الثالث**" بمساوئ ازدواجية السلطة حيث كان الجمع بين السلطتين واللقبين أكسب الدايات نفوذا كبيرا وفسح لهم المجال لممارسة سلطتهم بشكل فعلي حيث أدار البلاد بشكل جيد وفرض كلمته على مؤسسة الديوان، فلما أصابه داء الملاريا أوصى بخلافته "**محمد الخزناجي**" بن حسن الذي تولى السلطة في أفريل 1718م دون معارضة، حيث سار الداي محمد بن حسن

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 56.

(1718م-1724م) على النهج الذي رسمه سالفة حيث عارض كل محاولات الباب العالي في التدخل في شؤون الجزائر.

وفي أعقاب وفات الداي محمد بن حسن أسندت السلطة إلى "**كرد عبدي**" (1724-1732م) الذي كان يشتغل منصب أغا العرب ويدير بايلك التيطري، وقد عمل الدايات الذين تولوا السلطة خلفا للداي "علي شاوش" للحفاظ على ما حققه هذا الأخير حيث تمسكوا بمبدأ الاستقلال عن الباب العالي، ففي عام 1729م حينما حاول السلطان فرض نفوذه من جديد حيث أرسل باشا يدعى "**الدرناوي**" الذي عارض "كرد عبدي" استقباله، وكانت أخر محاولة من قبل الدولة العثمانية تهدف إلى فرض ممثل عنها.[1]

وعقب وفات الداي كرد عبدي ارتقى إلى السلطة "**إبراهيم الخزناجي**" وأحرز هذا الأخر لقب الباشا وأصبح يلقب "بإبراهيم باشا" (1732م-1745م) حيث أصبح الداي إبراهيم باشا في أيامه الأخيرة عجوزا فضعفت همته وأصيب بمرض (**ديزانتري**) سنة 1745م فشعر بدنو أجله حيث أوصى بتعيين ابن أخيه إبراهيم الصغير وكان أخر عمل له في إمرة الأمراء وبعد أن سلمه المنصب انسحب من الحكم وبعد مدة قصيرة توفي في السابع عشر من تشرين الثاني 1745م.[2]

وابتداء من العقد الثاني من القرن الثامن عشر، عرف نظام الدايات استقرار واضحا وهو ما نلمسه في طريقة انتخاب الداي فما نلمسه أيضا في مدة الولاية إذ تعاقب على السلطة خلال 120 سنة 1710م-1830م سبعة عشر دايا، وهو مؤشر على استقرار النظام السياسي، كن أكثر استقرار هي تلك الممتدة من العقد الثاني من القرن الثامن عشر إلى أواخر التسعينات من القرن نفسه 1710م-1790م حيث تعاقب على السلطة ثمانية دايات وهم على التوالي: "الداي علي شاوش" 1710م-1718م، "محمد بن

[1] عائشة غطاس المرجع السابق، ص 57 - 58.

[2] عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، دط، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص ص 494-495.

حسن" 1718م-1724م، "كرد عبدي" 1724م-1732م، "إبراهيم باشا" 1732م-1745م، "إبراهيم كوجك" 1745م-1748م، "محمد بكير"1748م-1754م، "علي نقيس أبو صبع" 1754م-1766، "محمد عثمان باشا" 1766م-1791م الذي يعد صاحب أطول العهود القاطبة.[1]

أما الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر تحديدا بعد الداي حسن الذي دامت ولايته سبع سنوات 1791م-1798م، وكانت وفاته طبيعية إلى غاية انهيار الحكم العثماني،[2] فقد تميزت بعدم الاستقرار إذ عاد الجند إلى سابق عهدهم إلى العصيان والتمرد، وأصبحوا يعينون ويعزلون الحكام حسب هواهم،[3] وفي هذه المرحلة أنخفض معدل البقاء في الحكم إلى أربع سنوات ابتداء من عهد "**الداي مصطفى باشا**" الذي أطاح به الجند بعد ثلاث محاولات فاشلة، ومنذ ذلك لم ينفك الجند من التدخل الواضح في الحياة السياسية.

[1] عائشة غطاس، المرج السابق، ص ص 58-59.

[2] أحمد الشريف الزهار ، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754م-1830م، دط، تق؛ تح: أحمد توفيق المدني، الجزائر، ش و ن ت، 1974م، ص 63.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق؛ تع: محمد العربي الزبيري، دط، ش و ن ت، الجزائر، 1982م، ص 150.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

1. الأوضاع الاقتصادية:

1.1. سياسة نظام الحكم في المجال الفلاحي

عانت الخزينة الجزائرية من النقص في مواردها المالية مما دفع بالسلطة الحاكمة إلى زيادة الاعتماد على سياسة الضريبة، وبذلك اشتدت قبضت الدايات داخل البلاد في منتصف القرن 18م وذلك من خلال إخضاع الجماعات الفلاحة عن طريق الحملات العسكرية، ولم يأخذ بعين الاعتبار وضعية الفلاحين والظروف الطبيعية والصحية فهم لا يأخذون نبعين الاعتبار ألا نوعية الملكية و متطلبات الخزينة وحاجة الموظفين مما زاد من شقاء الفلاحين وبؤسهم، وأصبح النظام الجبائي بؤرة للكثير من المفاسد ومشاكل الزراعة والفلاحين من مصادرات ونهب ولهذا كان الفلاح الجزائري يدفع ثلاثة أضعاف الضريبة المقررة عليه مما ترتب عن ذلك ثورات انتفاضية.[1]

لم تهتم السلطة العثمانية بالمجال الفلاحي خاصة في عهد الدايات لذلك كان هناك تضرر للزراعة وتحول الكثير من الأراضي المنتجة للحبوب إلى ملكيات للبايلك أو مزارع مشاعة بين أفراد القبائل الحليفة **(قبائل المخزن)** أو العشائر الخاضعة **(قبائل الرعية)** بعد أن انقطع سبل الهجرة الأندلسية، كما تسببت الحملات العسكرية التي كانت تنطلق من مراكز البايلك لجمع الضرائب وأخذ المغارم أضرار فادحة بأهالي الريف، وغالبا ما تمكث المحلة أو الفرق العسكرية مدة طويلة قد تصل إلى ستة شهور تتجول أثنائها بالأرياف لكي تستخلص الضرائب وتوقع العقاب بالممتنعين، فمحلة بايلك الشرق تنطلق من قسنطينة وتنقسم إلى فيلقين أحدهما يجوب الهضاب العليا والتل الجنوبي والأخر يقصد مناطق التل الشمالية المقابلة لساحل البحر أما محلة بايلك التيطري فتتوجه

[1] سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر م1519-1830م – دار السلطان أنموذجا-، رسالة ماجستير تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013م-2014م، ص ص 123-124.

من مدينتي الجزائر والمدية نحو سهل عريب وبني سليمان والبرواقية، بينما محلة بايلك الغرب تخرج من مازونة ومعسكر نحو سهول غريس ووادي ميلة وتاهرت.[1]

2.1: النشاط الزراعي:

فيما يخص الإنتاج الزراعي في عهد الدايات بالجزائر فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية، حيث أن كل من غريس ووهران ومجانة وقسنطينة اشتهروا بإنتاج الحبوب التي كانت تمثل محصولا رئيسيا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، ولذا عمل البايلك جاهدا للاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، حيت أصبحت أملاك الدولة بنواحي مدينتي قسنطينة ووهران تغطي حوالي 84 ألف هكتار عشية الاحتلال، بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل والمدية ويضاف إلى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابه والأرز بسهول الشلف ومينا،[2] وكانت المنطقة الواقعة بين سطيف وقالمة هي المنطقة الرئيسية المنتجة للحبوب، كما كانت المناطق الجبلية والسهلية منتجة لزيت الزيتون والتين والخضر والفواكه بصفة عامة.[3]

يرتبط إنتاج تلك الفحوص بالحاجيات المعيشية لسكان المدن من خضر وفواكه، لكنها مع مرور الزمن أصبحت أراضيها ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض الحضر الأثرياء كحمدان خوجة حيت أن ملاك هذه الأراضي اعتمدوا على "نظام الخماسة" لخدمة أراضيهم وبعض العبيد الأسرى والمسيحيين.[4]

أما فيما يخص الثروة الغابية نجد قسما كبيرا منها في أراضي الجزائر الشمالية مكسوة بالغابات اندثر جزء كبير منها في أوائل القرن 19م نتيجة انتشار الحياة الرعوية.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دت، ص 32.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، دط، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص ص 31-32.

[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م-1830م، دط، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص336.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص32.

ورغم تنوع المحاصيل فإن الفلاحة الجزائرية في أواخر الفترة التركية كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات أعاقت تطورها وازدهارها، تمثلت في الأساليب العتيقة المتبعة والآلات المستعملة في خدمة الأرض فأدوات الفلاح آنذاك كانت لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة كما أن وسائل الري وتحسين الإنتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية حول الجزائر وعنابه ووهران ضلت بعيدة عن متناول سكان الأرياف، كل هذه المشاكل والصعوبات دفعت بالكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها.

3.1. النشاط الصناعي:

كان النشاط الزراعي هو النشاط الغالب في المجتمع الجزائري لكن في فترة الدايات عرف المجتمع الجزائري أنشطة صناعية مختلفة وكان انتشارها في كل من المدن والأرياف ولعبت الأنشطة الحرفية مصدر رزق الكثير من أفراد المجتمع الجزائري، إلا أن النشاط الصناعي غلب عليه صفة التواضع بالجزائر فقد كان لا يتجاوز الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة ومن أهم المنتجات الصناعية المنتشرة في تلك الفترة نذكر:

- المنتجات النسيجية التي تعتبر من أهم النشاطات المتوفرة بكثرة في أسواق المدن والأرياف ففي تلمسان كان هناك صناعة الأغطية الصوفية والأحزمة الحمراء أما في مناطق الأطلس الصحراوي نجد هناك صناعة البرانس والزرابي والحصر بالإضافة إلى صناعة مختلف الشواشي بمدينة الجزائر.[1]
- تعتبر المنتجات الجلدية من النشاطات التي لم يخفى عنها المجتمع الجزائري فهي تعتبر مكملة للصناعة النسيجية حيث تمركزت في المدن الكبرى مثل الجزائر وتلمسان وقسنطينة...الخ، كما يوجد بقسنطينة 33 مصنع لدباغة الجلود و 176 معملا

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 32-33.

للأحذية، حيث كان للهجرة الأندلسية دورا ايجابيا في جلب العديد من الحرف المتطورة فقاموا بإنشاء مصانع ومعامل للجلود والخياطة خاصة الصناعة الجلدية والنسيجية.[1]

- أما فيما يخص المنتجات المعدنية فقد شهدت بعض التقدم لكنه لم يكن هناك مناجم بالمعنى الحديث إلا أننا نجد صناعات الحديد وبعض مستخرجاته، حيث اشتهرت المناطق الجبلية بهذه الصناعة فقد كان كل من بني عباس وفليسة يصنعون البنادق والمكاحل والسيوف والمدافع، وكانت لهم القدرة على صناعة النقود المزورة ونقش العملة وتقليد النقود الجزائرية والاسبانية وكان لهم مناجم من الرصاص والقصدير.[2]
- كانت صناعة الحلي منتشرة في أنحاء البلاد حيث نجد اشتهار بوسعادة بالصناعات النحاسية ومدينة بني يني بالصناعة الفضية وتطعيم المسوغات والحلي بالأحجار الكريمة.[3]

4.1. النشاط التجاري:

1.4.1. التجارة الداخلية:

تميزت التجارة الداخلية بالنشاط، حيث كانت مدينة الجزائر وجهة لبعض القوافل من أماكن مختلفة محملة على أظهار الحمير والإبل مختلف أنواع المنتجات الزراعية كالخضر والفواكه والزيت والتمور وغير ذلك، حيث أن التجارة الداخلية كانت منظمة تنظيما دقيقا ومحل مراقبة من قبل المحتسب وأعوانه فكان هناك منع لكل تدليس أو غش في البضائع أو عدم مراعاة النظافة وكذا الأسعار التي كانت تحدد من قبل الدولة سواء كانت مأكولا أو مشروبا أو ملبوسا.

---

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط01، دار ريحانة، الجزائر، 2002م، ص106.

[2] ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط03، ش و ن ت، الجزائر، 1982م، ص153.

[3] علي خلاصي، القصبة مدينة الجزائر، ج01، ط01، دار الحضارة، 2007م، ص29.

كانت للجزائر مراكز تجارية داخلية يتوزع فيها النشاط التجاري في الأسواق الأسبوعية الموسمية والتي كانت بدورها تعقد في ساحة كبيرة في بعض القرى المركزية أو خارج المدن ويأتيها المنتجون والمستهلكون من المناطق المجاورة، فبالإضافة إلى الدور التجاري الذي تلعبه التجارة الداخلية كان هناك دورا ثقافيا لها إذ يقصدوها المداحون من مختلف أنحاء البلاد، يقصون على الجماهير أنواعا من الأقاصي الدينية والتجارية.[1]

2.4.1. التجارة الخارجية:

تمثلت صادرات الجزائر في الحبوب والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والحريرية والمرجان والبارود وغيرها، ولم تكن السلطات العثمانية تهتم بالتجارة الخارجية نتيجة الأوضاع الداخلية التي تسربت إليها الفوضى والاضطرابات وعلاقات الدولة الجزائرية السياسية التي كانت تتأثر بالمؤامرات الخارجية فقد كانت مثلا الشركة الملكية الإفريقية تتصارع عليها الهيئات التجارية الأجنبية فيما يخص شراء القمح لترك مكانها إلى شركة اليهوديين بكري وبوشناق، فقد كانت ترسل الحبوب وتمول جيوش بونابرت في ايطاليا وصار اليهود يصدرون إلى فرنسا كميات تتراوح ما بين 100 و 130 إلف قنطار من القمح سنويا وتستورد بعض السلع من أزمير ودمشق ومصر، وتستقبل من أوروبا خاصة من فرنسا الأقمشة، والكتان الهندي الرفيع، والأواني المعدنية المنزلية، والحديد والألمنيوم والرصاص والقصدير، وأدوات الخزف الرئيسية والأقمشة الحريرية، أما التجهيزات الحربية والذخائر فكانت تأتي من البلدان الشمالية.[2]

2. الأوضاع الاجتماعية:

1.2. الفئات السكانية:

كان المجتمع الجزائري يتكون من نظام اجتماعي طبقي وهو كالأتي:

---

[1] خيضر عقبة، النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني مابين القرن م17-19م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع06، الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص ص 243-244.

[2] المرجع نفسه، ص245.

1.1.2. الطبقة الأرستقراطية التركية:

هي الفئة المسيطرة على الجزائر حتى نهاية الحكم العثماني بالجزائر في سنة 1830م وبالرغم من قلة عدد أفراد هذه الجالية التي لم يتجاوز عدد أفرادها سنة 1830م عشرون ألف نسمة فأنها كانت قوية وذات نفوذ واسع في البلاد، ويحرص أفرادها على إبقاء المناصب الحكومية بين أيديهم، وعزل السكان الأصليين للبلاد عنهم حتى لا ينافسونهم[1] في السلطة والنفوذ، وتميز الأتراك عن غيرهم من السكان بأتباع تقاليد تركية والافتخار بأعمالهم العسكرية والاعتزاز بلغتهم الأصلية والعزوف عن خدمة الأرض.

2.1.2. جماعة الكراغلة:

بلغ عددهم بمدينة الجزائر خلال نهاية القرن 18م حوالي 6000 نسمة، وتزايد عددهم بشكل ملحوظ في مدينة تلمسان وبالرغم من انتمائهم إلى أباء أتراك إلا أنهم أبعدوا عن السلطة والمناصب الإدارية الهامة وذلك بحكم التحالف مع أبناء الجزائر الأصليين.

3.1.2. المهاجرون الأندلسيون:

كان الأندلسيون يشكلون قوة تجارية هائلة بالجزائر حيث أن هذه الطبقة ساهمت في تنمية التجارة وإنشاء صناعات رفيعة بالبلاد، وقد ارفع عددهم بالجزائر بعد قيام اسبانيا بطردهم بصفة جماعية سنة 1610م، وتوجه معظمهم إلى التجارة والصناعة حيث أظهروا مهاراتهم وكفاءاتهم وخبرتهم الكبيرة في ميادين صناعة الأسلحة والبارود والنجارة...الخ

4.1.2. فئة اليهود:

ارتفع شأن هذه الفئة في الجزائر بسبب تعاملهم مع الداي وقيامهم بشراء وبيع البضائع والغنائم التي يحصل عليها رجال الجيش، واشتهر اليهود بالسمسرة والوساطة في

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، 73.

العمل التجاري والكسب الفاحش والأموال الهائلة التي تحصلوا عليها على حساب الدولة الجزائرية وسكانها الشيء الذي سبب نوع من الامتعاض من قبل سكان الجزائر تجاههم.

بالإضافة إلى هاته الفئات نجد أبناء البلد الأصليين فقد كان معظمهم يشتغلون بالتجارة والزراعة حيث تميز بني مزاب بتواجدهم في الحمامات العمومية والمطاحن، أما الزنوج فكانوا يشتغلون كغسالين وخبازين وخدم.[1]

2.2. الأوضاع الصحية:

1.2.2. الطاعون:

في سنة 1740م أصاب البلاد الطاعون الشيء الذي حال دون توجيه الحملة ضد تونس وأصاب ثكنات الجيش نفسها وكان يحصد يوميا مابين أربعين إلى خمسين شخصا واشتدت ذروته في الشهر الأول حيث كان يحصد في اليوم الواحد بين 300 و400 نسمة ودام ثلاث سنوات متعاقبة،[2] وبعد مضي عشر سنوات ظهر الوباء من جديد عامي 1752م-1753م ولعل أخطر الأوبئة التي مست الجزائر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر هو وباء 1787م وسمي بالوباء الكبير ففي مدينة الجزائر وحدها وصل عدد الأموات إلى 500 جنازة في اليوم الواحد ونجم عنه حسب القنصل الفرنسي بمدينة الجزائر في ذلك الوقت عدد مهول من الوفيات حيث خلف بمدينة الجزائر وحدها 21716 ألف ضحية، وكان أخر وباء أصاب مدينة الجزائر وباع السبع سنوات 1816م-1822م وظهر هذا الداء نتيجة وصول سفن أهداها السلطان العثماني للجزائر وأول من أصيب به البساكرة الذين يشتغلون حمالون بالميناء.[3]

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص74-75.

[2] عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700م-1830م مقارنة اجتماعية واقتصادية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2000م-2001م، ص 61.

[3] المرجع نفسه، ص ص 62-63.

2.2.2. المجاعات:

حل بالجزائر وخاصة مدينة قسنطينة مجاعة شديدة سنة 1804م-1805م ودام ذلك لمدة ثلاث سنوات متتالية في عهد عثمان باي الشيء الذي سبب أضرار كبير على السكان كما أصابت هذه الجائحة أيضا الزرع بأكله وأعدم حصاده في جهات كثيرة لاسيما في ناحية القبلة أعراشها كالحراكتة والنمامشة وأولاد يحي بن طالب وغيرهم حيث لم ينجوا من ذلك إلا ناحية السواحل لأن زرعها لم يقع فيه ضرر كبير.[1]

في سنة 1184هـ، وقع الغلاء في القمح مدة ست سنوات حيث أعطى الله القحط، وهو الجوع في الناس، وأصبح قيمة الصاع الجزائري أربعة بجة والناس يموتون جوعا في الأسواق، حيث كان الفرد الواحد يأكل مقدار ما يأكله رجلان ولا يشبع وبعد الأكل يموت وهو يقول جعت.[2]

تسببت المجاعات والأوبئة في تناقص عدد السكان في مدينة الجزائر بين سنتي 1787م-1791م ولم يعد مجموع السكان يتجاوز 40 ألف نسمة بعد أن كان عددهم يناهز في القرن السابع عشر 130 ألف نسمة.[3]

3.2. الكوارث الطبيعية:

1.3.2. الزلازل:

تعتبر الزلازل من العوامل المساعدة على انتشار المجاعة واشتدادها وذلك بسبب الآثار التي تنجم عنها فبسبب الزلازل تتعطل الأعمال الفلاحية وهجرة السكان وتحول الفلاحين من الحقول حيث كانت الزلازل ترتكز في المدن الشمالية نظرا للتكوين الجيولوجي والطبيعة الطوبوغرافية لتلك المدن وتعتبر الزلازل أحد الأسباب المؤثرة في

---

[1] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، دط، تح؛ تق: رابح بونار، ش و ن ت، 1974م، ص ص 27-28.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص31.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 39-40.

المواسم الفلاحية، ومن بين الزلازل وأشدها في الجزائر نذكر زلزال 1802م الذي ترتب عنه خراب مدينة القليعة حيث هدمت جراءه منازل كثيرة وتوفي خلق كثير.[1]

2.3.2. الجراد:

في سنة 1230هـ حل الجراد بالجزائر وكان أوله طائرا، ثم غرس وأقام أياما في الأرض ثم خرج وأكل الزرع والأشجار والثمار ووقع الغلاء في تلك السنة فقام الأمير بإعطاء القمح لجميع الخبازين وقام بتحديد سعره على سعر أيام الرخاء مع إعطاء أوامر للخبازين مفادها أن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد لكن الناس صاروا يقتتلون على ذلك الخبز واستمر الوضع على حاله إلى غاية إيجاد الزرع الجديد، فأخصبت الأرض في تلك السنة ورخصت الأسعار.[2]

3.3.2. الجفاف:

تعرضت الجزائر في عهد الداي علي باشا لقحط شديد خلال ثلاثة أعوام متتالية، ولم يحصل الجزائريون على المحاصيل التي زرعوها أصبح أكثر أغنياء الجزائر لا يملكون ثمن رغيف خبز كما أن إطعام الأسرى أوقع الجزائريين في حيرة كبيرة وبغية التخلص منهم لجئوا إلى بيعهم بأرخص الأسعار،[3] ومن مواسم الجفاف التي أصابت الجزائر نذكر جفاف موسم 1819م الذي تسبب في نقص كبير للحبوب جعل الجزائر تستورد كميات كبيرة منه من الخارج لسد حاجيات البلاد.[4]

---

[1] محمد الزين، نظرة عن الأحوال الصحية للجزائر العثمانية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17، جامعة الجيلالي، سيدي بلعباس، 2012م، ص 131.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 117.

[3] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص ص487-488.

[4] سعاد عقاد، المرجع السابق، ص59.

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية والإدارية.

بما أننا قط تطرقنا في مبحثنا الأول الخاص بهذا الفصل إلى كيفية الانتقال من عهد الأغوات إلى الدايات والاضطرابات التي حدثت في تلك الفترة نتيجة ذلك التحول، كثورة رياس البحر، بالإضافة إلى مهام الداي وكيفية انتخابه، وأهم الإصلاحات التي نجمت من قبل الدايات، حيث كان الحاكم هو الذي يختار وزراء البحرية ويشكل مجلس الدولة، لذلك سنتطرق في مبحثنا هذا إلى الاضطراب الذي حدث في السلطة وتعفن الجهاز الإداري بالإضافة الى أهم الثورات التي نتجت عنها من تدهور للوضع السياسي في البلاد.

1. الوضع الإداري للجزائر خلال عهد الدايات:

خلال المرحلة الرابعة من الوجود العثماني بالجزائر كان هناك تطورا ملحوظا في الجهاز الإداري حيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد الداي ويساعده في أداء مهامه الإدارية ديوان خاص يتكون من موظفين ساميين ونظرا لطبيعة اختيار الداي الذي يتم عن طريق الأوجاق وكبار الموظفين والضباط المتقاعدين، حيث كانت مهامه تتصل بإقرار الأمن والمحافظة على النظام والسهر على رعاية مصالح الدولة مما سمح له أن يتخذ إجراءات ويصدر أوامر بدون الرجوع إلى مساعديه، أما مجموعة الموظفين الكبار الذين كانوا يساعدون الداي في أداء مهامه، فيمكن ترتيبهم حسب أهمية الأعمال التي كانوا يقومون بها في أواخر العهد العثماني كالتالي: [1]

- **الخزناجي:** مختص بالإشراف على الخزينة فقد أوكل إليه أمر حراستها وإيداع مصادر دخل الدولة بها مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الجند ويباشر الخزناجي مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان وأصبح الخزناجي في الديوان الشخصية الثانية المؤهلة لشغل منصب الداي حال شغوره.

[1] ناصر الدين سعيدوني؛ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ-العهد العثماني-، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص16.

- **البيت مالجي:** هو الموظف المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة ويكلف بحيازة الثروات المنقولة وغير المنقولة لصالح بيت المال، طبقا للأحكام الشرعية.

- **خوجة الخيل:** وهو موظف سامي يدير أملاك الدولة ويشرف على تجديد الفرسان، حيث توسعت صلاحياته بمرور الزمن وأصبح يتولى قيادة الفرق العسكرية.[1]

- **وكيل الحرج:** يراقب النشاط البحري ويشرف عل أعمال الترسانة البحرية وينظر في توزيع الغنائم ويتصل في بعض الأحيان بقناصل ومبعوثي الدول الأوروبية حيث أنه سرعان ما تضاءلت مكانته وتقلصت صلاحياته اثر ضعف القرصنة واشتداد الضغط الأوروبي على الجزائر وتزايد نفوذ أغا العرب والخزناجي.

- **أغا العرب:** قائد فرق الإنكشارية وجماعات فرسان المخزن، يتلقى أوامره من الداي مباشرة وأوكل إليه مراقبة قيادات متيجة والساحل وأوطان دار السلطان وتزايد نفوذه أواخر العهد العثماني داخل مدينة الجزائر بعد أن كلف بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن بالضواحي القريبة من المدينة.

- **الكتاب الأربعة:** تزايد نفوذهم في جهاز الدولة حتى أصبحوا يعتبرون من الموظفين الكبار وهم الكاتب الأول أو المكتباجي يشرف على سجلات الدولة، الكاتب الثاني أو الدفتردار يراقب مخازن الدولة ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد، الكاتب الثالث أو وكيل الحرج الصغير يقوم بحفظ سجلات غنائم الجهاد البحري وضبط أمور الديوانة، الكاتب الرابع أو الرقمجي من مهامه المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية وهذا ما تطلب وضع ترجمان خاص تحت تصرفه،[2] وقد كان هناك تقسيمات إدارية لتسهيل أمور إدارة للبلاد متمثلة في أربعة بايلكات وهي كالتالي:

---

[1] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008م، ص ص 139-140.

[2] ناصر الدين سعيدوني؛ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 17-18.

- **دار السلطان:** هي مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها بها مقر نائب السلطان العثماني أو الداي، وتمتد من مدينة دلس شرقا الى مدينة شرشار غربا ويحدها من الجنوب بايلك التيطري.

- **بايلك الشرق:** ويعتبر من أكبر الولايات الموجودة في الجزائر، يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل غربا ويحده شمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء وكانت مدينة قسنطينة عاصمة هذه المقاطعة.

- **بايلك الغرب:** كانت عاصمته مازونة حتى سنة 1710م ثم مدينة معسكر، وعندما استرجعت مدينة وهران من الأسبان في سنة 1792م صارت هي عاصمة هذه المقاطعة حيث تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر شمالا الى الصحراء جنوبا وتأتي في الدرجة الثانية من ناحية المساحة.

- **بايلك التيطري:** كانت عاصمته مدينة المدية وهو أصغر ولايات القطر، يحده من الشمال سهل متيجة، ومن الجنوب الصحراء.[1]

2. اضطراب السلطة وتعفن الوضع الإداري.

شهدت الإيالة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني تحولا خطيرا شمل جميع قطاعات الحياة ورغم المحاولات التي قام بها بعض الدايات أمثال الداي محمد بن عثمان باشا لإصلاح البلاد إلا أن نتائجها كانت محدودة، وذلك أنها جاءت في وقت متأخر لذلك تفاقمت الأوضاع الداخلية وتعددت الأطماع الخارجية ويرجع التدهور العام الذي شهدته الإيالة إلى مجموعة من التراكمات اجتمعت فيها العوامل الداخلية والخارجية، ونظرا لعدم الاستقرار السياسي شهدت الجزائر فترات من الاضطرابات فكان هناك تأثير مباشر على الأوضاع العامة، وكانت هناك العديد من المحاولات الإصلاحية لإحداث تغيير على هذا التدهور، فمن أبرز هاته المحاولات الإصلاحية نذكر محاولة الداي محمد

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 63.

بن عثمان باشا في القرن 18م من أجل الاستقرار والهدوء في الايالة هاته المحاولة كللت بتحقيق الوحدة السياسية للبلاد بعد تحرير وهران من قبضة الأسبان سنة 1792م.[1]

وعلى الصعيد الخارجي فقد عرفت الجزائر منذ منتصف القرن الثامن عشر ميلادي استقرارا سياسيا الشيء الذي مكنها من انتهاج سياسة حازمة مع الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا، حيث أخضعت الامتيازات الفرنسية إلى الرقابة عند تجديدها.

عرفت الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر ميلادي اضطرابات وفوضى في الإيالة ومن أبرز مظاهرها عملية الاغتيالات فقد اغتيل ستة دايات الشيء الذي جعل منصب الداي مصرا للرعب والخطر وارتفاع معدل الاغتيالات أثناء هذه الفترة، ولم يقتصر الأمر على مدينة الجزائر ومركز السلطة، بل عرفت باقي المقاطعات تكرر عمليات العزل والإعدام حتى لم تعد تتجاوز فترة الحكم بضعت شهور.[2]

3. الثورات الداخلية:

- ثورة أبن الأحرش (1800م-1804م):

اسمه الكامل محمد بن عبد الله الشريف ويعرف لدى العامة بابن الأحرش أما عن أصله فقد أجمعت معظم المصادر على أنه من المغرب الأقصى، وهو من أصحاب الطريقة الدرقاوية، وتعتبر سنة 1800م سنة ظهوره على مسرح الأحداث وهو العام الذي قاد فيه فوجا من الحجاج المغاربة إلى المشرق لأداء فريضة الحج ولما عاد من الحجاز توقف بمصر حيث كان سكانها يخوضون غمار المواجهة ضد الجيوش الفرنسية، وقد عرف ابن الأحرش بشجاعته التي اكتسب من خلالها شهرة كبيرة وذاع صيته، وبعد انتقاله إلى مدينة جيجل بدأ بنشر دعوته ويعد العدة لإعلان الحرب على السلطة الحاكمة في

[1] مبارك شوادر، لمحة عن الأوضاع السياسية أواخر العهد العثماني، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، ع04، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، 2016م، ص ص 225-226.

[2] مبارك شوادر، المرجع السابق، ص 227.

الشرق الجزائري، حيث تمكن من جمع عدد كبير من الأنصار من قبائل المنطقة كأولاد عيدون وبني مسلم وغيرهم، وذلك بإدعائه أنه المهدي المنتظر.[1]

يرجع نجاح ابن الأحراش في استقطاب سكان الأرياف إلى دعوته لعدة أسباب منها استعداد الريفيين للقيام بالثورة ضد السلطة الحاكمة التي أثقلت كاهلهم بالضرائب،[2] ومعاقبة الممتنعين عن أدائها واعتمادهم على أسلوب القمع العسكري عند حدوث أي تمرد أو عصيان،[3] بالإضافة إلى الظروف الدولية المساعدة على الثورة وذلك للتنافس الشديد بين إنجلترا وفرنسا على اكتساب مناطق النفوذ ونيل الامتيازات في إيالة الجزائر ففي الوقت الذي حاول فيه الإنجليز محاصرة فرنسا كانت الإيالة الجزائرية على علاقة وطيدة بفرنسا الشيء الذي أقلق الانجليز وزاد من تخوفاتهم من نتائج هذه العلاقة فقام الانجليز بالاتصال بابن الأحرش ومنحوه الهدايا ونقلوه مع بقية الحجاج إلى مدينة عنابة على متن ظهر السفينة التابعة لهم وذلك من أجل العمل لمصالحهم.[4]

قام ابن الأحرش بمهاجمة قسنطينة حيث أنه عند وصوله إليها واجهه أهل البلد وألحقوا بهم هزيمة نكراء أدت إلى إصابة الشريف بجروح وانقضاض القبائل من حوله، وفي شهر أوت 1804م خرج الباي يطلب رأس الشريف في جيش بلغ عدده 4000 جندي ولما وصل الى ناحية بوغدار انهال عليه الزبوشي واحتدم القتال بين الطرفين فقتل الباي ولم ينجو من جنده إلا من فر راحلا إلى قسنطينة وبعد هذه الهزيمة أمرت الجزائر الريس حميدو، بالتوجه إلى جيجل للقضاء على ابن الأحرش، فحاصر المدينة وأحرق

---

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800م-1830م)، دط، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م، ص ص90-91

[2] المرجع نفسه، ص 92.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط02، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 283.

[4] المرجع نفسه، ص ص 284-285.

سفنها ولكنه لم يغفر لعدوه،[1] بالإظافة لهذه الثورة هناك العديد من الثورات التي كانت ضد السلطة العثمانية كثورة إبن الشريف (1804م-1809م)، بالإضافة إلى ثورة محمد التيجاني (1815م-1826م)

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري مابين 1792م-1830م، ط02، ش و ن ت، الجزائر، 1972م، ص ص 29-30.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لذا الفصل استخلصنا جملة من النقاط وهي كالأتي:

– إن الأوضاع الاقتصادية في عهد الدايات شهد نوعا من التراجع، خاصة في نهاية عهد الدايات، ففيما يخص الجانب الزراعي فقد تميزت الزراعة باعتمادها على الطرق البدائية وتراجع منتوجاتها بسبب تقلص المساحات الزراعية، أما فيما يخص النشاط الصناعي فبدوره لم يعرف تطورا بل كان على نفس الحالة التي كان عليها في العهود السابقة متمثلتا في الصناعات التقليدية اليدوية كالنسيج والحياكة...الخ، ومن الجانب التجاري فقد عرف بمحدوديته ذلك من خلال نشاط بعض الأسواق الأسبوعية أو الموسمية تلتقي فيها بعض القبائل لعرض منتجاتها.

– شهدت الأوضاع الاجتماعية خلال عهد الدايات العديد من الكوارث الطبيعية كالزلازل بالإضافة إلى الجفاف وتدهور الأوضاع الصحية بسبب الأمراض والأوبئة والطاعون والمجاعات التي أثرت بشكل مباشر على النشاط ألفلاحي خاصة.

– عرف الجانب الإداري في الجزائر خلال عهد الدايات وبالخصوص في نهاية القرن الثامن عشر تطورا ملحوظا وكانت السلطة بيد الداي بمساعدة ديوان خاص وعض الموظفين والضباط المتقاعدين الذين كانوا يشكلون الديوان الكبير، لكن مع تذبذب الأوضاع والصراع على السلطة والإضرابات السياسية في نهاية العهد العثماني شهد التنظيم الإداري نوع من التعفن.

– عرفت الحيات السياسية العديد من الاضطرابات نتيجة الصراع على السلطة بالإضافة إلى فرض الضرائب على كاهل السكان التي أدت بدورها إلى ظهور العديد من الثورات ضد السلطة كثورة ابن الأحرش والدرقاوية والتيجانية.

الفصل الثاني: نضرة عامة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية خلال عهد الدايات (1671م-1830م)

- ✓ المبحث الأول: مكانة الجزائر الدولية وهيبتها العالمية.
- ✓ المبحث الثاني: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وفرنسا (1671م-1830م).
- ✓ المبحث الثالث: مظاهر العلاقات السياسية والتجارية مع إسبانيا

تمهيد:

كانت علاقة الجزائر مع دول أوروبا ذات مدى واسع، وكلمتها أكثر تأثير، حيث أكسبها هذا الوضع صفة الزعامة على سائر دول المغرب الأخرى، حيث شهدت العلاقة الجزائرية الفرنسية خلال عهد الدايات (1671م-1830م) تراوحا بين السلم والأمن تارة والحرب والعداء تارة أخرى، أما فيما يخص العلاقة التي كانت بين الجزائر وإسبانيا فقد شهدت العداء لفترة طويلة إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر ميلادي.

المبحث الأول: مكانة الجزائر الدولية وهيبتها العالمية

مع نهاية القرن السابع عشر ميلادي وبداية القرن الثامن عشر بدأت هيبة بعض الدول الأوروبية تتلاشى، فقد تنازلت البرتقال في سنة 1662م عن طنجة لإنجلترا كجزء من مهر زواج الأميرة كاثرين من تشارلز الثاني، غير أن انجلترا سرعان ما اكتشفت أن تكاليف حماية طنجة ضد المسلمين المغاربة كانت كبيرة جدا فتخلت عنها في سنة 1684م لإمبراطورية مراكش، وعليه تركت البرتغال أخر أثر من أثارها في مراكش سنة 1769م و 1791م، وكذلك تخلت إسبانيا عن وهران أخر الحصون المتبقية والصامدة في وجه القوة الجزائرية، وفي ضل كل هذه الظروف ظهرت على الساحة الدولية دولة جديدة منافسة للدول الأوروبية في شمال إفريقيا ألا وهي الو.م.أ التي حاولت أن تستولي على مدينة طرابلس بأية طريقة حتى ولو أدى الأمر إلى إقامة حكومة صورية في المدينة من أفراد الأسرة* القرمنالية.[1]

خلال هذه الفترة كانت الحكومة الجزائرية تتمتع بكل صلاحياتها كدولة منها:

ضرب النقود باسمها واتخاذ الأختام الخاصة بها.

- ✓ انفراد الحكومة الجزائرية بحق عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية على اختلاف أنواعها حتى مع الدول المعادية للسلطة العثمانية بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية.
- ✓ تمتعها بكامل استقلالها مع أقوى الدول الأوروبية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.

يرى الأستاذ أبو القاسم سعد الله أنه خلال فترة (1516م-1830م) ظهرت إلى الوجود دولة جزائرية تقوم على الوحدة الجغرافية والسياسية والاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى الوحدة الفكرية والروحية التي قامت منذ الفتح الإسلامي، كما كانت هذه الدولة مؤيدة

* الأسرة القرمانلية: هي أسرة حكمت ليبيا لمدة قرن وربع تقريبا بعد ثورة قام بها أحمد القرمانلي، ينظر: مراد بوعباش، مكانة الجزائر الدولية في العهد العثماني، ع 16، الجزائر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2016، ص 178.

[1] أحمد محمد عاشور اكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الإستطاني (1500م-1962م)، ط01، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009م، ص ص 107-108.

من طرف أغلب سكان الجزائر ومعززة بجيش بري وأسطول بحري وذات علم وبرلمان ونقود وعاصمة، وفي نفس الوقت كانت للدولة الجزائرية تقاليدها العرفية والدبلوماسية حسب القانون الدولي المعمول به آنذاك.

بلغ الأسطول البحري الجزائري قوة عظيمة بحيث استطاع خلال القرن الثامن عشر ميلادي إحداث نظام للملاحة في المتوسط يضمن أمن الدولة الجزائرية والدولة العثمانية عامة، وبصورة أعم بالنسبة للتجارة الدولية في البحر المتوسط، وهو ما جعل الدول الأوروبية تعمل على إنهاء هذا النظام تحت غطاء ما يسمى "**القرصنة**"،*التي كانت تمارسها جموع المغامرين الأوروبيين بموافقة دولهم، في حين أن العمل الذي كانت تقوم به الجزائر كان أسلوبا دفاعيا لمواجهة المد الاستعماري الذي انطلق منذ القرن الخامس عشر والذي دخلت بمحض إرادتها من أجله ضمن الخلافة العثمانية، وكانت القوة الجزائرية في البحر المتوسط وراء التكتلات الأوروبية حيث عرضت القضية الجزائرية في "**مؤتمر فينا**" 1815م ومؤتمر "**أكس لاشابيل**".

كان الهدف من بناء الأسطول دفاعيا محضا، ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال تقوم بعملية القرصنة ضد بعضهما من جهة وضد الشعوب الأخرى من جهة ثانية، كانت الجزائر تستخدم قوتها البحرية لغرضين هما:

- حماية حدودها من العدوان المحقق.
- الدفاع عن الإسلام من الصليبية المتعصبة.

ونظرا لقوة الدولة الجزائرية كانت الدول الأوروبية تدفع مقابل السلم أو مقابل الحماية أو التبادل التجاري ضرائب باهظة للدولة الجزائرية فقد أورد "ليون فالبير" ما تدفعه الدول الأوروبية للجزائر كمايلي[1]:

[1] مراد بوعباش، المرجع السابق، ص ص 170-171.

- مملكة الصقليتين تدفع مبلغ 44 ألف بياستر سنويا منها 24 ألف نقدا والباقي في شكل بضائع.

- مملكة سردينيا تدفع مبلغا كبيرا من المال كلما حددت قنصلها بالجزائر.
- البرتغال تدفع نفس ما تدفعه مملكة الصقليين.
- مملكة طوسكانا تدفع 28 ألف بياستر كلما قدم لها قنصل إلى الجزائر.
- اسبانيا تدفع هدايا دورية غير مباشرة عن طريق الدولة العثمانية.
- السويد والدنمارك تدفعان مبالغ مالية سنويا في شكل مواد حربية.

ويعني هذا أن الجزائر كانت دولة مستقلة وذات سيادة حيث كانت دبلوماسيتها تقوم على مبدأين هما:

- **المبدأ الأول:** أن كل دولة تعتبر محاربة حتى توقع صداقة وسلام مع الجزائر.
- **المبدأ الثاني:** أن كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري بالمتوسط لا يمكن قبولها من طرف الجزائر.

يرى الأستاذ يحي بوعزيز أن مصدر قوة الجزائريين في العصر العثماني يعود إلى الوعي الكامل بالخطر الأوروبي المحدق بالدولة وبالتالي السعي إلى إعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وفعالية موقعها الإستراتيجي أدى بها إلى الاهتمام ببناء قوة عسكرية بحرية في المتوسط وذلك لغرض إرادته على الخصوم، ولم يكن الهدف من بناء قوة بحرية في المتوسط للغزو أو القرصنة كما تتضمنها كتابات المؤرخين الأوروبيين، وإنما هو صيانة الأرض الجزائرية عندما اشتدت رغبة المسيحيين في اكتساحها على أيدي المحاربين الأسبان بعدما أخمدت نور الإسلام ببلاد الأندلس وبذلك استمرار لما كان يسمى بالفتح الجديد.[1]

[1] مراد بوعباش، المرجع السابق، ص 172.

المبحث الثاني: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وفرنسا (1671م-1830م)

1. مظاهر العلاقات السياسية.

1.1. العلاقات السلمية:

برزت مظاهر التعاون بين الجزائر وفرنسا عندما قدمت الجزائر المساعدة في حربها ضد جنوه سنة 1535م، ومن المظاهر السلمية التي كانت بين الجزائر وفرنسا نجد التمثيل القنصلي وإبرام المعاهدات والاتفاقيات، حيث كانت سياسة الجزائر قائمة على فصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية ونجد أن للجزائر مبادئ انتهجتها في علاقاتها مع الدول وهي كالأتي:

أولا: عدم التنازل عن حقوق السيادة والتمسك بمبدأ احترام شخصية الدولة في كل الظروف.

ثانيا: نبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية.

ثالثا: مراعاة أسس الصداقة في التعامل مع السفراء، وتكريس مبدأ السيادة الوطنية.

رابعا: مبدأ نبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية.

خامسا تبني الحياد في الصراعات الدولية.

سادسا: الالتزام بنص الاتفاقية مهما كانت الظروف.

سابعا: اعتماد مبدأ المساواة بين كل دول أوروبا.[1]

1.1.1. التمثيل القنصلي:

أعطت معاهدة الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا في ثلاثينيات القرن السادس عشر الحق لفرنسا في إنشاء قنصليات في كامل الأراضي التابعة للدولة

[1] محمد أمين عطلي، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الماجيتير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، غرداية، 2011م-2012م، ص ص 120-121.

العثمانية، وبالتالي في الجزائر، والتي كانت فرنسا توليها اهتماما خاصا عن باقي الولايات العثمانية، ربما لقربها منها، ولما يمكن أن يجره التحالف معها من فائدة عللى فرنسا خاصة ضد اسبانيا.[1]

شهدت الجزائر وصول العديد من القناصل من كل البلدان التي كانت تربطها علاقة معها ونخص بالذكر فرنسا التي أوفدت إلى الجزائر ممثلين بفئات متعددة من القناصل وهم كالتالي:

- **قناصل التجار**: هم مشرفين بلدين، مكلفين بالتجارة، ويتولون الحقوق القضائية.
- **قناصل البحر**: هم مجموعة من أفراد الإدارة، مكلفين بالسهر على مصالح الملاحة ومراقبة قنوات وطرق البحر.
- **قناصل على البحر**: يراقبون القوافل أو السفن المشحونة بالسلع.
- **قناصل ما وراء البحر**: يعينون من قبل رؤساء أحيائهم الأصلية، لهم سلطة المراقبة والقضاء بين تجار بلدهم.
- **القناصل المبعوثين أو المعنيون**: هم الذين تعينهم دولهم، وتبعث بهم لتولي الوظائف القنصلية في الدولة الموفدين إليها مقابل راتب مالي حيث لا يجوز لهم قبول اي عمل أو وظيفة خارج إطار وظائفهم القنصلية.[2]

يعتبر القنصل الوكيل السياسي والدبلوماسي، إي أن من مهامه التكفل بالقضايا السياسية والدبلوماسية القائمة بين دولته والدولة التي يمثلها فيها، وقد كان للقناصل الفرنسيين في الجزائر من خلال هذا الدور تأثيرا على سير العلاقات، فبحكم أنهم كانوا يمثلون السلك الدبلوماسي في الجزائر فقد كانت لهم علاقات مباشرة مع الدايات،

[1] بركاهم دهان، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689م-1789م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي، غرداية، 2012م-2013م، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص ص 12-13.

وأصحاب المراكز العليا في السلطة، ولكن هذه العلاقات كانت تتمايز من قنصل إلى أخر بناءا على العلاقة الشخصية، أو المصالح المؤقتة التي قد تجمع الطرفين.[1]

بعد حصول الطرف الفرنسي على امتياز التمثيل القنصلي بالجزائر تولى رعاية مصالحها بالجزائر حوالي 60 قنصلا وحوالي 96 مبعوثا ومحافظا، وكان أول المحافظين والمبعوثين للدولة العثمانية نجد "**دولا فوريست**" "**dela Forest**" وأخرهم "**دوبيري**" "**Duperré**".[2]

ومن القناصل الفرنسيين في الجزائر خلال عهد الدايات نذكر الأب "**جان لوفاشي**" (1673م-1684م) الذي قام بتحسين العلاقات وموضع ثقة الدايات اللذين قدروا رغبته في إحلال السلام بين البلدين، بالإضافة إلى القنصل المحنك "**دينيس ديسو**" الذي نجح في عقد معاهدة مع الداي ميزومورطو[3] سنة 1684م وذلك لفك الصراع مع البحارة لعدم عرقلة التجار،[4] وهناك أيضا السياسي المبعوث "**جان أنطون فالبير**" (1763م-1773م) الذي أستطاع كسب ثقة الداي ومودته فحصل منه على إذن لشحن كميات كبيرة من الحبوب والتي لم يكن يسمح بشحنها لأحد.[5]

كما أوفدت فرنسا القنصل "**ديبوا تانفيل**" "**sebais thailvill**" في سبتمبر 1798م حيث عينته حكومته لإدارة قنصلا عاما بالجزائر لكنه لم يلتحق بمنصبه بعد تعيينه مباشرة نظرا للقطيعة بين البلدين وكان يتابع تطورات الوفد الجزائري عن طريق التجار اليهود الجزائريين كما أعلنت اللإيالة الجزائرية بأنها ستستقبله بحفاوة أذا ما قرر

---

[1] بركاهم دهان، المرجع السابق، ص38.

[2] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دط، د م ج، الجزائر، 1999م، ص55.

[3] ميزومورطو: ومعناها بالإيطالية نصف ميت وقد لقب بذلك لأنه أصيب أثناء شبابه بثمانية عشر جرحا حتى ضنوه ميتا فرموا به في البحر، ومن ثم تمكن من إنقاذ نفسه، ينظلر: سامح التر، المرجع السابق، ص 424.

[4] محمد الخير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط02، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979م، ص132.

[5] المرجع نفسه، ص 134.

الالتحاق بمنصبه، وعندما انجلى الموقف العسكري في أوروبا اثر عودة نابليون إلى فرنسا وقيام نظام حكم جديد في البلاد والممثل في التمثيل القنصلي أرسلت تعليمات إلى ديبو تانفيل للالتحاق بمنصبه في ربيع 1800م.[1]

2.1.1. توقيع المعاهدات والاتفاقيات:

كان للعامل التجاري دور كبير في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ العصر الحديث حيث سار بها إلى إتباع سياسة مرنة للحفاظ على استمرارية التعاون بين البلدين، حيث كان دخول الجزائر في أطار الدولة العثمانية بداية عهد جديد حيث كان هناك تعاون فرنسي تركي أشبه بالتحالف سنة 1535م، تلاه تعاون فرنسي جزائري، وكان من أهم نتائج هذا التعاون حصول فرنسا على امتيازات خاصة على شواطئ الجزائر الشرقية تتعلق بالتجارة واحتكار صيد المرجان،[2] ومن هذا المنطلق كان هناك العديد من المعاهدات الجزائرية الفرنسية ويعود الفضل في ذلك أيضا إلى القناصل الفرنسيين الذين كانوا على درجة عالية من الحنكة السياسية والدهاء الدبلوماسي حيث تمكنوا بفصل ذلك من الوصول إلى هدفهم وهو الفوائد التجارية.[3]

قدرت المعاهدات الجزائرية الفرنسية ابتداء من 1519م إلى 05 جويلية 1830م حوالي 75 معاهدة، وتعتبر المعاهدات بمثابة العقود الدولية التي لها صفة تشريعية ونصوصها وأحكامها بالنسبة للدول التي تعقدها بمثابة قوانين واجبة التطبيق.[4]

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619م-1830م)، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للكتاب، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص193.

[2] محمد الخير فارس، المرجع السابق، ص121.

[3] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م1824م)، تع، تح، تق: اسماعيل العربي، دط، ش و ن ت، الجزائر، 1989م، ص132.

[4] يحي بوعزيز، الموجز...، المرجع السابق، ص115.

بما أننا سنقوم بالتطرق في فصلنا الثالث على المعاهدات الجزائرية الفرنسية والاسبانية سنقوم بذكر بعض المعاهدات التي عقدت بين الطرفين في مرحلة الدايات وهي كالتالي:

- ✓ معاهدة السلم 25 أفريل 1684م.
- ✓ معاهدة 24 سبتمبر 1689م وهي معاهدة مكملة للمعاهدة السابقة ويطلق عليها معاهدة السلم المؤوي.
- ✓ اتفاقية اقتصادية بتاريخ 05 مايو 1690م.
- ✓ معاهدة 17 أكتوبر 1801م.[1]

2.1. العلاقات العدائية:

1.2.1. الحملات الفرنسية على الجزائر خلال فترة الدايات.

1.1.2.1. حملة دوكين الأولى 1682م:

في سنة 1682م أبحر دوكين على رأس أسطول عظيم متوجها إلى الجزائر، مع الأوامر بتخريب المدينة عن أخرها، وفي 25 يوليو 1682م وصل أسطول دوكين إلى شرشال فقنبل هذه المدينة الصغيرة وأحرق سفينتين، وفي 29 يوليو كان أمام الجزائر ورفض التفاوض، حيث جاء لمعاقبة الجزائر على مجازفتها في إعلان الحرب على فرنسا، واستمر قصف المدينة من 20 إلى 22 أغسطس ثم يوم 26 أيضا لكنه لم يتسبب إلا في أضرار خفيفة ، وفي الثالث من سبتمبر حاول الجزائريون الهجوم على السفن الحاملة للمدافع لكنهم اجبروا على التراجع، وفي الثاني عشر من سبتمبر أبحر الأسطول الفرنسي بعيدا مع نية الرجوع في الربيع الموالي.[2]

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج02، ط02، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص70.

[2] جون ب وولف، الجزائر وأوروبا (1500م-1830م)، دط، تر، تح: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص ص 343-344.

2.1.2.1. حملة دوكين الثانية 1683م:

انطلق دوكين في شهر يونيو على رأس حملة قوامها أحد وعشرين عمادة حربية، وفيلق يضم أربعة ألاف جندي عازما على حرق المدينة، فما إن وصلت الحملة حتى انطلق في قصف المدينة بوابل من القنابل.[1]

سجل التلمساني أحداث هذا القصف كمايلي "... **ففي الليلة الأولى من رجب الفرد رموا قدر ستين بومبا، وفي الليلة الثانية بومبا في دار الحاكم بابا حسن**".

سبب القصف هلعا لدى السكان نتيجة ما خلفه من خسائر في الأرواح والممتلكات بالإضافة إلى الاضطرابات التي لحقتها، فرضي الداي حسين بفتح باب التفاوض بعدما كان قد رفض ذلك من قبل واستطاع قائد الحملة أن يفرض شروطه المجحفة، حيث طالب بكل الأسرى الفرنسيين، ومصروف العمارة وهي 300 ريال متاع الميزان وقبلتم جميع ما أشرط عليكم، وليطفي لويس الرابع عشر على نفسه أبهة الانتصار بعث بعث إلى دوكين رسالة من جملة ماتضمنته "... **أرفض إدراج أي بند يتعلق بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين بل يجب التأكد لديهم لإرسال بعثة تقدم الاعتذار**".

رضخ الداي لهذه الشروط رغم معارضة مختلف الفئات فسلم 150 أسيرا فرنسيا لقائد الحملة، في هذه الأثناء استطاع حاجي حسين الملقب ب "ميزو مورطو" وهو احد رهائن المفاوضات أن يفلت من يد دوكين بعدما وعده بتسوية الخلافات وإنهاء الحرب إلا انه قرر مواصلة الحرب ضد فرنسا، فكان يجوب شوارع المدينة حاثا الأهالي على التصدي للعدو، وإمام هذا التحدي قرر دوكين تدمير المدينة وقصفها باثني عشر قنبلة ورغم ما خلفته هذه القنابل من خسائر دافع الأهالي بكل بسالة ورفضوا الصلح مع فرنسا.

[1] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619م-1674م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984م، ص 87.

أمام هذه الخسائر التي ألحقت بالمدينة قررت الحكومة الجزائرية أن تنتقم لذلك فوضعت القنصل الفرنسي لوفاشي في فوهة المدفع وقذف به سفينة دوكين، ولقي عدد كبير من الفرنسيين نفس المصير.[1]

3.1.2.1. حملة دوستري على مدينة الجزائر:

في شهر أبريل 1688م شرع المارشال دوستري في إعداد حملة عسكرية كبيرة اتجاه الجزائر، وكتب دوسول رسالة إلى الداي إبراهيم باشا، وبعض أعضاء الديوان حذرهم فيها من عواقب ما شاع في فرنسا من أن الجزائريين يقذفون الأسرى الفرنسيين من فوهات المدافع، وأكد لهم بأن فرنسا ستفعل مثل ذلك بالجزائريين، وفي شهر جوان وصل دوستري أمام مدينة الجزائر على رأس 31 مركبا وسفينة وهدد الداي في رسالة وجهها إليه فرد عليه الداي بنفس الأسلوب وحذره بقتل القنصل والرعايا الفرنسيين، فلم يتعظ دوستري وقذف المدينة بأكثر من 10 ألاف قنبلة بين 01 و16 جوان، فنتج عن ذلك تدمير أكثر من 5000 منزلا، فقام الداي والديوان بالرد عليه عم طريق اعتقال القنصل بيول وكل الرعايا الفرنسيين وتم قتلهم جميعا حيث بلغ عددهم 43 شخصا، وبعد رحيل دوستري عن الجزائر دون تحقيق أية نتيجة، اهتم الباشا حسين ميز ومورطو بإصلاح ما تخرب من المدينة.[2]

4.1.2.1. الحصار البحري الفرنسي على الجزائر (1827م-1830م):

ظهر العزم الفرنسي بفرض الحصار البحري على السواحل الجزائرية قبل حادثة المروحة بخمسة أشهر وبمقتضاها أعلنت فرنسا نيتها في فرض الحصار البحري،[3] وذلك لإعداد عمارة توجه إلى الجزائر لتهديد الداي وفرض الحصار لكنها تراجعت عن التنفيذ

---

[1] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص88-89.

[2] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500م-1830م) ويليه المراسلات الجزائرية الاسبانية 1500م-1830م، دط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص 88-89.

[3] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص ص 349-350.

بحكم فصل الشتاء والقوات لا تكفي لإنجاح المهمة، واستبدلت ذلك بترك قنصلها دوفال حرية التحرك في هذا الاتجاه والبحث عن ذريعة لتبرير هذا العمل العسكري فكانت حادثة المروحة التي أتقنها، لتقرر فرنسا على إثرها فرض الحصار البحري خاصة بعد أن رفض الداي حسين إعطاء ترضية للأسطول الفرنسي بقيادة "كولي" الراسي أمام مدينة الجزائر آنذاك، فقرر يوم 15 جوان 1827م تاريخ للتنفيذ وفي اعتقاده أن الداي سيتراجع لهذا أمرت دوفال،[1] بأن يبقى على ظهر سفينة كولي من أجل التفاوض مع الداي الذي لم يرضخ لفرنسا رغم الحصار الذي دام 03 سنوات.[2]

تعود أسباب الحصار إلى اعتقاد فرنسا أن الجزائريون سيستسلمون بسهولة نتيجة الكوارث الطبيعة ابتداء من القرن 18م والذي أفقدت الجزائر أكثر من نصف سكانها وتراجع قوتها البحرية، بالإضافة إلى أن فرنسا أرادت أن تضع حد للنشاط الانجليزي المعادي لمصالحها وامتصاص الاضطراب في وسطها الداخلي، وان تدعم مكانتها في الجزائر ذات الموقع الاستراتيجي الذي يسيطر على الملاحة، كما أرادت أن تسد الطريق في وجه غيرها من الدول الطامعة إلى ثروات الإيالة وخيراتها.[3]

وصل الضابط الفرنسي إلى ميناء الجزائر حاملا معه إنذار حكومته إلى الداي والذي ينص على مجموعة من المطالب يقدمها الداي كترضية لفرنسا على الإهانة التي ألحقتها ومن بين هذه المطالب أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية ويقدم اعتذار رسمي للقنصل الفرنسي،[4] ورغم كل هذه التهديدات إلا أن الداي لم يستجيب إلى هذه المطالب،[5] واستغرب منها حيث تعجب قائلا " **أتعجب كيف أن الفرنسيين لم**

---

[1] جمال قنان، عنصر في الأزمة الفرنسية عام 1827م وحدة التراب الوطني، مجلة التاريخ، عدد خاص، الجزائر، 2008م-2009م، ص15.

[2] يحي بوعزيز، الموجز ...، المرجع السابق، ص126.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 125.

[4] ابراهيم مياسي، من قصايا تاريخ الجزائر المعاصر، ط02، د م ج، الجزائر، 2007م، ص23.

[5] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 183.

يطلبوني في زوجتي "،[1] ومن خلال هذا الرد من طرف الداي تيقنت فرنسا بأن مطالبها لن تقبل فقامت بفرض الحصار البحري على السواحل الجزائرية والذي دام ثلاث سنوات إبتداءا من 16 جوان 1827م إلى 13 جوان 1830م، حيث تضاعفت القطع البحرية فوصلت إلى 12 قطعة، وتم إنشاء دورية بحرية مكملة من ست قطع تجوب المتوسط، وخصصت أربع قطع لمراقبة الطرق التجارية، حيث قدر عدد قطع الأسطول الفرنسي خمسين قطعة بحرية.[2] وبعد كل هذه الظروف أمر الداي حسين بتدمير الوكالتين التجاريتين بونة والقالة،[3] فقام "كولي" بمواصلة الحصار على المدينة حتى سبتمبر 1828م، ثم ألم به المرض مما أدى به إلى الرحيل وخلفه الضابط "لابروتونيير" ليواصل الحصار فقامت الجزائر بمحاولة فك هذا الحصار عبر أربعة بواخر لكنها لم توفق في ذلك، وفي 18 جوان 1829م اصطدمت مجموعة من المراكب الجزائرية بعدد من المراكب الفرنسية قرب رأس جنات ففقد الفرنسيون خلالها ثلاث زوارق وخمسة وعشرون شخص ولما طال الحصار دون تحقيق الطرف الفرنسي أية نتيجة تذكر عاد "لابروتونيير" إلى فرنسا، واقترح وزير البحرية "هايدو دونفيل" أن يكلف من يفاوض الداي لعله يقبل الصلح، فاستحسن الوزير الفكرة وكلف "أندريا دونورسيا" بالمهمة وعندما وصل إلى الجزائر في يوم 23 جويلية 1829م رفض الداي أن يستقبله في البداية ثم بعد ذلك وافق بحضور "لابروتونير" وكاتبه "غابري" والمترجم "بيانشي" وكاتب الملك، فدام هذا الاجتماع حوالي ساعتين إلا أن الداي رفض إعلان هدنة وإرسال وفد إلى فرنسا للاعتذار،[4] وعند عودة الوفد إلى فرنسا تعرضت السفينة إلى طلقات مدفعية عندما اقتربت من الساحل

[1] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830م-1925م)، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010م، ص12.

[2] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ط01، درا الأمة، الجزائر، 2013م، ص 445.

[3] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة- الغزو وبداية الاستعمار- (1827م-1830م)، ج01، دط، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص 56.

[4] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 132.

الذي كانت تتمركز به الحصون الحربية الجزائرية فأطلقت عليها النيران من أجل أن تبتعد فهذه الحادثة زادت الوضع تعقيدا بين الطرفين، فهذه الطلقات المشئومة التي وجهت لسفينة "**والبروفانس**" ضاعفت من الأسباب وجعلت فرنسا تقرر الحرب وعجلت بؤسنا وخرابنا.[1]

بعد أن بلغت الأمور إلى هذا الحد من التدهور، قررت فرنسا أن تغزو الجزائر بقوات ضخمة، وفكرت في إشراك محمد علي حاكم مصر في ذلك، ليحكمها بعد ذلك باسم السلطان العثماني وأخرجت من الرفوف تقرير بوتان وخرائطه وقام العسكريين الفرنسيون بدراسة أسباب فشل حملات الأسبان على الجزائر حتى يتجنبوها وقرروا الإنزال في سيدي فرج كما اقترح بوتان سابقا.[2]

5.1.2.1. الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م:

في 07 فبراير قام الملك شارل العاشر بإصدار مرسوم التعبئة العامة، وأعلن في 02 مارس في خطاب العرش عزمه على مهاجمة الجزائر، مدعيا أن هذه الحملة لم تكن إلا للانتقام من الإهانة التي لحقت بالقنصل الفرنسي، وقام بتعيين الجنرال "**دي بورمون**" وزير الحربية قائدا عاما للحملة، والأميرال "**دوبري**" قائدا للأسطول،[3] وقرر أن تنطلق الحملة من ميناء طولون يوم 11 ماي 1830م غير أن سوء الأحوال الجوية أجلت العملية إلى يوم 25 ماي 1830م وكانت سفن النقل هي أول السفن إبحارا من الميناء وفي صباح اليوم الموالي اقتربت من الأسطول الفرنسي فرقاطتان أحداهما تابعة للأسطول الفرنسي الذي كان يحاصر مدينة الجزائر والأخرى عثمانية كان على متنها الأميرال

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 145-146.

[2] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 133.

[3] ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011م، ص27.

طاهر باشا الذي كان يريد الدخول إلى مدينة الجزائر لإقناع الداي بتنفيذ مطلب الفرنسيين، لكن قائد الحصار منعه من دخول المدينة.

في 31 ماي شوهدت الحملة بواسطة المنظار من رأس كاكسين الواقعة غرب الجزائر لكن الحملة غيرت طريقها نحو بالما حيث توقفت في خليجها لمدة عشر أيام بسبب الأحوال الجوية السيئة الشيء الذي جعل عملية الإنزال مستحيلة، وبعد تحسن الأحوال الجوية انطلقت الحملة مجددا من الباليار لتصل قبالة مدينة الجزائر يوم 13 جوان، حيث كان هناك تجمع كبير من قبل السكان لمشاهدة السفن الفرنسية وهي تتجه نحو سيدي فرج، حيث تمكنت القوات الفرنسية من الإنزال بسهولة دون أية مقاومة.[1]

يقول **أحمد باي** في مذكراته أنه عندما حضرت بين يدي الباشا قال لي " **ليس لديكم أكثر من الوقت الكافي للخروج إلى الفرنسيين الذين سينزلون بسيدي فرج، إنني أعرف مكان النزول من الرسائل التي تصلني من بلادهم ومن كتاب طبع في فرنسا وأرسله لي جواسيسي من مالطة وجبل طارق**" الشيء الذي يدل على علم الداي لكل ما يجري هناك.[2]

في 19 جوان 1830م، انطلاقا من معسكر إسطوالي أعلن إبراهيم أغا الهجوم على الفرنسيين، وتجمعت حوالي 15 ألف من قوات الجيش استعدادا لمواجهة قوات الاحتلال الفرنسي لكن هذا الهجوم فشل مع استيلاء الفرنسيين على معسكر إسطوالي،[3] حيث شكلت هذه الهزيمة منعطفا هاما في الحملة فكانت نتيجتها خلع إبراهيم أغا وتعويضه بباي التيطري مصطفى بومرزاق،[4] فبعد هزيمة إبراهيم أغا غادر المعسكر وكله

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 249-250.

[2] أحمد باي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، دط، تق، تح، تر: محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر، 1981م، ص 11.

[3] محمد عيساوي؛ نبيل شريفي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830م-1871م)، دط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص 18.

[4] عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، ط02، تر: لحسن زغدار، منشورات تالة، الجزائر، 2008م، ص 196م.

يأس كما لو أنه فقد رأسه فقد ترك كل شيء، وفي هذه الحالة دعا الباشا المفتي (شيخ الاسلام) فسلمه سيفا وطلب منه أن يجمع الشعب للدفاع عن البلاد، لكن من سوء الحض كان الأوان قد فات، وعند الغروب كان الجيش الفرنسي قد اقترب من حصن الإمبراطور.[1]

في يوم 25 جوان وصلت إلى سيدي فرج مدفعية الحصار والخيول فأصبح بذلك كل شيء جاهز يوم 28 للسير إلى مدينة الجزائر، وفي هذا الوقت كان الأغا الجديد بومرزاق ينصب المدفعية في بوزريعة، في مكان سماه بوتان "**النبع**" وأشتهر بإسم "**العين والمصلى**" وشارك في المعركة كل من المدفعية والخيالة والمشاة من الجانب الفرنسي حيث تكبد الفرنسيون فيها حوالي ألف رجل بين قتيل وجريح.[2]

في 03 جويلية 1830م سقط حصن الإمبراطور بيد الفرنسيين، ونتيجة لهذه الأحداث لم يبقى إلا تسليم مدينة الجزائر للفرنسيين،[3] وبعدها بيوم أي في 04 جويلية 1830م قام حسين داي بإرسال المكتابجي مرفوقا بالقنصل الإنجليز، كرسول صلح وسيدي لأحمد أبو ضربة وحاج حسين بن حمدان كمترجمين وتم إبرام المعاهدة.[4]

2.2.1. مخططات ومشاريع فرنسا لغزو الجزائر:

1.2.2.1. مخططي دوكيرسي* (dekercy) (1782م-1791م):

في 07 ماي 1782م حرر دوكيرسي مذكرة حول الجزائر بقصر فارساي وذلك قبل إلتحاقه بالقنصلية الفرنسية في الجزائر، فقد كان دوكيرسي متحمسا بدفع بلاده إلى

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 185.159..

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 256.

[3] محمد عيساوي، المرجع السابق، ص 19.

* دوكيرسي: إسمه الكامل جان بايتيست ميشال دوكيرسي قنصل فرنسا في الجزائر والمكلف بالأعمال في مملكة الجزائر من سنة 1782م الى سنة 1791م حيث كان من بين الأشخاص في أزمة السفينة المقرصنة في جنوب فرنسا عام 1788م: ينظر فريد بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر (1782م- 1830م)، دط، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008م، ص ص 59-60.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص170.

إرسال حملة عسكرية ضد الجزائر وحقده الذي لا حد له على ايالة الجزائر جعله يسرد أحداث هامة لكن بدون إنتظام حيث وجد في مذكرته تكرار لبعض المعلومات خصوصا فيما يتعلق بحالة القناصل المتردية حسب وصفه، فقد ألح على ضرورة إرسال حملة عسكرية ضد إيالة الجزائر وقدم إقتراحات حول سبل تحقيق نجاحها.

قام دوكيرسي برسم خطة تعتمد على إرسال جيش بري فقط وأوصى بالنزول غرب الجزائر دون تحديد النقطة، وتنصيب التحصينات ثم الزحف برا نحو المدينة بفرقتي المشاة والمدفعية ثم ضرب حصار بري محكم للإستلاء عليها من الخلف، لكن كيرسي لم يزود مشروعه بخرائط جغرافية أو طوبوغرافية، حيث كانت خطته العسكرية نظرية لأنه لم يوضحها في رسم بياني تجعلها قابلة للتطبيق، وضل دوكيرسي يفكر في ضبط المشرع لإحتلال الجزائر طيلة تسعة سنوات إلى أن قدم مذكرته إلى الخارجية الفرنسية عام 1791م.

حدد دوكيرسي في مشروعه الثاني نقطة دخول الفرنسيون إلى أرض الجزائر وقد وجد أن أنسب مكان للنزول هو سيدي فرج وذلك لسهولة الوصول إلى حصن الإمبراطور من ناحية البحر وسهولة نصب مدفعه من ناحية البر، وفيما يخص التكاليف التي تتطلبها العملية فإن دوكيرسي يؤكد أن خزينة الدولة الجزائرية كافية لتغطية المصاريف، فرغم أهمية المشروع إلا أن الحكومة الفرنسية لم تتمكن من تنفيذه أنذاك، لأن العلاقات الفرنسية الجزائرية في تلك الفترة كانت تشهد تحسنا ملحوظا.[1]

2.2.2.1. مخطط لوماي* 1800م:

* لوماي: من مواليد 1772م بمدينة فيينا عمل كضابط في المدفعية سنة 1793م ثم ملازما سنة 1793م، شارك في الحروب الفرنسية في كل من المحيط الأطلسي وجبال الألب وإيطاليا، أسر بمدينة الجزائر لمدة 16 شهرا وأطلق صراحه سنة 1800م: ينظر فريد بنور، المرجع السابق، ص ص 138-139.

[1] عبد القادر قندوز، المشاريع الفرنسية لإختلال الجزائر مابين 1741م و 1802م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 06، ع 14، الجزائر، جامعة إبن خلدون تيارت، جوان 2018، ص ص 69-70.

أعد لوماي مخطط عسكري غامض ومختصر بالرغم من قيامه بإستطلاع مدينة الجزائر وضواحيها، وتنقل من مكان إلى أخر أثناء أسره، حيث أن طيلة الفترة التي تواجد فيها بالجزائر كانت كافية للإطلاع على الأوضاع ودراسة المنطقة الطوبوغرافية بدقة ووضوح، كما إقترح لوماي النزول في شرق وغرب مدينة الجزائر في وقت واحد لكنه لم يقم بتعيين النقطتين تعيينا محددا أما عن المدة إقترح لوماي أن تكون سريعة في ظرف 48 ساعة، ولم يشير إلى الفصل الملائم لتعيين الحملة، كما أوصى الفرنسيين في حال نجاح الحملة بالإستيطان عن طريق الإستلاء على الأراضي الزراعية.[1]

3.2.2.1. مخططي ديبوا تانفيل* (1801م-1809م):

يعتبر ديبوا تانفيل من المساهمين في تأزم العلاقة الجزائرية الفرنسية وجعلها على فوهة بركان وتشنج مستمر، حيث قام تانفيل بتقديم دراسة مفصلة عن إيالة الجزائر خلال القرن التاسع عشر في مختلف الجوانب أكثر منه تقريرا عسكريا، متطرقا إلى تأثير فئة اليهود في الإيالة كما قدم تفاصيل دقيقة عن أسطولها وكذا إشارته عن الصناعة الحربية ودور الجيش البري، غير أنه لم يقترح خطة عسكرية لإحتلال الجزائر لكن إلحاحه على إرسال الحملة العسكرية بكل وضوح.[2]

تضمن المخطط الثاني لتانفيل سنة 1809م معلومات مختلفة حول الجوانب الحيوية في إيالة الجزائر، لم يرسم خطة عسكرية وإنما ركز على إستمالة القبائل لإقامة مستعمرة جديدة وكذا التظاهر بحسن نية أمام الجزائريين والعمل على خلق طبقة اجتماعية من سكان البربر تكون موالية لفرنسا، وكذلك إقامة مراكز عسكرية في المناطق الساحلية،

---

[1] عبد القادر قندوز، المرجع السابق، ص 71.

* ديبوا تانفيل: عين قنصلا عاما بالجزائر في 1798/06/10م، لكنه منع من الإلتحاق بمنصبه على إثر الحملة الفرنسية على مصر وبعد تحسن العلاقات بين فرنسا والجزائر عاد سنة 1800م إلا أنه طرد ثانية بعدما ألح الباب العالي على الجزائر بقطع العلاقات مع فرنسا وكان ذلك سنة 1801م، وبعد الصلح بين الدولتين رجع الى مهمته في نفس السنة ينظر: فريد بنور، المرجع السابق، ص ص 162-163.

[2] زهرة محجوبي، المخططات العسكرية الفرنسية لإحتلال الجزائر (1741م-1830م)، مجلة الدراسات التاريخية، ع01، الجزائر، جانفي 2020م، ص 89.

حيث كان لفئة المرابطين دور كبير في توطيد دعائم الإستعمار في الجزائر في حال وقفت إلى جانبها مستفيدا من الثورات التي قام بها رجال الزوايا ضد السلطة في فترة تواجده في الجزائر خاصة سنة 1805م.[1]

4.2.2.1. مخطط جون بون سانت أندري* (1802م):

كان جون بون سانت أندري راهبا وتاجرا ومثقفا متأثرا بمبادئ الثورة الفرنسية 1789م، وفي سنة 1796م، عين قنصلا بالجزائر وكان مشروعه عبارة عن معلومات قام بجمعها من سابقيه، فقد إستطاع سانت أندري من التقرب من السكان وقد جزم بأن عموم سكان إيالة الجزائر يفضلون الفرنسيين وجاء على لسانه في المشروع "...إن سكان البلاد البربرية يفضلون الفرنسيين بالمقارنة مع بقية الأمم الأوروبية..."، وقبل هذا هذا وجهت لهذا القنصل مجموعة من الأسئلة حول تحصينات مدينة الجزائر ومكان الحملة فقام بالإشارة إلى سيدي فرج، ونقام بنصح حكومته بإستشارة المسمى بيرون الذي يعتبر المسئول الرئيسي على مؤسسات الشركة الإفريقية بالقالة وذلك كونه الأكثر معرفة بالجزائر.[2]

5.2.2.1. مشروع تيدينا* (1802م):

ولد تيدينا في سنة 1758م في يوزيس، وتم أسره من طرف البحارة الجزائريين على متن مركب إسباني، وإشتراه باي معسكر 1779م، وقد تدرج في الرتب حتى أصبح خزندار باي الغرب، وبعد تحرره من الأسر خدم أمينا لنابليون بونابرت وكتب مذكراته في

---

[1] زهرة محجوبي، المرجع السابق، ص 92.

* جون بون سانت أندري: قنصل فرنسا بالجزائر من سنة 1796م الى سنة 1798م: ينظر مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية، ج2، ص 37.

[2] عبد الصمد حصاد، مشاريع الإحتلال الفرنسي للجزائر 1782م-1829م، مجلة متون، مج 14، ع 03، الجزائر، جامعة مولاي طاهر سعيدة، مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور، سبتمبر 2021م، ص184.

* ولد تيدينا في مدينة أوزيس بفرنسا سنة 1757م وفي سنة 1779م وقع في أسر بحارة جزائريين وبعد ذلك إشتراه الداي محمد الكبير ووضعه في قصره أصبح خزندار الباي ينظر: فريد بنور، المرجع السابق، ص ص 292-293.

زيوريخ أثناء مرضه، أما فيما يخص مشروعة حرره بتاريخ 18 أوت 1802م في ستة أوراق،[1] تلخص في إنزال العساكر الفرنسية في مدينة تنس، ثم الزحف منها عبر سهول ومرتفعات مليانة على مدينة الجزائر.[2]

6.2.2.1. مشروع هولان* (1802م):

في سياق الإستعدادات العسكرية لفرنسا أعد الضابط بيير هولان في أكتوبر 1802م تقريرا مفصلا عن الجزائر يحتوي هذا التقرير على بعض المعلومات التاريخية، حيث قدر عدد سكان العاصمة بنحو 90 ألف نسمة، كما قدر عدد القوات العسكرية قرابة 14 ألف جندي مشاة، وما بين ثلاثة إلى أربعة ألاف فارس، أما القوات البحرية فهي تتشكل من 16 سفينة إلى جانب 50 زورق مخصصة للدفاع عن الميناء، ويتوفر الأسطول في مجموعه على 423 فوهة مدفعية.[3]

7.2.2.1. مشروع بوتان* (1808م):

قلم نابليون بونابرت بإعدلد خطوة مزدوجة لتحقيق مشروعه في غزو الجزائر تمثلت في كتابة رسالة سرية إلى ديكيرسي يقول فيها " فكروا في إعداد غزوة إلى الجزائر، وذلك على كلا المستويين البحري والبري" بالإضافة إلى إرسال الرائد بوتان إلى الجزائر سريا مع تعليمات صارمة حيث قال له " إياك أن تحكي قصصا عند العودة، وتطلق العنان لخيالك بل عليك أن تسجل أدنى جزئية في حينها، وأن تقدم تقريرا كتابيا"، ويصيف سميونوف "وفعلا، فقد أقام في الجزائر شهرا كاملا، وهو متقنع بحيث لا يتعرف عليه، ولم يكتف عند العودة بالتقرير الكتابي، بل دعمه بخرائط، وأوصى بإلحاح، ألا

---

[1] عبد القادر قندوز، المرجع السابق، ص73.

[2] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م-1962م)، ط02، د م ج، الجزائر،2016م، ص39.

* هولان: رجل ثوري قاد الشعب الفرنسي للهجوم على حصن الباستيل عام 1789م، يتميز بحنكته اللدبلوماسية، حيث كان قد قدم مشروعا لغزو الجزائر 1802م، ينظر: فريد بنور، المرجع السابق، ص 327.

[3] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815م-1830م)، ط01، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2007م، ص ص 73-74.

تجابه العاصمة من البحر، كالعادة، بل من الخلفية الأرضية، غربها، من سيدي فرج، ومن هناك يتم إقتحام القلاع، وعلى أبراج الجزائر وحصونها أن تقذف بما شاءت على البحر، في الفراغ، عبثا وسدى".

بعد أن وصل بوتان إلى الجزائر بدأ بالتجول في شوارع المدينة وضواحيها وفي نفس الوقت كان يقوم بالصيد على شاطئ البحر ويقيس العمق وأحيانا يرتقي الجبال بذريعة القنص، ويعد رسومات أولية ويخزن في ذهنه ما يلاحظه ثم يدون ما خزنه من معلومات طبوغرافية وجغرافية وذلك بعد عودته إلى مقر إقامته بالقنصلية الفرنسية، وبالرغم من الصعوبات التي تلقاها بوتان إلا أنه واصل مهمته الإستطلاعية حيث أنه إنتقل إلى سيدي فرج وتأكد أن هذا المكان مناسب لنزول الجيش، وقد تنبه حارس ضريح سيدي فرج لما يدبره بوتان وأبلغ السلطات الجزائرية بذلك وكاد يكتشف أمره لولا تظاهره بالجنون وبعد ذلك أمره الداي بمغادرة الإيالة وبعد ذلك قام بوتان بتقديم التقرير المفصل إلى الأميرال ديكيرسي كان عنوان هذا التقرير " تعرف عام على مدن وحصون ومدافع الجزائر وضواحيها" وأوصلى بوتان في تقريره بضرورة النزول في سيدي فرج، ووصفه لخط سير الجيش إلى حصن الإمبراطور، وأعطى تقديرات عن قوات الداي في السلم والحرب، وأشار إلى إفتعال حرب بين الجزائر وتونس وإحداث مشكل في وهران، ليحرم الداي من قوات البايلكين، ثم أعطى معلومات عن المناخ والوقت المناسب للحملة وهو فصل الصيف، كما قدم مع تقريره خريطة مفصلة عن ميناء الجزائر ومواقع دفاعها، وخرج بوتان من خلال جوسسته على نقطة مفادها أن البحرية الجزائرية هي النظام الأكثر جدية في الدفاعات. [1]

* بوتان: إسمه الكامل فانسون إفيس بوتان ولد في 1772/1/1م، في نانت بفرنسا تلقى بوتان كغيره من أبناء قريته تعليما مسيحيا ثم دخل الى المدرسة العسكرية للهندسة، شارك في حروب الثورة الفرنسية، ينظر: فريد بنور، المرجع السابق، ص ص 355-360.

[1] عبد الصمد حصاد، المرجع السابق، ص 185.

بعد عزم بوتان على الرحيل إلى فرنسا في 1808/07/17م وهو في طريقه تم إلقاء القبض عليه من طرف الإنجليز فقام برمي مخططاته ووثائقه في عرض البحر، وبعد مدة شهر تمكن من الفرار والرحيل إلى فرنسا وعند وصوله قام بإعادة كتابة تقريره بكل تفصيل مستغلا في ذلك ذاكرته القوية والوثائق التي بقيت في حوزته وبعد إنتهائه من ذلك قام بتسليم التقرير لدوكيرسي لكن نابليون لم يستثمر في التقرير لأنه كان منشغلا بحروبه في أوروبا.[1]

8.2.2.1. مشروع محمد علي (1829م):

فكرت الحكومة الفرنسية في إستعمال محمد علي باشا مصر لتحقيق أغراضها بالجزائر، حيث أنها قامت بإغرائه من أجل قبول مشروعها، ملوحتا له بأن الإستيلاء على الجزائري يمكنه من أسطول بحري يعينه على تحقيق أغراضه في المشرق،[2] ويقوم هذا المشرع على تحرك القوات المصرية ويعززها الأسطول الفرنسي من البحر لغزو طرابلس وتونس والجزائر بهدف إقامة نظام متحضر فيها بدلا من حكوماتها الحالية التي لا ترعى حرمة القوانين الدولية وخاصة قوانين الملاحة البحرية، بعد إخضاع النيابات الثلاث المذكورة فإنها تظم إلى إيالة مصر التي تقدم عنها جزية سنوية إلى السلطان العثماني وتكون بذلك فرنسا قد حصلت على العديد من الإمتيازات العسكرية والإقتصادية وعاقبت الجزائر دون أن تعلن الحرب مباشرة عليها، وأبدى باشا مصر إستعداده لتنفيذ هذا المشروع وإعتقد أن جيشا مكونا من أربعين ألف جندي تستند قيادته لابنه إبراهيم يكفي للقضاء على دول المغرب الثلاث.[3]

---

[1] عبد الصمد حصاد، المرجع السابق، ص 186.

[2] محد بن المبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج03، دط، مكتبة النهضة الجزائرية للنشر، الجزائر، 1964م، ص 287.

[3] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791م-1830م)، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وجدة الرغاية، الجزائر، 2009م، ص 142.

لم يتحقق المشروع الفرنسي بسبب التدخل الإنجليزي الذي هدد بتدمير الأسطول المصري بمجرد خروجه من الميناء، كما تردد محمد علي على الغزو لأسباب أخلاقية ودينية، بالإضافة إلى تدخل روسيا والنمسا، وبعد ذلك إتصلت فرنسا مرة أخرى بمحمد علي الذي أبدى إستعداده لإرسال جيشه في صيف 1830م والذي يقدر ب 40 ألف جندي، بشرط أن تمول فرنسا الحملة بمبلغ قدره 20 مليون فرنك وأربع سفن من أحدث طراز مزودة بثمانون مدفع، لكن هذا المشروع الفرنسي المصري أل إلى الفشل بسبب فشل المفاوضات بين الطرفين.[1]

2. مظاهر العلاقات التجارية.

1.2. المبادلات التجارية:

1.1.2. الصادرات:

قامت الجزائر بالتصدير لفرنسا ثلاث مواد أساسية تمثلت في لمرجان والجلود والحبوب من قمح وشعير وفول وتليها الشموع والصوف وأخيرا الخيول.

- **المرجان:** كان المرجان من الفروع الأساسية للتجارة الدولية مما جعله يحصى بإهتمام جل التجار الأوروبيين ومنه الفرنسيين، ويعود سبب هذا الإهتمام الكبير بالمرجان والمتاجرة فيه لعدة عوامل من بينها طموح التجار في كسب أكبر قدر ممكن من الفائدة، حيث لعب المرجان في العمل التجاري دور الإستقطاب الرئيسي حيت أنه اتخذ شكل عملة تبادل بالنسبة للمتاجرين به، فبواسطته يحصل التاجر على التوابل والحديد وهي مواد شغف الأوروبيين بها شديدا، الشيئ الذي يفسر لنا إهتمام أولى الشركات الفرنسية التي تأسست بالشرق الجزائري بصيد المرجان، وكان الصيادين هم من يقوموا بعملية صيده مقابل دفع الرواتب والتجهيزات لهم من قبل الشركة الفرنسية، أما بالنسبة إلى ممارسة صيد المرجان فقد إقتصرت على المدة الممتدة من مارس إلى

[1] عبد الصمد حصاد، المرجع السابق، ص 190.

سبتمبر وهي الفترة التي يمتاز بها البحر بالهدوء،[1] حيث كان يستخرج حوالي 20 إلى 25 قنطار سنويا كحد أدنى لكل سفينة وتبلغ الكمية الإجمالية المستخلصة لكل السفن 1000 قنطار سنويا، وبعد الإنتهاء من عملية صيده يقوم الصيادون ببيعه إلى الشركة بسعر 58 قرشا للرطل الواحد، وبعدها تقوم الشركة بوضعها في الصناديق ويتم تسويقها لمرسيليا التي يباع فيها الصندوق الواحد 300 بياستر، حيث يخضع سعر المرجان لجماله ونقائه...الخ.[2]

أما من الناحية الإقتصادية فإن للمرجان أهمية بالغة نظرا لما تدره من أرباح طائلة لذلك كانت المؤسسات الفرنسية حريصة على إحتكار صيده بالإضافة إلى تجارة بعض الموارد الأخرى مقابل دفع الشركة الملكية الإفريقية 100 ألف ليرة وصندوقين من أجمل أنواع المرجان للخزينة الجزائرية.

إختلف سعر المرجان حسب النوع والحجم كما يوضح في تقارير أرشيف الشركة الملكية الإفريقية:

- ✓ النوع الأول 30 فرنك للرطل
- ✓ النوع الثاني 25 فرنك للرطل
- ✓ للأغصان الصغيرة 5 فرنك للرطل والتي يرتفع سعرها في سنة 1787م إلى 18 فرنك.
- ✓ القطع الصغيرة 05 فرنك للرطل والتي يرتفع سعرها في سنة 1787م إلى 06 فرنك.
- ✓ القطع الأصغر fonde ces المعروفة "الباربربسك" 01 فرنك.[3]

[1] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص 105-106.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

[3] رحمونة بليل، العلاقات التجارية للإيالة الجزائرية مع بعض موانئ لبحر المتوسط مرسيليا ليفور (1700م-1827م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2001م-2002م، ص ص 95-96

- **الحبوب:** يقصد به كل من القمح والشعير والفول والحمص،أي كل المواد الضرورية للغذاء اليومي والتي تسعى جميع الدول لتوفيرها في بلدانها لأنها تعتبر عنوان الخير والرفاهية، بحيث يعد الشرق الجزائري قبيل الإحتلال من أكبر المناطق إنتاجا للحبوب، إذ يتم التصدير منه كميات كبيرة إلى مختلف المقاطعات في جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي التي لولى تدفق القمح الجزائري عليها، في ثورتها لهلكتها المجاعة.

كانت الحبوب تخضع إلى وضع المحاصيل المختلفة وذلك فيما يخص البيع والشراء، وتحضى الشركة الملكية الإفريقية بمقاطعة قسنطينة بجميع الإمتيازات في ميدان التسويق حتى أنها أصبحت تعتبر تجارة موانئ الشرق الجزائري من إختصاصها وحدها، ولقد سمح لها هذا الوضع الممتاز بأن تتحكم بأسعار الصادرات الجزائرية، وأن توجه الحبوب إلى الموانئ الأوروبية التي تختارها هي وفقا لمصالحها الخاصة، لكن السلطات الجزائرية سمحت للتجار سنة 1792م بشراء القمح والشعير من عنابة والقالة خاصة التجار الإسبان والإنجليز.[1]

للقمح الجزائري أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الفرنسي ذلك لتمويله لبعض المناطق والتخفيف من المجاعات والسعي الدائم لدى السلطات الجزائرية للحصول عليه من خلال ممتلكي الشركة والمؤسسات لدى الحكومة الفرنسية للترخيص لها بشراء 4000 فقير من أسواق عنابة، قبل أن يستحوذ عليه منافسوها بالإعتماد على مبدأ الأفضلية في إحتكار تجارة القمح حتى من موانئ أخرى غير عنابة كجيجل والقل، لذا نجد أن معظم الإيالة مصدرة للقمح فإذا إعتمدنا على برادي أنه في عام 1788م خرج من موانئ عنابة 150 ألف حمولة قمح وقد تزيد في السنوات الخصبة حسب العوامل الطبيعية والإيجابية، ورغم إتساع نشاط الموانئ إلا أنه تأتي في مقدمتها موانئ الشرق خاصة مع التجارة

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 91-92.

الفرنسية، (عنابة، القالة) فقد قدم الأول مابين 1741م إلى 1765م (332152 شحنة) والثاني (152176 شحنة) وقد كتب وكيل الشركة في الجزائر في 30 سبتمبر 1785م، أنه تم شراء 1000 فقير من القالة.[1]

- **الصوف:** تجاوزت الكميات المصدرة للشركة الملكية الإفريقية صاحبة الإمتيازات من ميناء عنابة إلى مرسيليا أواخر القرن 18م عشرة ألاف قنطار حيث أنه لم يسمح بشراء وتصدير الصوف من مدينة الجزائر، التيطري ومعسكر لأن الداي كان يحتفظ بحق بيعها لمن يشاء.
- **الجلود:** تعتبر عنصر هام في الصادرات الجزائرية في تلك الفترة، حيث بلغت الكمية المصدرة من ميناء الجزائر مابين 20 و 25 ألف قطعة وقدرت مدا خيل الجلود المصدرة إلى مرسيليا حوالي 100 ألف ريال.
- **الشمع:** يتم تصديرها من مدينة الجزائر نحو أوروبا بثلاث مائة إلى أربع مائة قنطار سنويا،[2] ولقد كان لغنى مدينة قسنطينة بالموارد الأولية دورا كبيرا في تنوع وتعدد الصناعات الجلدية والنسيجية حيث قدرت الكمية المصدرة أواخر أواخر القرن 18م نحو مرسيليا ب 28 ألف قنطار سنويا.[3]

2.1.2. الواردات:

- **المواد الأولية:**

تمثلت في الرصاص والحديد اللذان يستعملان في الصناعات المحلية ولم تبلغ قيمة الواردات من هذا الصنف الأول سوى 370 بياستر في ظرف 10 سنوات أي ما

[1] رحمونة بليل، المرجع السابق، ص 180.

[2] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط01، دار الكتاب، الجزائر، 2009م، ص 269.

[3] سميحة ديفل، المنسوجات العثمانية بمدينة قسنطينة، مجلة بوليكرومي، ع01، الجزائر، المتحف العمومي الوطني، 2012م، ص 22.

يعادل 185 فرنكا عن كل سنة وهو مبلغ زهيد جدا، إذ لا يكفي لشراء طن واحد من القمح.

- **– المواد المصنوعة:**

وهي الأقمشة والكتان والحلي والخردوات، والكاغط حيث أن واردات الشرق الجزائري تتمحور فقط من هذه المواد، ولم تبلغ قيمتها في ظرف 10 سنوات سوى 12.300 بياستر أي ما يعادل 61.500 فرنك.

- **المواد الغذائية:**

تشمل المواد الغذائية على السكر والقهوة والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية، وقد إستورد الشرق الجزائري فقط من أوروبا مباشرة في هذا المجال وفي نفس المدة ما قيمته 6570 بياستر، أي ما يعادل 3280 فرنك سنويا وهو ثمن لا يكفي لشراء أكثر من خمسة عشر طنا من القمح.[1]

2.2. الشركات التجارية الفرنسية في إيالة الجزائر:

1.2.2. شركة لافون (1676م-1678م):

أوكلت مهمة إدارة المؤسسات إلى لافون وذلك بعد وفات أرنو وذلك بعد مجهودات شاقة من طرق القنصل الفرنسي أرقيو، وبعدها قام لافون بالتعهد للحكومة الجزائرية بعدم المساس بأبناء أرنو لكنه لم يفي بوعده، لأنه كان حاقدا على أبناء أرنو هذا الأمر دفع بالداي الى سجنه، وأصبحت الشركة عاجزة عن مواصلة نشاطها فأصدر الملك لويس الرابع عشر قرارا بإلغائها.[2]

2.2.2. شركة دوزو (1678م-1683م):

في رسالة موجهة من كولبير الي الأب لوفاشي "... لقد أرغم الملك شركة لافون على التخلي عن ممارسة التجارة، وأعلن عن تشكيل شركة جديدة، ستقوم بكل ماهو

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 102.

[2] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 179.

ضروري لصالح ونجاح التجارة..." وكانت الشركة المقصودة هي شركة دوزي أن يعقد إتفاق مع الديوان بتاريخ مارس 1679م جاء في ثلاثة عشر بندا التي تعتبر بالنسبة له بالغة الأهمية كونها سمحت للشركة الفرنسية بتصدير مركبين من الحبوب الى فرنسا قصد تموين عائلاتهم المقيمة بمرسيليا ومقابل هذا كله يتعهد دوزو بدفع الديون السابقة، ودفع الضريبة التي تقدر ب 34 ألف دوبلن سنويا، إتسع نشاط الشركة بحيث إرتفع من أربع الى ثمانية سفن كما حددته موافقة الملك ومعها إنتقل المركز الأساسي للمؤسسات من الحصن الى القالة بعد أن ضل حصن فرنسا أو الباستيون المركز الأساسي الى غاية ذلك التاريخ، لكن بعد قنبلة دوكين لمدينة الجزائر، أرغمت الشركة التخلي عن المؤسسات في 1683م، وبعد إنتهاء الحرب إستطاع دوزو أن يشكل الشركة من جديد، لكن تدخله أثناء توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية جعله يتعرض لغضب حكومة الجزائر، ولم يسمح لدوزو بعد ذلك من إسترجاع نشاط المؤسسات وبعده حل محله الإنجليز.[1]

3.2.2. شركة هيلي (1694م-1713م):

في سنة 1694م أذن الديوان لدوسول بإستعادة المؤسسات بالقالة التي كانت قد إعطيت للإنجليز لمدة عشر سنوات منذ عام 1684م وأمضيت معاهدة سلم وتجارة بين البلدين يوم 03 جانفي 1694م تحتوي على 14 مادة وتنص على أن تدير شركة بيير هيلي المرسيلية هذه المؤسسات بإسم الملك الفرنسي.[2]

4.2.2. الشركة الإفريقية (1714م-1718م):

بعد توقيع الباي معاهدة تجارية مع مدير شركة دومال سنة 1714م التي رخصت لفرنسا إستغلال الحبوب، حيث كانت هذه المعاهدة ذات منفعة لصالح فرنسا لكن كثيرا ما كانت تتعرض لمضايقات كتعرض مدينة القالة للهجوم من طرف القبائل القاطنة بالحدود الجزائرية التونسية، كما سجل وجود سفن صقلية سمح لها بصيد المرجان في السواحل

[1] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص 181-182.

[2] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 92.

الشرقية خلافا لما جاء في معاهدة 1694م، شكلة هذه المحطات الإهتمامات الأساسية للحكومة الفرنسية فتخوفت من سقوط الإمتيازات بين الجانبين وتم عقد امتياز هذه الشركة في ديسمبر 1718م.[1]

5.2.2. شركة الهند الشرقية الفرنسية (1719م-1741م):

بعد عدم نجاح الشركة الإفريقية في تحقيق أية نتيجة منتظرة تحولت الإمتيازات الافريقية لتصبح تحت إشراف ركة الهند لمدة أربعة وعشرون سنة في البداية ثم بصفة دائمة، لكنها فيما بعد ستتخلى عن إستغلال الامتيازات الافريقية بعد سنوات قليلة (1730م) لتعطى لمتعهد يدعى أوريول ولمدة عشر سنوات.[2]

6.2.2. الشركة الملكية الإفريقية (1741م-1794م):

أنشئت الشركة الملكية برأس مال قدر ب 1.200.000 جنيها وإرتفع ليصل الى 4.520.000 جنيه، كما بلغ عدد مراكبها البحرية 120 مركبا، مصاريفها السنوية 300 ألف جنيه، أما فيما يخص نشاطاتها التجارية كانت الشركة الملكية تتاجر بالمواد الغذائية والبضائع المتنوعة، في ساحل لامازول وتحصل على نسبة ستة في المئة من الأرباح على رأس مال المساهمين، وتبلغ مداخلها السنوية لكل مساهم 30% أو 300 ألف جنيه.[3]

تحصلت الشركة الملكية الإفريقية على حق تصدير الموارد الأولية كالشمع والجلود والحبوب والعسل والأصواف وحتى الحيوانات مقابل رسم سنوي تتعهد به الشركة للجمارك الجزائرية وتبلغ قيمته 2000 جنيه فرنسي أو ما يعادل 14000 دوبل إسباني.[4]

---

[1] رحمونة بليل، المرجع السابق، ص ص 213. 214.

[2] جمال قنان، العلاقات الرنسية الجزائرية (1790م-1830م)، دط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م، ص 230.

[3] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 107.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الحياة الإقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني، ع 35-36، الجزائر، مجلة الأصالة، 1976م، ص 101.

كان عمال الشركة الملكية يقومون بعملية صيد المرجان في سواحل القالة وعنابة، وتبيعه هي الى صناع مرسيليا لتكييفه، تم تصدره الى إفريقيا ومصر وسوريا وبلاد الهند والشرق الأقصى، لكن في سنة 1794م قام مجلس الأمن العام بقرار إلغاء الشركة الملكية الإفريقية، وعوضت في العام الموالي بالوكالة الإفريقية.[1]

7.2.2. شركة الوكالة الإفريقية (1794م-1807م):

بعد القرار الذي أصدره مجلس الأمن العام في عام 1794م ظهرت شركة الوكالة الإفريقية التي تحملت كل مسؤوليات الشركة الملكية الإفريقية، ومنها دفع الإتاوات المفروضة عليها من نيابة الجزائر ونيابة تونس، وإرتفع عدد بواخرها الى 200، وزاد إنتاجها من المرجان حتى وصل الى ما مقداره 02 مليون فرنك عام 796م.[2] لكن هذه الشركة عرفت تدهورا بعد أن عجزت عن الوفاء بإلتزاماتها بشراء السلع التي كانت تحتكرها ويزداد الوضع تأزما إثر الحملة على مصر وإعلان الجزائر الحرب ضد فرنسا سنة 1798م، وبهذا سجلت الجزائر الإمتيازات ومنحتها لإنجلترا.[3]

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

[3] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص 240-241.

المبحث الثالث: مظاهر العلاقات السياسية والتجارية مع إسبانيا.

1. مظاهر العلاقات السياسية.

1.1. الحملات العسكرية:

غلب الطابع العدائي فيما يخص العلاقات الجزائرية الإسبانية طيلة الفترة الممتدة من نهاية القرن السابع عشر إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر ميلادي حيث تمثل الطابع العدائي في مجموعة من الحملات العسكرية بين الطرفين والتي سنقوم بالتطرق لها في مبحثنا هذا.

1.1.1. محاولة الإسبان إحتلال مدينة تلمسان سنة 1675م:

قام الحاكم الإسباني لمدينة وهران الدون أنيقودي طوليدو سنة 1675م بحملة عسكرية إتجاه تلمسان، لكن الجيش الجزائري تفطن لهذه الحملة وقام بإفشال هذه المحاولة حيث أرغمت الحملة الإسبانية على الرجوع إلى وهران بعد خسائر فادحة.[1]

2.1.1. محاولة الباي شعبان* تحرير وهران 1686م:

قام الداي شعبان التحضير لغزو وهران،*حيث كانت بدايته القيام بعملية التضييق على الإسبان ومنعهم من الخروج حتى أنهم صاروا في أحوج المحوج، ولازموا بيوتهم والحصون، وصاروا لا يفارقون الجواسيس والعيون، بحيث زحف الباي لهم في نحو 4000 منهم مايقارب 3000 فارس وزحف النصارى مع مردت العرب وشياطينهم من

---

[1] بسام العسلي، الجزائر والحملات الصليبية 1547م-1791م، ط01، دار النفائس، 1980م-1986م، بيروت، ص 118.

* وهران: مدينة ساحلية تقع في غرب البلاد الجزائرية تمتد من الشرق مدينة الشلف الى الحدود المغربية غربا وإلى أقصى الصحراء جنوبا للمزيد ينظر: يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، دط، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر،2007م، ص 25.

* الباي شعبان: حاكم بايلك الغرب 1678م-1686م لمدة ثمانية سنوات حتى إستشهاده حيث قال فيه الموازي "الغطريف الهمام والأسد الهصور الزغدار معز الدين....الخ، ينظر: بن عودة الموازي، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، تح ودراسة يحي بوعزيز، ط01، ج 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر، 2007م، ص 229.

بني عامر وقيزة وغمرة وغيرهم في أزيد من 3000 فيهم ألف خيل والباقي راجلة، لكن هذه الحملة ألت بالفشل ذلك نظرا للتعاون الذي قام به الإسبان مع القبائل العربية الموالية لهم، وإستشهاد الباي شعبان في هذه المعركة على يد أحد المغطسين وينتمي إلى قبيلة بني عامر.[1]

3.1.1. الفتح الجزائري الأول لوهران والمرسى الكبير* 1708م:

بعد قيام الداي محمد بكداش بتجهيز جيشه ليكون على إستعداد للقيام بالهجوم على الإسبان المتمركزين بوهران والمرسى الكبير، وقدر هذا الجيش بين ثمانية ألاف جندي وتسعة ألاف جندي مزودين بالمدافع الضخمة كميات من البارود قدرت أنذاك حوالي 3300 قنطار.[2]

تحرك الجيش عن طريق البر، وفي طريقه إستطاع الجيش أن يظم اليه جماعات من فرسان البربر،[3] وكانت قيادة الجيش تحت إمرت أوزن حسن الذي عينه الداي عند سير القوات إلى وهران وبعد هذا التعيين قام اوزن بتقسيم الجيش إلى قسمين قسم منه بحري يقوم بنقل المدافع والألغام من أجل إحداث أضرار بالحصون ليسهل إقتحامها وقسم أخر يظم الجنود عن طريق البر وكلما مر بمنطقة من المناطق ينظم إليه الكثير من المتطوعين الراغبين في الجهاد والذين قدر عددهم حسب بعض الروايات ب 17 ألف متطوع.[4]

---

[1] الأغا بن عودة الموازي، المصدر السابق، ص ص 229-230.

* المرسى الكبير: يبعد المرسى عن مدينة وهران مسافة 8 كم حيث تعرض للاحتلال البرتغالي في 1415م ، ثم بعد ذلك تعرض لغزو الإسبان سنة 1509م، ينظر: رشيد بورويبة، وهران فن وثقافة، دط، وزارة الإعلام، الجزائر، 1983م، ص 40.

[2] عبد الرحمان الجامعي، فتح مدينة وهران، تح: مختار حساني، دط، مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م، ص ص 77-78.

[3] جون ب وولف، المرجع السابق، ص 376.

[4] عبد الرحمان الجامعي، المصدر السابق، ص 91.

بعد أن تم لم شمل المجاهدين من جماعات المتطوعين ورجال الجزائر قاموا بالتضييق على وهران، حيث كانت القيادة العليا للسيد أوزون حسن أما فيما يخص إدارة العمليات فقد أسندت للسيد الباي مصطفى بوشلاغم وعقد الجميع العزم على أخذ المدينة وتحطيم أسوارها ودك حصونها وذلك بدعم من باشا الجزائر.[1]

أصبحت مدينة وهران مكشوفة للجزائريين بعد السيطرة على الأبراج التي كانت تحمي المدينة، مما أدى إلى تمكن الجيش الجزائري من الوصول إلى المدينة، وقطع الأشجار من أجل تأمين الطريق من الهجمات المباغتة للإسبان حيث أسفر هذا الدخول على معارك طاحنة بين الطرفين.[2]

حاول بعض المتطوعين الإسبان الذين قدموا من إسبانيا تقديم النجدة من البحر لكن المدفعية العثمانية ردتهم لتستسلم بعد ذلك الحامية الإسبانية في 1708/04/06م، بهذا تم فتح مدينة وهران وكامل الحصون المحيطة بها حيث أعتبر هذا نهاية الوجود الإسباني بالجزائر في بداية القرن الثامن عشر، وسوف يتمكن الإسبان من العودة في سنة 1732م.

من نتائج هذا الفتح إنهاء التواجد الإسباني بالجزائر لمدة 24 سنة، بالإضافة إلى أسر ما يزيد عن ألفا أسير إسباني وإنتقال مقر إيالة الغرب الجزائري إلى وهران وإزدهار النشاط التجاري الخارجي والداخلي في الغرب الجزائري خاصة مع فرنسا وانجلترا.[3]

4.1.1. حملة الكونت دي منتمار وإعادة إحتلال وهران والمرسى الكبير 1732م.

أنطلق الأسطول الإسباني الدوق مونتيمار يوم 15 جوان 1732م والوجهة كانت الناحية الوهرانية، وتم الوصول الاسباني بعد عشرة أيام من الإنطلاق لكن بسبب الرياح

---

[1] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492م-1792م، ط01، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 456.

[2] عبد الرحمان الجامعي، المصدر السابق، ص 118.

[3] محمد بن سعيدان، التحرير الأول لوهران والمرسى الكبير عام 1708م، مجلة العلوم الإنسلامية والحضارة، مج 06، ع 02، الجزائر، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2021م، ص ص 429-430.

المعاكسة لم يتمكن من الإقتراب من الساحل، فبقي يحاول من أجل الوصول إلى غاية يوم 29 جوان، وكانت القوات الجزائرية لا تعلم نقطة نزول الأسطول الإسباني، فحشدوا قواتهم في وهران والمرسى الكبير.

كان الباي مصطفى بوشلاغم في حالة إستعداد للإسطول الإسباني حيث تجمع حوله ما يزيد عن 20 ألف من المجاهدين من رجال الشعب، مع نحو 25 ألف رجل من الجيش، بما في ذلك الأسلحة المتواجدة بوهران والمقدرة ب 138 مدفع ومنها 87 مدفع من البرونز،[1] وفي صباح يوم 30 جوان بدأت معركة شديدة وإستمرت طويلا، فتمكن البارون ريباردا من شق صفوف الجيش الإسباني الذي أصبح في وضعية صعبة، ومع الصباح تحولت المعركة لصالح الإسبان لأن القائد الإسباني قد تمكن من تسلق التل الواقع في الجانب الأيسر للمعركة، لكن تبعد مشاهدته لزميله القائد ماركي أنه في خطر عاد مباشرة وشن هجومه على الأهالي فشتتهم، الشيء الذي جعل الأهالي ينسحبون فقام الإسبان بالتقدم، وفي 01 جويلية سقطت وهران والمرسى الكبير، وبدأ مونتيمار بإقامة التحصينات ومن ثم شن هجمات مكثفة على المفارز في الأطراف وأمن قسما من الأرزاق.[2]

5.1.1. حملة الكونت أورللي على مدينة الجزائر 1775م:

بعد القرار الذي إتخذه الملك كارلوس الثالث بتوجيه حملة عسكرية على مدينة الجزائر قام بإسناد مهمة قيادة الجيش البري إلى الكونت أورللي أما فيما يخص قيادة البحرية فكانت لدون بيدرو، وفي 23 جوان أنطلق الأسطول الإسباني من خليج قرطاجنة وصولا إلى خليج الجزائر في 30 جوان ومع حلول الفاتح من جويلية أرست لقوات الإسبانية في ميناء الجزائر بعد قدره 23 ألف رجل منهم ألف فارس وما لا يقيل عن 500 مركب، أما فيما يخص الإستعدادات الجزائرية فقد بدأت مع ظهور الطلائع الأولى

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 478.

[2] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 482.

للأسطول الإسباني بساحل الحراش، فقام الداي بتوزيع وحدات الجيش إلى ثلاث مجموعات إحداهما تحت قيادة حسن الخزناجي وكان مركزها عين الربط والثانية بقيادة علي أغا العرب ومركزها وادي خنيس أما المجموعة الثالثة فقد أبقيت لحراسة الحصون والقلاع الواقعة بالقرب من مدينة الجزائر بقيادة وكيل الحرج،[1] ونتيجة للوصول المفاجئ للإسطول الاسباني قام صالح باي بمناورة ذكية وأنزل قواته التي قدرت بحوالي عشرين ألف جندي بمكان غير بعيد عن الحراش،[2] لكن القوارب الحاملة لجنود الإسبان حاولت التقدم نحو الساحل، وفي نفس الوقت تقوم هاته السفن الحربية بقصف معسكرات القوات الجزائرية مركزتا على المنطقة التي تتواجد بها قوات حسن الخزناجي وذلك لتأمين عملية النزول لكن المدافع الجزائرية كانت لها بالمرصاد وتمكنت من تضييق الحصار عليها في منطقة ضيقة بين مرتفعات حسين داي وشاطئ البحر الشيء الذي جعل الإسبان يدركون خطورة الموقف وحاولوا فك هذا الحصار مبكرا فقامت قواتهم بالاتجاه نحو البساتين المجاورة بين الحراش وخنيس، وقاموا بإستخدام الأسطول في قصف تجمعات القوات الجزائرية ودام هذا الصراع لمدة ثلاث أيام في نفس المنطقة إلى غاية تمكن عمر براقنيس توجيه مدفعين إلى ناحية الحصن الذي يتواجد به الاسبان فأحدث ثغرة في حائطه الشيء الذي مكن الجزائريين من قذف تجمعات الاسبان وسفنهم وبدأت المعركة تميل لصالح الجزائريين، وفي اليوم الرابع من المعارك أشار صالح باي إلى تجميع كل الإبل التي قدم بها من قسنطينة وكان عددها 500 ووضع فوقها الصوف وقام بإشعاله ودفعها نحو خنادق الإسبان فداستها وإقتحمتها.

---

[1] أمحمد بن موفقي، الصراع الجزائري الأوروبي أواخر العهد العثماني (الحملات الإسبانية على الجزائر أنموذجا (1775م-1784م)، مجلة حقائق الدراسات النفسية والإجتماعية، مج 03، ع 10، الجزائر، جامعة الجلفة، جوان 2018م، ص 84.

[2] الطاهر تومي، حملة الكونت أورللي على مدينة الحزائر سنة 1775م، مجلة الحوار المتوسطي، مج 07، ع 02، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، سبتمبر 2016م، ص 263.

وانتهت المعركة بإنتصار الجزائريين على الإسبان الذين رجعوا خائبين وتحطمت أمالهم على عتبات مدينة الجزائر التي بقيت صامدة بفصل عبقرية الداي محمد بن عثمان باشا ومعاونيه.[1]

6.1.1. حملتي الدون أنطونيو بارسيلو على مدينة الجزائر (1783م-1784م):

بعد توصل كل من اسبانيا والجزائر إلى اتفاق تبادل الأسرى في سنة 1768م رأت إسبانيا أنه وقت الثأر لهزيمتهم في مدينة الجزائر سنة 1775م ورأت أنه قد حان أوان تحطيم مدينة الجزائر، فعملت على إعداد خطة مفادها مهاجمة الجزائر بحرا بواسطة عمارة بحرية قوية وتحطيم السفن الجزائرية الموجودة بالمرسى بالإضافة إلى تحطيم الحصون والقلاع بمدينة الجزائر، ومن الجانب الجزائري بدأ الداي محمد عثمان باشا إستعداداته على الصعيدين البري والبحري لمقاومة وردع كل عدوان.[2]

في يوم 29 جويلية وصل الأسطول الإسباني وباشر عملية القصف على مدينة الجزائر لكن السفن الجزائرية تحدت الأسطول الإسباني دون أن تصاب بأي سوء وإستمر تبادل إطلاق النار بين الجانبين، وفي يوم 01 أوت بدأت مدافع الأسطول الإسباني برمي القنابل على المرسى وأجابتها بطاريات الحصون بنار قوية جدا، وإستمر الطرفان عملية الصراع بإطلاق النار لعدة أيام.

وهكذا إنتهت المعركة بعد إخفاق كل الهجومات الإسبانية وذلك بتمكن الأسطول الجزائري وبطاريات الحصون من ردها كلها، حيث أن الطرف الجزائري قام بإطلاق حوالي 15 ألف قذيفة من مدافعها على الإسبان أما الإسبانيون فقد ألقوا على الأسطول الجزائري وعلى المدينة ما يزيد عن سبعة ألاف وخمسمائة قنبلة وقذيفة.[3]

---

[1] الطاهر تومي، المرجع السابق، ص ص 265- 266.

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 510-511.

[3] المرجع نفسه، ص ص 512-514.

بعد فشل أنطونيو بارسيلو في حملته الأولى عزم على توجيه حملة ثانية فقام بحشد قوة بحرية تظم 130 سفينة حربية في سنة 1784م، وقام بمغادرة المياه الإسبانية ليصل إلى المياه الإقليمية في الجزائر ي يوم 09 يوليو، وأخذ في الإنتظام في تشكيل القتال، غير أن سفن الأسطول الجزائري لم تمهله طويلا، قامت بإخراج العوامات الحاملة للمدافع الكبيرة وأرغمته عن البقاء بعيدا عن المدينة.

في يوم 12 يوليو بدأ الإشتباك حيث تقدمت سبعون سفينة إسبانية فبرزت لها ثلاثة وستون سفينة جزائرية منها 13 سفينة تحمل قاذفات القذائف و 43 سفينة تحمل المدافع الثقيلة، وبدأ الأسطول الجزائري برمي قنابلهم على السفن الإسبانية التي ردت بالمثل، حيث أن الأسطول الجزائري تمكن من إصابة ثلاث سفن إسبانية مما أدي إلى انسحاب السفن الإسبانية من تشكيل القتال، فيما كان الأسطول الجزائري محافظا على مواقعه،[1] وبعد مرور ثلاثة أيام تجدد الاشتباك عندما أطلق القائد الإسباني طلقتين في فجر يوم 15 يوليو وبدأت بذلك المعركة الضارية التي إستمرت حتى الساعة التاسعة والربع، مما أدى إلى إنسحاب السفن الإسبانية، وفي 17 يوليو عادت سفن الأسطول الإسباني للقتال وبدأت بالقصف من دون أية نتيجة كبيرة كانت نتيجة الحملة إنسحاب الأسطول الإسباني من ميدان المعركة من دون تحقيق الحملة أهدافها.[2]

2.1. إبرام المعاهدات:

بعد الطابع العدائي الذي غلب على العلاقات بين الجزائر وإسبانيا والتي تمثلت في العديد من الحملات كان هناك معاهدتين بين الطرفين، اولهما معاهدة الصلح التي أبرمت سنة 1786م، ومعاهدة الخروج النهائي للإسبان من وهران والمرسى الكبير سنة 1791م.

[1] بسام عسلي، المرجع السابق، ص ص 150-151.

[2] المرجع نفسه، ص ص 152-153.

بما أننا سنقوم بالتطرق في فصلنا الأخير للمعاهدات الجزائرية الإسبانية بالتفصيل قمنا بذكرهم فقط في هذا العنصر.

3.1. التمثيل الدبلوماسي:

سمحت معاهدة 1786م بفتح مجال تحسين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حيث كان هناك إلتحاق للعديد من القناصل الإسبان بمدينة الجزائر ووهران وعنابة ومن بين هؤلاء القناصل الذين إستقروا بمدينة الجزائر هم:

- مانويل ديلاس هيراس (1786م-1796م)، مانويل أسبرير إيخانير(1790م-1794م)، ميقويل لاريا سالسيدو (1794م-1802م)، خوسيه ألونسو اورتيز(1803م-1809م).[1]

- في مدينة وهران نجد خوان غاريدو نائب القنصل خوسيه هيقويرو (1796م-1808م)، نائب القنصل أنطونيو هيغويرو (1818م-1822م)...الخ.

2. مظاهر العلاقات التجارية.

1.2. مؤسسات التبادل التجاري:

1.1.2. شركة "makdo mell yostillini":

تعتبر هذه الشركة أول شركة إسبانية كان إهتمامها بسوق الحبوب وهي من مدينة قرطاجنة، في بداية شهر أكتوبر سنة 1787م، حيث طلب القنصل الفرنسي الذي كان يمر عبر هذه المدينة لتوصيله بالسلطات الجزائرية، وافق على طلبه عندما طلب منه لإتصال بنائب القنصل السيد ديلاريا الذي كان بالجزائر العاصمة، في الوقت الذي كان يتفاوض فيه مع اليهودي كوهين بكري لشراء حمولة من القمح لحساب الشركة، وقد أرسلت أحد وكلائها التجاريين إلى أرزيو للتفاوض مباشرة مع الباي محمد الكبير من أجل

[1] عبد القادر فكاير، معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786م- 1791م ظروفهما وإنعكاساتهما بين البلدين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج02،ع 05، الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ماي 2016، ص ص 417-418.

شحنة من القمح، فتمكنت هذه الشركة من تحميل كمية كبيرة من القمح بفضل تدخل كوهين بكري، لكنها كانت الصفقة التجارية الأولى والأخيرة من نوعها في إقليم الجزائر العاصمة، حيث أصدرت المحكمة أوامر بتعليق جميع الاتصالات من ميناء أرزيو.[1]

2.1.2. شركة قويناش ورقال (goyeneche et régal):

تم تأسيس هاتين الشركتين بدعم من البنك الوطني للقديس سان شارل وذلك لتزويد الجيوش الملكية المتواجدة في فالونس وموريس وساحل مالاقا، وكذلك لتمويل الحصون الإفريقية، وكانت تسمية هاتين الشركتين على أسم مالكهما فشركة قويناش تعود ملكيتها إلى الكونت غاثاندو قوينش، أما رقال تعود إلى صاحبها لويس رقال من مالاقا يرتكز نشاطها في مينائي برشلونة ومالاقا، فقد كانت شركة قويناش في بداية الأمر تقوم بإعطاء الضمانات الضرورية وتراقب سوق الحبوب لدى حكومة فلوريدا بلانكا، لتتمكن فيما بعد من إحتكار جميع مشتريات القمح من ميناء الجزائر وأرزيو، فكانت بدايتها عام 1790م حيث بدأت بالظهور وشراء كميات مهمة من الحبوب، وواصلت اهتمامها بسوق الحبوب التي كانت في حاجة إليها من أجل تموين الجيوش الملكية والحصون الإفريقية، وعلى خلاف الشركات الإسبانية الأخرى لم تقم كلا من شركة قويناش ورقال مكاتب ومصارف تجارية على الساحل الجزائري، فشركة قويناش لم تكن جزءا من مخطط الهيمنة داخل الإيالة، ونجد أن معظم قرارات الوزير بعد توقيع الاتفاقية لا يوجد أي أثر لتعليمة موجهة لنائب القنصل الإسباني في الجزائر، تدعوه لدعم نشاط هذه الشركة، بعد المساعدة التي قدمت لها عام 1789م، حيث رفض فلوريدا بلانكا أن تتمتع بأي احتكار تجاري في وهران لأنه اعتبرها شركة فاشلة إلا أنها استطاعت تجاوز دعم الوزير، ونجح في التعامل مباشرة مع باي معسكر في نهاية 1791م وإستفادت في حالة الوفاق بعد اتفاقية 1791م،

[1] Ismat torki hassan, la politique commerciale espagnole dans, l'algerie ottmane (1787-1830) l'algerie: hestoire et socite, un autre regarede...p 141-142.

حيث تحصل أحد ممثليها على صفقة من باي معسكر بقيمة 100 ألف حمولة من الحبوب سنة 1792م.

وكلفت شركة رقال في 08 جويلية عام 1794م بتزويد الإيالة ب 500 قنطار من الرصاص الخام، وهذا بناءا على طلب تقدم به الداي حسين باشا وبعد فشل مفاوضات 1793م وبداية تراجع النفوذ الاسباني عرفت الشركة بعض الصعوبات نتيجة فقدانها الاحتكار التجاري، مما أدى إلى اختفائها سنة 1794م رغم المحاولات المتعددة لمحاولة بعث نشاطها.[1]

3.1.2. شركة كمبانا (campana):

استقرت هذه الشركة في بدايتها بمدينة الجزائر سنة 1792م، وبعدها تمكنت من تمديد نشاطها إلى مدينة وهران، وقد كان لها مكتبا ومثلا له في الدار البيضاء بالمغرب، وعند شرعها في نشاطها تم استقبال مبعوث الملك الإسباني من طرف الداي ومعه مجموعة من الهدايا باسم ملك إسبانيا، وحصل على مقر للشركة وهو عبارة عن مقر عسكري، واهتمت هذه الشركة على مادتي الحبوب والمواشي حيث كان هناك أتفاق بين الباي ومندوب الشركة على تحديد أسعار السلع التي يتم بيعها لمكتب الشركة وهي على الشكل الأتي:

- البقرة 130 ريال، الخروف 36 ريال، الجلود من 05 إلى 15 ريال، الشمع قدر ثمنه ب 600 ريال للقنطار، والشعير ب 15 ريال...الخ وذلك لمدة سنة كاملة.[2]

كان طموح الأسبان من خلال هذه الشركة السيطرة على التجارة في المتوسط فقاموا برفع أسعار الحبوب حتى أنه أثر ذلك على نشاط الشركة الفرنسية فتوقف نشاطها

---

[1] محمد بن موفقي، العلاقات السياسية والتجارية بين اللجزائر وإسبانيا (1786م-1830م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، غرداية، 2010م-2011م، ص ص 101-102.

[2] عبد القادر فكاير، أثار الإحتلال الإسباني على الجزائر خلال العهد العثماني القرن السادس عشر والثامن عشر، رسالة دكتوراه، 2008م-2009م، ص 30.

خاصة بعد أن جردت من صيد المرجان، حيث أستغل الإسبان الخلاف الذي كان بين فرنسا والجزائر بسبب السيد مايفرن من أجل القضاء على المؤسسات الفرنسية وبالفعل نجحوا بالإطاحة بمنافسهم وإرغامه على الانسحاب من مصاريفها المثقلة بالديون.[1]

بعد توتر العلاقات بين الجزائر وإسبانيا بسبب تصرف القنصل الإسباني أدى إلى إزاحة مكتب وهران التابع للشركة وتم إلغاء البند المتعلق بإحتكار الإسبان بالتجارة بوهران، بالإضافة إلى توقف نشاط هذا المكتب نهائيا في شهر مارس عام 1795م وذلك بعد نشاطه الذي دام ثلاث سنوات.

5.2.1. شركة صيد المرجان:

تم تأسيس هذه الشركة في وقت كانت الجزائر لم تتوصل بعد لإبرام معاهدة مع إسبانيا وذلك نظرا إلى حالت الحرب والعلاقات المتوترة بين البلدين ونتيجة ذلك كان محمد الكبير يمنع الإسبان من الرسو في سواحل البايلك إلى غاية عام 1791م السنة التي تحصل فيها الإسبان على حرية الصيد خاصة في السواحل الغربية غير أن الصيادين الإسبان لم يحترموا النطاق الذي حدد لهم من طرف السلطات الجزائرية فقد كانوا يتجاوزون المناطق الأخرى.[2]

في الثالث من أوت عام 1792م وصل مركب من برشلونة يعمل على متنه ثمانية من صيادين المرجان للقيام بعملية استكشاف بالسواحل المقابلة لمدينة الجزائر، إلا أنهم واجهوا صعوبات للحصول على تصريح بالصيد لأن الداي قد طلب منهم المغادرة بإتجاه السواحل الوهرانية.[3]

في شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 1792م مارست الشركة نشاطها بسواحل وهران وتمكنوا من جلب كميات معتبرة من المرجان في النصف الأول من شهر سبتمبر،

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 207-208.

[2] عبد القادر فكاير، أثار الإحتلال الإسباني...، المرجع السابق، ص 307.

[3] محمد بن موفقي، العلاقات السياسية والتجارية...، المرجع السابق، ص 108.

بينما عرفت الفترة الموالية تراجع في الإنتاج مما أدى بالصيادين للانسحاب، وكانت الاتفاقية تنص على أن الجزائر تأخذ ثلث كمية المرجان الذي يتم جمعه في الفترة الثانية أي في شهر أكتوبر وعلى هذا المساس فقد ترك الصيادين ستين طن قشتالي من المرجان وآخذو معهم إلى برشلونة 404 طن قشتالي فقط.[1]

2.2. طبيعة التبادل التجاري:

عملت إسبانيا للحصول على كميات كبيرة أو معتبرة من الحبوب والتي تعتبر من أهم المنتجات في إيالة وهران، ففي الفترة الممتدة من 1756م- إلى 1773م تحصلت الجزائر على حمولات كبيرة من الحبوب، ذلك أن الإسبان كانوا يعملون على توفير هذه المادة تسويقا وتخزينا، وفي الفترة الممتدة من 1787م- 1789م تحصل الإسبان على 32 حمولة من الحبوب ومنها 73548 كيلة من القمح و 42165 كيلة من الشعير ومن خلال هذه المعطيات تبين أن الإسبان تحصلوا على كميات معتبرة من الحبوب لأن وضع البلاد كان تحت سيطرتهم (وهران والمرسى الكبير)، وبالمقابل بعد اتفاقية 1791م وعد باي معسكر بيع شركة قويناش 100000 كيلة من الحبوب، كما تحصلت كامبانا على 42239 كيلة من القمح و 4540 كيلة من الشعير.

في سنة 1796م اختفت الشركات الإسبانية بفعل تأثير اليهودي بكري الذي أحتكر سوق الحبوب، خاصة من خلال التنسيق بين يهود إسبانيا في المدن الساحلية كالجزيرة الخضراء مالقة و ألميريا وقرطاجنة واليهود الموجودين في وهران ونواحيها، وكان بكري وبوشناق اليهوديان مع بداية 1801م قد تحصلا بموجب شركتيهما على حق احتكار تجار الحبوب في كامل الإيالة بما في ذلك باي وهران، والذي أمر بدوره بتجارة القمح لصالح بوشناق فقط الشيء الذي أدى إلى تضايق الإسبان لأنهم لم يجدوا طريقة إلا التعامل مع اليهود، ولم تكن الحبوب هي المادة الوحيدة المصدرة بل نجد كذلك

[1] عبد القادر فكاير، اثار الاحتلال الاسباني...، المرجع السابق، ص 308.

المواشي، حيث احتكرت شركة كمبانا هذا المجال، فقد قامت الشركة بشحن 4240 رأس من الغنم و 457 من الأبقار، وفي سنة 1793م شحنت 2851 رأس من الغنم و 699 رأس من الأبقار.[1]

قامت إسبانيا التصدير من الجزائر الجلود والصوف حيث كان بكميات وفيرة، حيث صرح نائب القنصل بوهران بأنه بإمكاننا أن نأخذ في كل السنوات 4000 قنطار من الصوف و 300 قنطار من الشمع، و من 12000 إلى 15000 من جلود البقر، ومن 08 إلى 10 حمولات من القمح، الشعير، الفول، أما ماتعلق بالواردات فكانت ترتكز على السلاح والمواد الفاخرة كالعطور والحلي.[2]

3.2. الموانئ التجارية:

1.3.2. الموانئ الجزائرية:

- **ميناء وهران:** يمتد هذا الميناء على 24 هكتار، وتصل أعماق المرسى فيه إلى عشرين مترا، وعمل الإسبان على توسيعه وتدعيم الرصيف الذي يحميه، فميناء وهران بلغ طوله حوالي كيلو متر، كما أنه يتسع إلى 200 مركب وكل مركب من المراكب يحمل أكثر من 100 برميل.

- **المرسى الكبير:** يقع على بعد 06 كيلو مترات غربي خليج وهران، وهو محمي من الرياح الغربية، وكان المرسى هو المناء الرئيسى لبايلك الغرب قبل إسترجاع وهران.

- **ميناء الجزائر:** هو أهم موانئ الإيالة لأته يتكون من عدة جزر وتتراوح أعماقه بين 14 و 15 قدما، لذلك كان البحارة في مأمن من الغرق.

---

[1] مصطفى بن واز و عبد الحفيض حيمي، النشاط التجاريبين حوضي البحر المتوسط وهران وإسبانيا خلال القرن 18م نوذجا، مجلة البشائر الإقتصادية، مج 06، ع 01، الجزائر، جامعة طاهري محمد ببشار، مارس 2020م، ص ص 784-785.

[2] المرجع نفسه، ص 785.

- **ميناء عنابة:** يحتوي هذا الميناء على ثلاث مراسي وهي رأس الحمام، الخروبة، حصن الجنويين الذي تم بنائه في القرن الخامس عشر عندما كانت التجارة مزدهرة بين عنابة وجنوة، بالإضافة إلى هذه الموانئ كانت الجزائر تحتوي على موانئ أخرى كميناء القالة ومستغانم وبجاية ...الخ.[1]

2.3.2. الموانئ الإسبانية:

كانت هناك العديد من الموانئ الإسبانية التي كانت تستقبل وترسل السلع كتعامل تجاري مع الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني ومن بين الموانئ الإسبانية نذكر:

- **ميناء قادش:** يأتي هذا الميناء في المرتبة الأولى فيما يخص المبادلات التجارية مع الجزائر، بنسبة 43% وبلغت قيمة الواردات منه 4 مليون ريال وقيمة الصادر تاليه قدرت ب 3.5 مليون ريال.

- **ميناء برشلونة:** يأتي هذا الميناء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث بلغت قيمة وارداته 700ألف ريال، أما صادراته فقد قدرت ب 150 ألف ريال.

- **ميناء قرطاجنة:** يقع في وسط الساحل الإسباني وهو يختص في توريد الحبوب حيث أستحوذ على 53% من صادرات الحبوب الجزائرية نحو إسبانيا.

- **ميناء أليكانت:** إستحوذ هذا الميناء على نسبة 11% من سوق الحبوب في نفس الفترة، أي ما يعادل 15.700 كيلة من الحبوب، كما يعتبر من بين مراكز نشاط شركة كمبانا بنسبة تقدر ب 15% من مجموع عملياتها في اتجاه إسبانيا.[2]

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 66-67.

[2] محمد بن موفقي، العلاقات السياسية والتجارية...، المرجع السابق، ص 143.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا للعلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية خلال عهد الدايات توصلنا إلى عدة إستنتاجات وهي كالأتي:

- أن الأسطول البحري الجزائري كان قوة عظيمة في البحر المتوسط وذلك جعل للجزائر كلمتها بين دول أوروبا فأصبحت للجزائر مكانة دولية وقوة إقليمية تهابها كبرى القوى في العالم، هذا الموضع للجزائر جعلها عرضة لخطر الدول الأوروبية.

- تأرجحت العلاقات الجزائرية الفرنسية طوال فترة الدايات بين الود والصراع، ففي البداية كانت هناك علاقات سياسية وأخرى تجارية أرادت من خلالها فرنسا أن تحافظ على مكانتها وإمتيازاتها في البحر المتوسط، لكن هذه العلاقات تخللتها نوع من القطيعة والحرب متمثلتا في العديد من الحملات العسكرية التي وجهتها فرنسا على الجزائر كحملتي دوكين 1682م-1683م.

- ان العلاقات الجزائرية الإسبانية كانت عدائية إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر وتحديدا إلى غاية إبرام معاهدة الصلح عام 1786م، حيث كانت هناك العديد من الحملات الصليبية الإسبانية على السواحل الجزائرية، فما تكاد أن تنتهي حملة حتى تجهز حملة أخرى ومن بين هاته الحملات نذكر حملة الكونت ديمنتيمار وحملتي الدون أنطونيو بارسيلو على مدينة الجزائر لكن كل هاته الحملات باءت بالفشل، ومع نهاية القرن الثامن عشر عرفت العلاقات الجزائرية الإسبانية تحولا من الصراع إلى حالة السلم الذي أدى ألي إنشاء مؤسسات تجارية إسبانية في الجزائر بالإضافة إلى حصول إسبانيا على التمثيل القنصلي بالجزائر.

الفصل الثالث: المعاهدات الجزائرية الفرنسية والإسبانية وإنعكاساتها

(1671م-1830م)

- ✓ المبحث الأول: المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية.
- ✓ المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإسبانية خلال عهد الدايات.
- ✓ المبحث الثالث: إنعكاسات المعاهدات.

تمهيد:

عرفت السواحل الجزائرية العديد من الهجمات العسكرية الأوروبية لاسيما مع نهاية القرن السابع عشر ميلادي والى غاية نهاية العهد العثماني، لكن الجزائر بقوة أسطولها البحري آنذاك وقفت ندا لتلك الحملات وزاد نشاطها البحري الشيء الذي دفع كل من فرنسا وإسبانيا تغيير أسلوبهما اتجاه الجزائر من الأسلوب العسكري إلى أسلوب المهادنة عن طريق إبرام المعاهدات والإتفاقيات، وذلك بعد تأكد هذه الدول بتفوق الجزائر، حيث كانت الجزائر تسير على مبدأ إبرام المعاهدات والإتفاقيات مع كل دولة تريد أقامت علاقات معها.

ارتبطت الجزائر مع كل من فرنسا وإسبانيا العديد من المعاهدات والإتفاقيات خلال عهد الدايات وكانت هذه المعاهدات مختلفة عن بعضها فمنها من هي سياسية ومنها من هي اقتصادية وغيرها، ومن هنا سنعرض في فصلنا هذا بعض هذه المعاهدات وظروف انعقادها والإنعكاسات التي ترتبت عن عقد هذه المعاهدات لاسيما على الجزائر.

المبحث الأول: المعاهدات والإتفاقيات الجزائرية الفرنسية.

شهدت الفترة الأخيرة من العهد العثماني العديد من المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر وفرنسا سواء من الناحية السياسة أو الإقتصادية حيث قدرت إبتداءا من 1619م إلى 05 جويلية 1830م حوالي 57 معاهدة،[1] فالمعاهدات هي بمثابة العقود الدولية التي لها صفة تشريعية وأحكامها بالنسبة للدول التي تعقدها بمثابة قوانين واجبة التطبيق وفي المقارنة بين كل من الإتفاقية والمعاهدة، يقول البعض أن مصطلح المعاهدة يطلق على العقود الدولية التي لها أهمية خاصة بالنسبة لأهدافها أو لموضوعها أو لمكانة الدول المشتركة فيها، في حين أن الإتفاقية تتضمن تعهدات ثانوية محدودة قد تخص المسائل الإقتصادية أو التجارية أو الثقافية ولو أنهم يسلمون بما يوجد من تشابه بين الإتفاقية والمعاهدة من حيث الموضوع والنص والشكل في بعض الأحيان لدرجة أنه يصعب التمييز بينهم.[2]

نضرا لكثرة المعاهدات والإتفاقيات بين الجزائر وفرنسا في فترة الدايات (1671م-1830م)، لذلك سنقوم في مبحثنا هذا التطرق لبعض المعاهدات والإتفاقيات بين الطرفين خلال تلك الفترة محاولين أن نلم بمحتوياتها:

1. معاهدة إستغلال الباستيون (معاهدة 11 مارس 1679م):

في سنة 1677م أخلى الباستيون الفرنسي بسبب الخلافات الحادة التي ظهرت بين مسؤولي الشركة في مرسيليا، ونقلت كل أملاكه إلى مدينة القال نفسها، وأطلق عليها أسم شركة الباستيون، وكان هناك تعيين دوني دوسول مدير لها في عام 1678م، وطلب بتجنب الحرب.[3]

---

[1] يحي بوعزيز، الموجز ...، المرجع السابق، ص 115.

[2] صلاح هريدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، ط01، دار الوفاء للطبع والنشر، الإسكندرية، 2003م، ص 59.

[3] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 83.

بالرغم من حالة التوتر الموجودة في العلاقات السياسية بين البلدين فإن الجزائر وفقا لمبدئها القديم الذي ينص على عدم الخلط بين قضايا العامة وقضايا الخواص وشؤون الدولة بأمور التجارة، لذلك تم القبول على معاهدة جديدة حول الباستيون مع ديسو لذي تعهد بدفع الديون التي تراكمت على هذا الإمتياز ووقع أتفاق جديد في 11 مارس من سنة 1679م وينص هذا الإتفاق،[1] على السماح لمدير الباستيون الجديد ديسو، بإصلاح مبانيه وإعادتها إلى الحالة التي كانت عليها في السابق والسماح لهذا الأخير بشحن مركبتين من الحبوب في كل سنة لإرسالها إلى فرنسا لغرض إعالة عائلات المستخدمين في الباستيون، كما أقر رسما جديدا يستخلص من الباستيون لمصلحة الكاهية في عنابة والذي مقداره ثلاثة ألاف بطاك، كما أعاد هذا الإتفاق ثلث العوائد التي كانت تؤدى في بداية قيام الباستيون للمسؤولين المحليين وشيوخ القبائل المجاورة، ونص كذلك على منع الإرتياد إلى الباستيون وزيارته على كل موظف ما لم يكن مزودا بتعليمات صريحة من الديوان لهذا الغرض، كما وسعت هذه المعاهدة منطقة إمتياز صيد المرجان، وتأكدت في هذا الإتفاق الضمانات التي منحتها السلطات الجزائرية لتجار الباستيون حتى في حالة حدوث قطيعة أو حرب بين فرنسا والجزائر.[2]

2. معاهدة تورفيل (معاهدة 25 أفريل 1684م):

لقد صادف رجوع الأميرال دوكين إلى فرنسا حدوث أزمة بسبب إعلان أسرة أل هابسبورغ الإسبانية، التي تحكم ألمانيا إعلان الحرب عليها، ولذلك قررت فرنسا أن تتبع سياسة جديدة مع الجزائر والتي تتمثل في الإعتدال، ذلك أن وجود بحارتها في مكان أخر حيث الحاجة اليهم شديدة أجدى وأنفع من وجوده في هذه الأخيرة ولذلك جاء إلى الجزائر يوم 02 أفريل 1684م مرفوقا بمبعوث القابيجي من السلطان مهمته أن يوضح بأن فرنسا والدولة العثمانية على وفاق تام وكان تورفيل مرنا في مفاوضاته على عكس دوكين الذي

[1] للإطلاع على النص الكامل لهذه المعاهدة، ينظر: الملحق (01)

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 86.

كان خشنا،[1] وبعد رحيل دوكين، قرر الداي حسين ميزومورتو أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا يتجدد قذف المدينة التي تضررت كثيرا من العمليات السابقة، وكلف دوسول مدير شركة الباستيون أن يتوسط من أجل التوصل إلى إبرام صلح لايكون على غرار صلح دوكين، وأن يكون بأسلوبه وبهذا أبلغ دوسول رغبة الداي إلى مجلس الدولة الفرنسي الذي رحب بالعرض وطلب من تورفيل أن يلتحق بالجزائر لمباشرة المفاوضات فوصل إليها يوم 02 أفريل 1684م وتوصل إلى معاهدة عرفت بإسمه يوم 25 أفريل 1684م، وأصبحت هذه المعاهدة نموذجا لكل المعاهدات التي أبرمت بعد ذلك مع فرنسا ونصت على أن تكون لمدة مائة عام وتحتوي على 29 مادة،[2] عالجت المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.[3]

ألتزم الطرفان في هذه المعاهدة بإطلاق سراح كل من أسرى البلدين حسب القوائم التي سيتم تبادلها بينهم، وتعهد مدير الباستيون من جهته بنقل أسرى الجزائريين من فرنسا إلى ميناء الجزائر حيث يتم تبادلهم رجل برجل مع الأسرى الفرنسيين، وإتفق أن تكون فدية هؤلاء بمبلغ 300 جنيه فرنسي عن كل أسير مهما كان المبلغ الذي إسترى به.[4] وهنا سنذكر أهم البنود التي جاءت في المعاهدة والتي هي كالأتي:

- **البند الثالث:** ينص هذا البند على أن يقوم السلم بين إمبراطور فرنسا ومعالي الداي والديوان حتى يستطيع رعايا المملكتين عن ممارسة تجارتهم والإبحار بكل أمان ولا يستطيع أحد أن يمنعهم من ذلك مهما كان السبب.

---

[1] جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 348-349.

[2] للإطلاع على نص بنود المعاهدة كاملا، ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص 302-304.

[3] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 86.

[4] جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 98-99.

- **البند السادس:** نص هذا البند على أن تعامل البواخر التجارية والحربية لكل من فرنسا والجزائر بنفس المعاملة في كل موانئ ومراسي البلدين، وتمنح جميع أنواع المساعدات عند الضرورة.

- **البند التاسع:** ينص على إعطاء الباشا والداي والديوان وجند المدينة ومملكة الجزائر، أوامر إلى كل ولاتهم بضبط العبيد والعمل على شرائهم بواسطة قنصل فرنسا بسعر حسن ونفس الشيء تطبقه فرنسا تجاه سكان مملكة الجزائر.

- **البند الثاني عشر:** ينص على أن المسافرون على ظهر سفن فرنسا وكذلك المحتجزون على سفن أجنبية لا يمكن إسترقاقهم تحت أية مبررات ويجب الدفاع عنهم حتى ولو احتجزت السفن وبالمثل تطبق نفس المعاملة على المسافرين الأجانب الموجودين على بواخر مدينة ومملكة الجزائر.[1]

3. معاهدة السلم المؤوي 1689م:

كما سبق وأن ذكرنا في فصلنا السابق فإن الجزائر خلال ثمانينات القرن السابع عشر تعرضت إلى ثلاث حملات فرنسية وكانت أخرها حملة ديستري 1688م، وعقب هذه الحملة كان على بحارة الجزائر أن يثأروا لهذه الهجمات، وقد نشط ميزومورتو القرصنة بشكل كبير خاصة على سواحل فرنسا الجنوبية،[2] وأمام هذا وجد لويس الرابع عشر نفسه عاجزا على التصدي للبحرية الجزائرية، وعن تموين الحرب، وهو ما يأكده نص القرار الملكي المؤرخ في 14 سبتمبر 1689م قبيل إبرام المعاهدة "...إن جلالة الملك قد أخبر بأنه يوجد بالبحر المتوسط عدد كبير من السفن الجزائرية المسيطرة على مختلف الممرات، وتفاديا لوقوع سفن رعاياه في أيدي الجزائريين يمنع على مختلف السفن الخروج مهما كان الأمر..." مما أدى إلى اضطرار لويس الرابع عشر إلى فرض ضريبة خاصة على مختلف السفن التجارية الحربية التي تعبر الموانئ الفرنسية وذلك لتموين

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص ص 144-145.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 144.

الخزينة،[1] إضافة إلى أن أسلوب لويس الرابع عشر أضحى ظاهرا للعيان فهو كلما وجد نفسه متورطا في حرب في أوروبا كان مستعدا لعقد السلام مع البلدان المغاربية.[2] ولكي يتفرغ لمواجهة عدو واحد، وكانت سنة 1688م في أوروبا سنة الثورة في إنجلترا، وعقبها عرفت فرنسا وإلا غاية 1714م حروبا ضد التحالفات الأوروبية، وحروب الوراثة الإسبانية والتي انتهت بهزيمة لويس الرابع عشر أمام هذه التكتلات الأوروبية،[3] هذا ما جعل فرنسا تغير سياستها تجاه الجزائر فأسلوب القوة لم يعطي النتائج المنتظرة ومن ثم كان عليها التأثير في نهج أسلوب السلم والمصالحة، فأرسل معتمد البحرية مارسيل قيوم إلى الجزائر للتفاوض في شأن السلم مع بداية سبتمبر 1689م،[4] وبالمقابل كان ميزومورتو في صدد قيامه بحملة على تونس من أجل خلع الباي محمد الكبير وذلك لتعويضه أو تنصيب الباي محمد شاكر لذلك كان الباشا مقتنعا بإبرام إتفاق مع فرنسا،[5] وأعتبرت هذه المعاهدة من أهم المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا حيث أنها تعتبر القاعدة التي ترتكز عليها باقي المعاهدات الأخرى إذ تم تجديدها عشرين مرة،[6] وجاءت هذه المعاهدة في 31 بند،[7] تناولت مختلف النزاعات القائمة بين البلدين:

- **البند الرابع:** ينص هذا البند على إتفاق الطرفان على حرية شراء الأرقاء بدون تمييز بينهم، بالسعر الذي يتم الإتفاق عليه بين الباشا وقنصل إمبراطور فرنسا، بإستثناء طاقمي

[1] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 95.

[2] جون ب وولف، المرجع السابق، ص 359.

[3] حضري براون، تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي مرزوقي، ط01، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص 92.

[4] Henri de grammont, histoire d'alger sous la domination turque (1515-1830), ernest leroux, paris, 1887, p 257.

[5] صالح عباد، المرجع السابق، ص 146.

[6] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 95.

[7] للإطلاع على بنود المعاهدة كاملة، ينظر: الملحق رقم (02).

السفينتين محمد خوجة ومحمد الصغير الذين سيتم شراء الترك (عساكر الأوجاق) بسعر 150 قرشا للشخص الواحد و 100 قرشا للفرد الواحد بالنسبة للأهالي.

- **البند الثامن:** نص على استقبال السفن الحربية والتجارية الجزائرية والفرنسية على السواء في موانئ كلا البلدين وتعطى لها كل أنواع المساعدة.

- **البند الحادي عشر:** ينص هذا البند على أن كل الفرنسيين الذين تم أسرهم من طرف أعداء إمبراطور فرنسا وسيقوا إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد موانئ هذه المملكة سيطلق سراحهم في الحال بدون حجزهم وإسترقاقهم...الخ.

- **البند السادس والعشرون:** ينص على أنه إذا حدث إنتهاك لهاته المعاهدة فإنه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضاد إلا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية المشروعة...الخ.[1]

4. معاهدة إمتياز إستغلال الباستيون 1695م:

قامت هذه المعاهدة بإقرار وتثبيت المعاهدة السابقة الخاصة بالباستيون حيث أنها لم تضف الشيء الجديد عليها غبر ذلك الترتيب الذي ينص على إقامة رحى واحدة في الباستيون وليس رحى على كل مرتفع من المرتفعات الأربعة المحيطة به، كما أكدت مع تشييد مباني جديدة في الباستيون وملحقاته، والإكتفاء فقط بإصلاح المباني القديمة وإعادتها إلى الحالة التي كانت عليها في السابق مع السماح بإقامة سور حولها قليل السمك والارتفاع لحماية الباستيون من النصوص والمتطفلين،[2] وتحتوي هذه المعاهدة على 15 بند،[3] نذكر منها:

---

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500م-1830م)، دط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2012م، ص ص 158-161.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر ...، المرجع السابق، ص ص 163-164.

[3] للإطلاع على بنود المعاهدة كاملة، ينظر: جمال قنان، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص 168.

- **البند الأول:** في هذه الحالة وبرعاية الله، ففي المدن والموانئ التابعة للجزائر للمحروسة من الآن فصاعدا فإن التجار الموفودين من طرف صديقنا ملك فرنسا قد رخص لهم بأمر من ديواننا بالقيام بالبيع والشراء كما يبدوا لهم حسب العادات القديمة في الباستيون والقلعة وقال في مدينة يوفا وفي موانئ جيجل، القل، بجاية، ومن جديد فإن التجار الفرنسيين سيعودون إلى الموانئ التي كانوا يعملون فيها...الخ.

- **البند الرابع:** ينص هذا البند على إعطاء الحق لمستخدمي الباستيون والأماكن التابعة له في اقتناء المواد التموينية في المناطق المجاورة للبونة والأماكن الأخرى بسعر السوق مع منع أية عراقيل يتم وضعها أمام ذلك وفق العادة القديمة، مع إرسال مركبين من القمح لإعانة عائلات مستخدمي الباستيون في فرنسا.[1]

- **البند الرابع عشر:** حررت نسختان من هذه المعاهدة وقرأت من طرف المبجلين أعضاء الديوان في دار السلطان بمحضر الأقوى والأشرف الداي أحمد وبحضور الفقهاء والقضاة وكل قادة الميليشيا المنصورة وكلهم مجتمعون بحضور السيد أنيت كاسيل فقد حرر هذا الإتفاق في أخر محرم من حرام عام 1107هـ.[2]

5. معاهدة 17 ديسمبر 1801م:

أبرمت هذه المعاهدة في 17 ديسمبر 1801م بين المكلف بالأعمال ومحافظ العلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية وبين مصطفى باشا وهي المعاهدة التي أكدت المعاهدات السابقة المتعلقة بالملاحة والتجارة ووضعت الإتفاقيات والنصوص المتعلقة بالإمتيازات الممنوحة لشركة إفريقيا، موضع التنفيذ من جديد وأمرت بإستعادة الأشياء

[1] جمال قنان، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص ص 168-169.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 376.

المصادرة ما عدا تلك المتعلقة بتصفية الحسابات الخاصة بمؤخرات الديون،[1] ونصت هذه المعاهدة على 19 بند،[2] نذكر منها:

- **البند الأول:** ينص هذا البند على عودة العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين كما كانت قبل قطعها.

- **البند الثالث:** نص هذا البند على إعادة نيابة الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية الإمتيازات الإفريقية بنفس الصورة ونفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل قطع العلاقات.

- **البند السابع:** يقوم هذا البند على عدم احتجاز الفرنسيون كعبيد في مملكة الجزائر مهما كان الظرف وتحت أي مبرر أو حجة كانت.

- **البند الحادي عشر:** لا يستجيب وكيل الجمهورية الفرنسية لأية ديون للخواص من أبناء جنسه إلا إذا كان لديه تعهد مكتوب لتبرئتهم.

- **البند السابع عشر:** نص هذا البند على أن مقر إقامة المحافظ الفرنسي مقدس ولا تستطيع أية قوة عمومية أن تدخل إليه حتى ولو كانت مأمورة من رئيس الحكومة الجزائرية.

- **البند التاسع عشر:** أتى في هذا البند تعيين صاحب السعادة لصباح خوجة من أجل الذهاب إلى باريس.[3]

6. إتفاقية 28 أكتوبر 1819م:

بعد مؤتمر فيينا مباشرة عينت الحكومة الفرنسية قنصلا جديدا لها في الجزائر هو بيير دوفال في 23 فيفري 1816م بإقتراح من الأمير دي بيفيفون رئيس المجلس الوطني

---

[1] علي تابليت، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770م-1815م، دط، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2008م، ص 09.

[2] للإطلاع على بنود المعاهدة كاملة، ينظر: يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص ص 150-152.

[3] المرجع نفسه، 150-152.

الفرنسي، وكانت مهمة دوفال تستهدف تطمين الحكومة الجزائرية عن حسن نية فرنسا بخصوص التسوية النهائية لكل المشكلات المعلقة بين البلدين وخاصة منها قضية ديون اليهوديين "ابن زاهوت وبوجناح" ، خذه القضية التي أخذت حضها من المماطلة والتعفن.[1]

كانت أصول المشكل الذي أدى في النهاية إلى التدخل العسكري الفرنسي تعود إلى عهد حكومة الإدارة 1796م، عندما كان التاجران بكري وبوشناق، قد مونا فرنسا بالقمح ولم تدفع حكومة الإدارة الثمن، ولكن نابليون اعترف سنة 1801م بالدين ورخص بالدفع غير أن النقود لم تسلم إلى الجزائر، وبعد أل بوربون أعيد طرح قضية الديون،[2] وفي 17 مارس كلت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية مكونة من مستشاري الدولة لدراسة قضية الديون الجزائرية التي ارتفعت إلى 24 مليون فرنك حيث وقع تخفيضها إلى 18 مليون ثم إلى 13893843 فرنك إلى أن استقر على 07 ملايين فقط تدفع على 12 قسطا كل قسط يساوي 583.333.33 فرنكا تدفع كل خمسة أيام،[3] وتعرف هذه الإتفاقية بإتفاقية 28 أكتوبر 1819م،[4] وكان نص الإتفاقية كالأتي:

- **المادة 01:** تدفع الحكومة الفرنسية نقدا للسيدين يعقوب كوهين بكري وميشال بوجناح بواسطة ممثليهما نيكولا، بلفيل مبلغ 07 ملايين من الفرنكات.

- **المادة 02:** يجزء المبلغ الذي تدفعه الخزينة الملكية بباريس إثنتي عشر دفعة تقدر الواحدة ب 523.333.33 فرنك ويبدأ الدفع إبتداءا من الفاتح مارس المقبل ولا تدفع المبالغ التي ستحدد فيما بعد.

- **المادة 03:** كل ما لبكري وبوجناح من ديون في ذمة الحكومة الفرنسية بما في ذلك التعويضات والفوائد، تمحى بواسطة المبلغ المذكور الذي يقدر بسبعة ملايين من الفرنكات

[1] محمد زروال، المرجع السابق، ص 77.

[2] جون ب وولف، المرجع السابق، ص 448.

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص ص 78-79.

[4] للإطلاع على نص الإتفاقية كاملا، ينظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 307-308.

بحيث أن الرعايا الجزائريين الألف ذكرهم لا يكون لهم الحق في المطالبة بأي شيء مهما كان نوعه إذ كان مرجعه موجه إلى ما قبل إمضاء هذه الإتفاقية.

- **المادة 04:** من المعلوم أن الخزينة الملكية تخصم من المبلغ الذي تسلمه للسيد نيفيل وكيل السيدين بكري وبوجناح مقدار الاعتراضات وما على الشخصين المذكورين من ديون، وتحتفظ به إلى أن يحصل السيد بليفيل على رفع الحجز من المعنيين أنفسهم أو المحاكم، وتسلم المبالغ الأخرى في حينها.

- **المادة 06:** بالإضافة إلى ذلك تم االإتفاق على أن الدفعات المنصوص عليها في المادة السابقة وكذلك جميع الديون الأخرى المترتبة على السيدين بكري أو ميشال بوجناح كلها تخصم من حصة كل واحد من السبعة الملايين.[1]

7. معاهدة الإستسلام 05 جويلية 1830م:

بعد دخول ديبرمون برج مولاي حسن جمع حسين باشا جميع أمناء البلاد ووجهائها، ورجال التشريع وشرح له الوضع الذي ألت إليه البلاد وطلب منهم التضحية فيما يفعل لمواجهة الموقف، وقد وضع أمامهم السؤال التالي " هل تعتقدون أنه من الصواب مواصلة المقاومة ضد الفرنسيين؟ أم يجب تسليم قلاع المدينة إليهم مع إبرام معهم معاهدة إستسلام؟ فكان جوابهم على إستعداد لمواصلة الحرب إلا إذا كان ما رآه غير ذلك فهم مطيعين أوامره،[2] وبعد هذا بدأت بوادر الإنهزام تدب في صف الجهاز الإداري والجهاز الإجتماعي، فأجتمع عدد من أعيان مدينة الجزائر في قلعة باب البحرية وقد كانوا من كبار التجار وأصحاب المال، وأكدوا أن ضياع المدينة أصبح أمرا محتما وأنه إذا دخلها الفرنسيون عنوة فإنهم سينهبون ثرواتها ويعتدون على النساء ويقتلون الأطفال ورأوا تفاديا لذلك قبول اقتراح الباشا الثاني الذي ينص على الإستسلام، وفي 04 جويلية 1830م أرسل حسين داي كاتبه مصطفى مصحوبا بالقنصل الإنجليزي إلى مقر

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 307.

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 167-168.

القيادة الفرنسية للتفاوض مع ديبرمون فأوفد أحمد بوضربة والحاج حسين بن حمدان كمترجمين وقد صرح القنصل بأنه لم يأتي كموظف لدى الحكومة الإنجليزية وإنما أتي لوقف إراقة الدماء والحيلولة دون أن يخرب الداي جزءا من المدينة، وبعد هذا الإجتماع تم توقيع معاهدة الإستسلام يوم 05 جويلية 1830م بين الداي حسين والقائد الفرنسي ديبورمون، ويتضمن النص،[1] الذي وقعه الداي ما يلي[2]:

- تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح، على الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا.

- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بأن يترك له حريته وكذلك كل ثرواته الشخصية.

- يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الإستقرار فيه، مادام مقيم في الجزائر فإنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي، وستقوم فرقة من الحرس ضمان أمنه وأمن عائلته.

- يؤمن القائد العام لجميع أفراد الميليشا نفس الإمتيازات ونفس الحماية.

- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من دياناتهم وممتلكاتهم وتجاراتهم وصناعتهم.[3]

كانت هناك العديد من المعاهدات الأخرى بين الجزائر وفرنسا في عهد الدايات ومن بين هاته المعاهدات من هي مكملة ومجددة لمعاهدات وإتفاقيات سابقة لذلك سنقوم بطرح قائمة منها كالأتي:

- معاهدة سلم وتجارة سنة 1681م بين الداي بابا حسن ولويس الرابع عشر.

[1] للإطلاع على نص المعاهدة، ينظر: الملحق رقم (03).

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 169- 170.

[3] جمال قنان، المعاهدات الحزائرية...، المرجع السابق، ص ص 349-350.

- معاهدة سلم وتجارة في 25 أفريل 1684م بين الداي الحاج حسين ولويس الرابع عشر والتي قمنا بالتطرق لها.

- معاهدة سلم بين الداي الحاج حسين ولويس الرابع عشر سنة 1685م وتم تجديدها سنة 1686م.

- معاهدة سلم وتجارة في 13 ماي 1689م بين الداي شعبان ولويس الرابع عشر.

- إتفاقية إقتصادية بتاريخ 05 ماي 1690م وتم تجديدها في 27 ديسمبر 1690م تم جددت أيضا في سنة 1692م.

- إتفاقية إقتصادية في 19 يوليو 1700م بين الداي علي ولويس الرابع عشر.

- تجديد الإتفاقية الإقتصادية في 08 مارس 1707م بين الداي محمد بكداش ولويس الرابع عشر.

- تجديد الإتفاقية الإقتصادية في 30 مارس 1710م بين الداي إبراهيم ولويس الرابع عشر.

- معاهدة سلم بتاريخ 26 يناير 1718م بين الداي محمد ابن حسن ولويس الخامس عشر.

- تجديد معاهدة السلم والتجارة في 06 أفريل 1718م.[1]

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 66-82. وللإطلاع على باقي الإتفاقيات والمعاهدات ينظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع نفسه، من الصفحة 85 فما فوق.

المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإسبانية خلال فترة الدايات:

رغم حالة الصراع الذي ميز العلاقات الجزائرية الإسبانية طوال العهد العثماني، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض مظاهر العلاقات السلمية ومن بين هاته المظاهر إبرام الطرفي لمعاهدتين، الأولى سنة 1786م والثانية سنة 1791م حيث مثلت المعاهدة الأولى نقطة تحول هامة في العلاقات الجزائرية الإسبانية.

1. معاهدة السلم الجزائرية والإسبانية 1786م:

1.1. عوامل التقارب الجزائري الإسباني:

لقد ساعد على تقريب وجهات النظر ودفع حكام البلدين إلى البحث عن إتفاق صلح وسلام لظروف وأوضاع الطرفين أنذاك، حيث إن الطرف الإسباني كان يواجه الحلف المعادي (الحلف الرباعي) كما تعرضت أيضا للضغوط الإنجليزية المعادية لأي تحالف بين فرعي أسرة البربون بفرنسا وإسبانيا كما كان بإنفصال البرتغال عنها وضياع ممتلكاتها الأوروبية ببلجيكا وإيطاليا تأثيرا مباشرا على سياستها الخارجية.

كانت هناك عدت مؤشرات تبين اهتمام الملك كارلوس الثالث ووزرائه بالسلم حيث كان هناك لعديد من إتفاقات السلم التي أبرموها مثل اتفاق الدولة العثمانية ونابولي سنة 1740 بالإضافة إلى المعاهدة التي أقامتها إسبانيا مع كل من الدولة العثمانية سنة 1782م وطرابلس سنة 1784م والمغرب سنة 1768م والتي أظهرت للعيان النوايا الحسنة للإسبان في مهادنة دول المغرب .[1]

تأكدت إسبانيا أن مواصلة الصراع والإصطدامات العسكرية مع الجزائر، لن تجني من ورائه أي مكسب بل أنها أثرت على الخزينة الاسبانية بخسائر باهظة ولم تسفر على أي نتائج ملموسة حيث أنها لم تحقق ما كانت تأمله من تلك الحملات لذلك قامت إسبانيا تغيير سياستها من العداء إلى السلم والمهادنة وذلك نتيجة الهزائم المتتالية التي تلقتها في

[1] محمد بن موفقي، العلاقات السياسية والتجارية....، المرجع السابق، ص 56.

البحر المتوسط سواء مع الجزائر أو ضد بريطانيا، كما كان العامل الجانب الإقتصادي أحد أبرز الدوافع التي ساهمت في التقارب الجزائري الإسباني وذلك أن إسبانيا قد تعرضت للأزمة إقتصادية خانقة في عهد كارلوس الثالث.[1]

2.1. سير المفاوضات:

بدأت المفاوضات بين الطرفين مع وصول أول وفد إسباني رسمي إلى مدينة الجزائر في حزيران 1785م وهذا الوفد يتألف من المندوبان الساميان هم الكونت ديسيبلي والأميرال مازاريدو، وكان الداي محمد عثمان في إستقبالهم بقصره حيث دام اللقاء قرابة ربع ساعة، وبعدها إستغرقت المفاوضات مدة سنة كاملة حيث أنه تم توقيع المعاهدة في الرابع عشر من حزيران 1786م من قبل الداي محمد عثمان باشا، ومن الجانب الإسباني كان الوزير الأول الكونت دي فلوريدا بلانكا قد قام بالإمضاء في السادس والعشرين من أب من العام نفسه وكتبت في ثلاث نسخ الأولى بالإسبانية احتفظ بها الملك الإسباني والثانية باللغة التركية احتفظ بها داي الجزائر والثالثة احتفظ بها القنصل الاسباني المقيم بالجزائر.[2]

3.1. بنود المعاهدة:

تضمنت المعاهدة 25 بندا،[3] تخص الإجراءات الأمنية التي تقر حالة السلم والحقوق والرسوم الجمركية والإمتيازات التجارية، ووضع الرعايا الإسبان وكانت بنودها كالتالي:

- تأكيد البنود الأول والثاني والثالث والسابع عشر على أن هذه المعاهدة معاهدة سلم بين الطرفين والغرض منها هو ضمان حرية الملاحة من جانب الطرفين، بالإضافة إلى تنمية

[1] محمد بن موفقي، العلاقات السياسية والتجارية...، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[2] صالح نوري، الهادي لعبيدي، معاهدة 1786م محاولة لتهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، مج 03، ع 06، الجزائر، جامعة ديالي، تشرين الأول 2016م، ص 247.

[3] للإطلاع على نص بنود المعاهدة كاملة، ينظر: الملحق رقم (04).

التبادل التجاري بينهما مع بيان إجراءات عملية تفتيش السفن وإمكانية التجائها إلى المرافئ التابعة للطرفين مع شرط التعامل بالمثل.

- جاء في البند الرابع والثامن ضرورة توفير الحماية لسفن الطرفين عند دخول الموانئ أو عند وجودها في تلك الموانئ أو عند مغادرتها، مع الإلتزام بعدم تقديم يد العون للدول المعادية لأحدى الطرفين.[1]

- جاء في البند السابع والبند التاسع والثامن عشر والثاني والعشرون مسألة حرية التجارة والرسوم الجمركية المفروضة، بالإضافة إلى ضرورة حصول السفن الإسبانية على رخصة لمزاولة نشاطها في الموانئ الجزائرية، يتم تقديمها من طرف الدالي لهم بالإضافة إلى إجراءات شحن البضائع بينهما.[2]

- تضمن البند الحادي عشر والثالث عشر والسادس عشر حرية الشعائر الدينية في الجزائر، وحق التقاضي أمام مجلس الباشا وديوان الإنكشارية بالإضافة إلى تنفيذ العقوبات الصارمة في حقهم بحضور القنصل الإسباني الذي بدوره لا يتحمل مسؤولية قرار أي منهم.[3]

- البندان العشرون والواحد والعشرون أشار الى قضية حساسة والتي هي جوهر الصراع بين الطرفين والتي تعرف بقضية إحتلال إسبانيا لوهران والمرسى الكبير، حيث تم في هذا الخصوص على إبقاء الوضع على ماهو عليه فضلا عن ذلك عدم مهاجمتها والتضييق عليها وبالمقابل إمتناع اسبانيا عن إرسال أي سفينة عسكرية الشي الذي تعده الجزائر عملا عدائيا.[4]

---

[1] صباح نوري هادي العبيدي، المرجع السابق، ص 248.

[2] يحي بوعزيز، الموجز...، المرجع السابق، ص ص 90-93.

[3] عبد القادر فكاير، معاهدتا الجزائر...، المرجع السابق، ص 402.

[4] يحي بوعزيز، الموجز...، المرجع السابق، ص 93.

- تناولت البنود الثالث والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون الإجراءات المتخذة في حالة تجدد العداء بين البلدين على أنه يمنح لرعايا الطرفين مهلة ثلاث أيام لتسوية أعمالهم والمغادرة أما في حالة السلام فإن البحارة الجزائريون يمتنعون عن مهاجمة السواحل الإسبانية والبابوية، كما طرحت قضية العبيد او الأسرى الفارين من الجزائر أو إسبانيا والذين قد يستغلون تواجد سفن بلدانهم عند ترددها على السواحل أو الموانئ للهروب فعلى بحارة البلدين إعادتهم دون شرط أو قيد.[1]

تطرق دوغرامون إلى هذه المعاهدة حيث قال " كانت معاهدة قاسية على إسبانيا وجد مرهقة لها ماليا فضلا عن الالتزام بالجلاء علن وهران والمرسى الكبير" وقد كان لمصادقة ملك اسبانيا عليها سريعا حيث وصلت يوم 10 يوليو وكانت مرهقة وباهضة على إسبانيا دون جدوى لكن أسبانيا لم ينفذوا التزامهم بالخروج من وهران والمرسى الكبير الشيئ الذي أدي بالداي محمد عثمان داي معسكر بأمر محمد عثمان الكبير على شن حرب عليهم وبذلك إشتدت المعارك الى غاية 1791م.[2]

2. معاهدة 1791م جلاء الإسبان عن وهران والمرسى الكبير:

1.2. المفاوضات الجزائرية الأسبانية:

إختارت الملكية الإسبانية وحكومتها التفاوض مع الجزائر وذلك لتسوية النزاع القائم مع الجزائر العثمانية حول وهران والمرسى الكبير بشكل نهائي حيث أنها قامت بالمبادرة الى ذلك سنة 1791م وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- الظغط الذي سببه الباي محمد الكبير عسكريا سنة 1780م-1791م على وهران حيث تخلل نتيجة ذلك ثلاث هدنات (الهدنة الأولى 1785م-1787م) (الهدنة الثانية 25 مارس- 25 أفريل 1791م) (الهدنة الثالثة 20 جويلية 03 أوت 1791م) لم إشتد

[1] صباح نوري هادي العبيدي، المرجع السابق، ص 247.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 175.

الضغط العسكري في مرحلة الحصار الثاني 1790م-1791م بحث كارلوس الرابع على مسالك تفاوضية توجت بعقد معاهدة 12 سبتمبر 1791م.

- زلزال وهران في 08 و09 أكتوبر 1790م والذي نتج عنه العديد من الخسائر المادية والبشرية ووقع عبئ وهران هاذه النكبة على عاتق حكومة مدريد وملكها وعليه تعتقد أن هذا الزلزال قد يكون أحد أسباب إنسحاب الاسبان من وهران والمرسى الكبير.[1]

- وفات الداي محمد بن عثمان باشا يوم 12 جويلية 1791م وقام مقامه حسن باشا الذي قرر مواصلة الحرب على وهران، وهو ما عبرت عنه الرسالة لتي أرسلها الى الباي محمد الكبير ذاكرا فيها مايلي "إن كنت على يقين من أخذ البلاد أعنتك بما شئت"، وأمام تقوقع الإسبان على بعد عشر هكتارات تبين القيادة العسكرية الإسبانية بوهران أن طلب الهدنة والصلح أمر لا مفر منه.

- الثورة الفرنسية الأولى عام 1789م تمت على الوزير الإسباني فلوريدا دي بلانكا على عقد معاهدة صلح تمكن الاسبان من الخروج من وهران والمرسى الكبير والظفر بإمتيازات اقتصادية.

تقدم وكيل إسبانيا بمدينة الجزائر إلى الداي حسن باشا طالبا منه الصلح وفق شرطين تعويض نفقات الباي محمد الكبير الحربية مقابل إقلاعه عن حصار وحرب وهران واستدعى بحث شرط الصلح وإقرار هدنة مدتها 15 يوما يتشاور فيها أطراف القرار في الجزائر وإسبانيا وقد وقع الاتفاق على الهدنة يوم السبت 28 ذو القعدة 1205هـ 09 جويلية 1791م وينتهي أجلها يوم السبت 12 ذو الحجة 1205هـ أي 09 أوت 1791م ويظهر أن الشرطين قاسيين على الطرفين معا.[2]

---

[1] بن عتو بلبروات، معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م، مقال منشور في مجلة الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية (مجلة العصور الجديجة)، مج 10، ع 02، الجزائر، جامعةجيلالي اليابس سيدي بلعباس، جوان 2020م، ص ص 250-251.

[2] المرجع نفسه، ص ص 151-152.

في 15 فيفري 1791م كلف نائب القنصل ديلاريا بحبس نبض الحكومة الجزائرية، وكان يتفاوض مع الداي حول التخلي عن منطقة وهران بعد تحطيم كل حصونها وقلاعه والداي عبر عن رضاه بمقترح حكومة مدريد واستمرت المفاوضات إلى غاية موافقة الداي على الصلح وعقد معاهدة السلم في 12 سبتمبر 1791م.[1]

2.2. محتوى المعاهدة:

تضمنت المعاهدة حسب النص العثماني[2] المترجم للعربية إلى خمس نقاط رئيسة موزعة إلى تسع فصول أو بنود وهي:

- البند الأول ينص على الانسحاب من وهران والمرسى الكبير

- البند الثاني تطرق إلى إجراءات تنفيذ الانسحاب من وهران والمرسى الكبير حيث أعطى للإسبان مهلة يتمكنون خلالها من إزالة ما أحدثوه من بناء وتحصينات بوهران منذ عودتهم إليها سنة 1732م مع السماح لهم بسحب العتاد الحربي.

- تطرق البند الثاني والثالث والخامس والسادس والسابع إلى الإمتيازات التجارية والجمركية والحقوق القنصلية والتي أعطت لإسبانيا حق بناء مؤسسة تجارية قرب المرسى الكبير وسمحت لها بشراء المواد الأولية (حبوب، شمع، صوف، عسل) مع احتكار صيد المرجان بالسواحل الغربية مثلما كان للفرنسيون على السواحل الشرقية.

- البند الرابع والثامن والتاسع أشاروا إلى الضمانات والحقوق المترتبة عن الإمتيازات الممنوحة للإسبان والتي أصبح بمقتضاها يتمتعون بتخفيضات جمركية مقابل مبالغ مالية وهدايا قنصلية، وأعطى للسفن التجارية الاسبانية حق الإرساء بميناء حصن المرسى الكبير دون غيرهم مقابل رسم محدد ب 56 ريال أي حوالي 63 فرنك.

- وأخيرا فيما يخص النقطة الخامسة فهي تتصل بالواجبات المترتبة على الاسبان مقابل الامتيازات التي حصلوا عليها، وقد أكد البند السادس خاصة هذه الإلتزامات بحيث أصبح

[1] محمد بن موفقي، العلاقات السياسية والتجارية...، المرجع السابق، ص 73.

[2] للإطلاع على فصول معاهدة 1791م، ينظر: الملحق رقم (05).

يتوجب على الخزينة الإسبانية دفع مبلغ مالي سنوي لحكومة الجزائر يقدر ب 120 ألف جنيه مقابل الامتيازات والحقوق السالفة.[1]

المبحث الثالث: انعكاسات المعاهدات

1. انعكاسات المعاهدات الجزائرية الفرنسية على الطرفين:

كان للمعاهدات الجزائرية الفرنسية العديد من النتائج والتي بدورها كان لها تأثير على سير العلاقات بين الطرفين ومن بين تلك النتائج نذكر:

- سمحت معاهدة الباستيون التي عقدت بتاريخ 11 مارس 1675م بإعادة النشاط الاقتصادي إلى ما كان عليه، حيث سمح لديسو بشحن مركبتين من الحبوب كل سنة من أجل إرسالها لفرنسا من أجل إعالة عائلات المستخدمين في الباستيون، بالإضافة إلى أن هذه المعاهدة سمحت بتوسيع نشاط منطقة صيد المرجان لذلك نستخلص أن لهذه المعادة أثر في سير العلاقات التجارية وذلك بعودة هاذا النشاط إلى سابق عهده وأكثر وفوق كل هذا قامت السلطات الجزائرية بمنح ضمانات لتجار الباستيون حتى وإن كانت هناك حرب بين الطرفين الجزائري الفرنسي.[2]

- أعطت معاهدة تورفيل الذي عقدت سنة 1684م أثر طيب على العلاقات بين الطرفين حتى وإن كان لمدة قليلة حيث أنه من خلال إبرام هذه المعاهدة تم حل جانب الأسر فنرى أن الماركيز "داصفرفيل" قد أعاد 360 أسيرا مسلما إلى جعفر أغا ومن بين هؤلاء الأسرى عدد من المشارقة، وبالمقابل قامت الجزائر بتحرير 400 أسير أوروبي بينهم عددا من الإنجليز والهولنديين وغيرهم، وفي سبتمبر 1885م ذهب محمد أفندي إلى مرسيليا حاملا معه 12 حصانا عربيا كهدية للملك الفرنسي من طرف الداي و 15 أسيرا أوروبيا، وطلب مقابل هذا إطلاق سراح الأسرى المسلمين في فرنسا واستقبله الملك الفرنسي في مارس

[1] ناصر الدين سعيدوني، المعاهدة الجزائرية الاسبانية 1791م، مجلة الدراسات التاريخية، مج 05، ع 01، جانفي 1993م، ص 82.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا ...، المرجع السابق، ص 86.

1886م في قصر فارساي فأكد له أحداث بعثته وألح على إطلاق سراح الأسرى المسلمين، كل هذا يدل على أن للمعاهدة العديد من النتائج خاصة فيما يخص قضية الأسرى.[1]

- ساهمت معاهدة 1689م في تفرغ كل من الطرفين لمواجهة أعدائهما في القارة الأوروبية من الإنجليز والهولنديين من جانب فرنسا، وتونس والمغرب بالنسبة للجزائر، وعلى المستوى المحلي بالنسبة لإيالة الجزائر لم يكن الديوان راضيا على عقد هذه المعاهدة نظرا للظروف التي أحاطت بالمفاوضات التي سبقتها، حيث تمت هذه الأخيرة في سرية بين باشا الجزائر والمبعوث الفرنسي دون حضور أعضاء الديوان، الأمر الذي وضع "حسين ميزومورتو" في مأزق حيث عزموا على قتله، فاضطر إلى الفرار نحو تونس وعين شعبان داي في مكانه، ومن نتائج هذه المعاهدة حل مشكل الأسرى بين كل من الجزائر وفرنسا حيث تمكن "محمد الأمير الدفتردار" من العودة سنة 1692م من فرنسا وبرفقته 209 أسير مسلم، ومن الطرف الأخر أحضر ديسو مبلغ من المال لشراء الأسرى الأوروبيين وتقديم الهدايا للديوان، وقد سمح لداي لديسو سنة 1694م بإستعادة المؤسسة الفرنسية بالقالة والتي كانت بيد الإنجليز منذ سنة 1684م.[2]

- كان هناك العديد من الإنعكاسات الناجمة عن نشاط الباستيون فيما يخص الجانب الاقتصادي بين الطرفين حيث أن أهالي الجزائر اهتموا بالعديد من الأنشطة التي كانت لها علاقة بالباسيون، حيث نشطة الزراعة وتعددت مجالاتها من زراعة الحبوب والبقول والخضروات بالإضافة إلى تربية المواشي من أجل إنتاج الجلود والأصواف وكانت هذه المواد تباع إلى تجار الباستيون، كما أدى احتكار الباستيون للنشاط الاقتصادي إلى انتشار الصناعات اليدوية المختلفة، ونتيجة لنشاط الباستيون في هذه المجالات كان هناك تضخم لمداخيل السلطة المحلية لدرجة أن بايلك الشرق أصبح من أغنى بايلكات الجزائر،

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 87.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا ...، المرجع السابق، ص 143.

ومن الجانب الفرنسي فقد سمح هذا الإمتياز لفرنسا حصولها على أرباح طائلة ويأتي المرجان في الصدارة وذلك لجودة مرجان الجزائر وما يمكن أن يدره من أرباح.[1]

2. انعكاسات المعاهدات الجزائرية الإسبانية على الطرفين:

كان لترتيب المعاهدات بين الجزائر وإسبانيا عدة انعكاسات على العلاقات بين البلدين، وكما سبق وأن درسنا أنه هناك معاهدتين بين الجزائر وإسبانيا خلال عهد الدايات الأولى عام 1786م والثانية سنة 1791م ومن بين انعكاسات هاتين المعاهدتين نذكر:

- فتحت معاهدة 1786م المجال لتحسين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فقد التحق العديد من القناصل الإسبان بمدينة الجزائر ووهران وعنابة، بعدما كان الوجود القنصلي الإسباني بالجزائر منعدما من قبل بسبب حالة الحرب التي كانت سائدة بين البلدين، ولهذا فقد إستقر في مدينة الجزائر عدة قناصل ونواب منهم "مانويل ديلاس هيراس" (1786م-1796م) و "ميغويل لاريا سالسيدو" (1794م-1802م) وفي مدينة وهران نذكر القنصل خوان غاريدو، وفي عنابة نجد بارثولوجي إيسكوديرو وخوان بيفو...الخ.[2] ومن خلال هذه المعاهدة تمكنت إسبانيا من تنشيط التبادل التجاري في المتوسط حيث نجد تأمين للطريق خاصة بين السواحل الإسبانية والسواحل الإيطالية بالإضافة إلى التمكن من تحقيق مبدأ التعامل بالمثل في إطار المنافسة الاسبانية الفرنسية في الجزائر.[3]

- بعد توسط الجزائر للصلح بين تونس وإسبانيا بادرت الدولة العثمانية إلى توسط الجزائر من أجل إقناع اسبانيا على إقناع الأسطول الروسي من الدخول إلى البحر الأبيض

---

[1] زكريا جودي، دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 17م، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج 04، ع 01، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث ت- ع- ج، جانفي 2022م، ص 48.

[2] عبد القادر فكاير، معاهدتا الجزائر مع اسبانيا...، المرجع السابق، ص 231-232.

[3] Louis Gqrqdel gutlq, les, espagnoles en afrique les relation politiques et: commerciales avec la régence dalager de 1786-1830, doctonate de 03ém cycle l'inversite de bourdaux 1974.

المتوسط عبر مضيق جبل طارق خلال الحروب الروسية العثمانية في عقد السبعينات والثمانينات من القرن 18م،[1]

أما من الجانب الجزائري فقد تمكنت هذه الأخيرة من عقد الصلح مع اسبانيا في مشكل الأسرى، حيث أن الأسبان قد دفعوا مبالغ مالية من أجل الصلح وفي هذا الصدد تحدث الزهار "ودفع الاصبانيول ثمن الصلح وغرامة مادية سنة سلفا وأنزلوا القنصل، ودفعوا العوائد وقد سمعت مما حضر ساعة نزول الماء قال: رأيت بمرسى الفلايك ساعة نزول صناديق المال، كانوا يضعون الواحد منهم فوق الأخر على مسافة كبيرة، حتى امتلأت الرحية التي هناك..."[2]، بعد كل هذا تمكنت البحرية الجزائرية من الخروج للمحيط الهادي، حيث يقول **كاثكارت** في مذكراته "وقد أخبرني الريس أنهم قراصنة جزائريون وأنهم دخلوا المحيط الأطلسي على اثر معاهدة سلام بين الجزائر واسبانيا، كما اخبرني بوصول القنصل البريطاني تشارلز لوجي إلى الجزائر، هذا الأخير قد ابلغ الداي يمكنه الاستيلاء على أي سفينة لا تحمل جواز سفر من نوع معين (بريطاني)...".[3]

- انعكاسات معاهدة 1791م على الطرفين.

زادت معاهدة 1791م من وتيرة العلاقات التجارية التي بدأت تنشط منذ إبرام المعاهدة السابقة 1786م، حيث أقامت العديد من الشركات التجارية الإسبانية مراكز لها في الجزائر مثل شركة "كامبانا" سنة 1792م وشركة "غاريغو"، ومن الجانب الجزائري فقد تولت شركة بكري وبوجناح نشاطها مع بعض المدن الساحلية الإسبانية مثل قرطاجنة وأليكانتي،[4] كما تمكنت الجزائر من استرجاع مدينتي وهران والمرسى الكبير بشكل نهائي منذ احتلالهما وإخضاعهما لحكم الباي محمد الكبير.

---

[1] عبد القادر فكاير، معاهدتا الجزائر مع اسبانيا...، المرجع السابق، ص411.

[2] الشريف الزهار، المصدر الصابق، ض34.

[3] كاث كارت، مذكرات اسير الداي كاث كارت قنصل امريكا في الجزائر، تر، تع، تق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامغية، الجزائر. 1982م، ص08.

[4] عبد القادر فكاير، معاهدتا الجزائر مع إسبانيا...، المرجع السابق، ص ص 231-232.

- نقل عاصمة بايلك الغرب الجزائري من معسكر إلى وهران وإعلان الباي محمد الكبير العفو عن المسلمين الذين عاشوا مع الإسبان بوهران حتى لا يرتحلوا معهم إلى إسبانيا
- تحقيق الوحدة الترابية للجزائر وتعزيز وحدتها في الداخل والخارج مع تحسن واستقرار العلاقات السياسية بين الجزائر العثمانية وإسبانيا.[1]

3. التكتل الأوروبي ضد الجزائر:

إضافة إلى ماحققته المعاهدات والإتفاقيات المبرمة من قبل الجزائر مع فرنسا وإسبانيا وتأثيرها على سير العلاقات بين الأطراف، شهدت الجزائر نوع من الإستقرار خصوصا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلادي بفضل تلك المعاهدات فتوجهت إلى إعادة ترميم وتهيئة أسطولها البحري مستغلة بذلك الظروف التي كانت تمر بها الدول الأوروبية والمتمثلة في الحروب التي كانت هناك، حيث عملت على إعادت بث نشاطها البحري من جديد لكن مع تحسن الأوضاع في اوروبا كان هناك تكتل أوروبي ضد الجزائر لوقف النشاط البحري وعملية القرصنة كما يطلق عليها الأوروبيون فكانت هناك مؤتمرات دولية طرحت فيها المسألة الجزائرية بالإضافة إلى حملات عسكرية موجهة نحو الجزائر الشيء الذي عجل بقرب نهاية الدولة العثمانية في الجزائر ومن بين تلك المؤتمرات نذكر:

-مؤتمر فيينا* 1815م:

أنعقد المؤتمر في أواخر ديسمبر 1814م إلى أول يناير 1815م حيث انشغلت إنجلترا سيدة البحر الأبيض المتوسط وشركائها بنشوة الإنتصار للإنتهاء من نابليون في

* مؤتمر فيينا: أنعقد هذا المؤتمر في النمسا سنة 1815م، حضر هذا المؤتمر حوالي 140 وفد وعلى رأسهم القوى الكبرى أنذاك، وقد أعتبر أعظم إتفاق دبلوماسي أوروبي أمكن الوصول اليه في أوروبا بعد صلح وستفاليا 1648م، ينضر: مبارك شوادر؛ عبد القادر صحراوي، التكتل الأوروبي ضد الجزائر فيما بين 1815م-1819م وتداعياته، مجلة الحوار المتوسطي، مج 09، ع01، الجزائر، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، مارس 2018م، ص 139.

[1] بن عتو بلبروات، المرجع السابق، ص ص 258-259.

معركة "واترلو"، حيث بدأت تفكر في إعادة رسم خارطة أوروبا، فكانت المادة السادسة التي إتفقوا عليها تتعلق بدعم الروابط العميقة الموحدة بينهم، فيجب على الملوك الأربعة بجمع مؤتمرات في فترات محددة يبحثون فيها على الوسائل اللازمة لا مجرد ضمان السلم وإستمراره بل للتأكد من احترام المصالح العامة الكبرى، وبشكل خاص هدوء الشعوب ورفاهيتها، لذلك فإن مسألة العلاقات مع فرنسا لم تصبح هي الموضوع الوحيد الذي يعالج في هذه الإجتماعات بل كانت المسألة الجزائرية ضمن القصايا المطروحة،[1] حيث أنه بعد القضاء على نابليون أرادت إنجلترا التدخل في شؤون الجزائر من خلال محاربة الرق والقرصنة والدفاع عن مصالح الدول المسيحية، ولايخفى علينا أن الجزائر خلال أواخر القرن 18م تعرضت إلى تدهور ونقص في عمليات القرصنة بسبب إبرام المعاهدات مع الدول العظمى كإسبانيا، وفي بداية القرن 19م عرفت تحسنا مستغلة بذلك الظروف الدولية المنشغلة بالحرب فقامت الجزائر بتجديد أسطولها الذي وصل إلى 30 قطعة بفضل الريس حميدو، لكن بتوقف هذه الحروب الطاحنة التي شهدتها أوروبا بين الثورة الفرنسية وسياسة نابليون التوسعية تحالفت تلك الدول من أجل وضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري الذي يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر الأبيض المتوسط،[2] وفي الوقت ذاته حضرت فرنسا المؤتمر ومثلها وزيرها "تاليران" الذي حرص على الخروج بأقل قدر ممكن من الخسائر مستغلا حرص الدول المنتصرة على تثبيت الحكم الملكي في فرنسا وكان من المفروض لا يتجاوز الحدود الأوروبية، لكن الأوضاع تجاوزت ذلك خاصة بعد أن قدم فرسان مالطة تلك المؤسسة الصليبية مذكرة تطالب بقمع القرصنة، أما روسيا فأرادت تصفية الجزائر بإنشاء قوة برية وبحرية،[3] أما إنجلترا فقد طرحت في

[1] جخدان بوعبدالله، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية مابين (1815م-1830م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير تخصص تاريخ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014م-2015م، ص 174.

[2] المرجع نفسه، ص 175م.

[3] جمال قنان، معاهدات الجزئر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص 208-212.

المؤتمر عدة قضايا ومنها ما سموه بالقرصنة والعبيد المسيحيين في الجزائر والضرائب التي تؤديها الدول الأوروبية للحكومة الجزائرية، [1] أما فيما يخص موقف فرنسا من المؤتمر الذي دعا إلى القضاء على القرصنة فإنها فضلت الحفاظ على القرصنة بدل ازدياد ونفوذ سلطة وهيمنة البحرية الإنجليزية في البحر الأبيض المتوسط.[2]

انتهى مؤتمر فيينا في 09 جويلية 1815م بالتوقيع على النص النهائي للمؤتمر الذي أقر على إلغاء القرصنة واسترقاق المسيحيين في النيابات المغربية كما صدر من المؤتمر بإلغاء تجارة الرق عامة.[3]

- مؤتمر إكسل لاشابيل* 1818م:

عملت الدول الأوروبية على مناقشة موضوع القرصنة المغاربية في العديد من المؤتمرات الدولية لكن كل محاولاتها باءت بالفشل مما دفع بهذه الدول إلى عقد مؤتمر أخر وهو مؤتمر اكس لاشابيل الذي يعتبر أخر مؤتمر نوقش فيه المسألة الجزائرية،[4] عقد هذا المؤتمر في 30سبتمبر 1818م وقررت فيه مطالبة تونس والجزائر وطرابلس بوضع حد نهائي للقرصنة، وأن كل نيل ومساس بتجارة إحدى الدول الأوروبية يتسبب في رد فعل سريع من هذه الأخيرة المتحالفة، وقد تمكن مندوبو هذه الدول من توقيع بروتوكول يوم 20 نوفمبر 1818م يحمل قرار ينذر من خلاله دول المغرب بإلغاء القرصنة وإطلاق

---

[1] يحي بوعزيز، الموجز...، ص 168.

[2] أرجمن كورزان، السياسة العثمانية إتجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، دط، منشورات الجامعة التونسية، 1970م، ص 238.

[3] حنيفي هلايلي، علاقات...، المرجع السابق، ص 15.

* مؤتمر إكس لاشابيل: هو ثاني مؤتمر أوروبي بعد مؤتمر فيينا أنعقد سنة 1818م جنوب ألمانيا بقيادة الدول العضمى، حيث إتفقت هذه الدول من أجل تفتيت الإمبراطورية العثمانية ويعتبر أخر مؤتمر ناقش مسألة القرصنة، ينظر: حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 16.

[4] خالد؛ فاطمة بن عيسى، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التاريخية بالجزائر 1815م- 1818م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، مج 9، ع 01، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، جوان 2018م ص 66.

سراح الأسرى، كلفت كل من فرنسا وبريطانيا بإبلاغ هذه الدول بقرار المؤتمر،[1] حيث أنه بعد اجتماع المؤتمرون قاموا بتوجيه إنذار لداي الجزائر بإسم المؤتمر وذلك بالكف عن عملية القرصنة والاسترقاق مع التهديد بإستعمال القوة ضد الجزائر، فقد أصهرت روسيا ميلا إلى الإشتراك للقوى الأوروبية الرادعة لقراصنة شمال إفريقيا، ومن جهة أخرى مالت فرنسا إلى توسط الباب العالي في المسألة الجزائرية،[2] أما إنجلترا فقد إتجهت إلى إشراك فرنسا معها في تأليف قوة رادعة ضد الجزائر، وفي الأخير أتخذ المؤتمر قرارات تقتضي بأن يرسل الإنذار مع التهديد بإستخدام القوة، تكلف مفوضان إنجليزي فرنسي بحمل هذا القرار وتنفيذا لذلك ظهرت أساطيل الدولتين أمام الجزائر في سنة 1819م وطلب من الداي حسين إصدار وثيقة رسمية يقر فيها بالكف وإسقاط نظام الرق في الجزائر بالإضافة إلى عدم تعرض السفن الأجنبية للتفتيش، لكن الداي حسين رفض ذلك وعبر عن إندهاشه لقيام الدول الأوروبية لهذا المسعى الذي أعتبره في غير محله خاصة وان الجزائر في حالة سلم تام مع جميع الدول الأوروبية.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن مؤتمر فيينا 1815م ومؤتمر اكس لاشابيل 1818م لم يكونا في صالح الدولة العثمانية خاصة ايالة الجزائر فمن نتائجهم التكتل الأوروبي ضد الجزائر.[4]حيث كان لهذا التكتل أثر كبير على المستوى السياسي والعسكري والإقتصادي، وذلك من خلال الحملات العسكرية والبعثات التهديدية التي استهدفت الجزائر عقب سنة 1815م مما نتج عن ذلك بوادر انهيار الحكم العثماني في الجزائر وابرز هذه الحملات كانت حملة اللورد إكسموث التي كسرت جناح البحرية الجزائرية سنة 1816م، بالإضافة إلى حيثيات معركة نافرين 1827م والتي أعلنت عن انهيار الأسطول الجزائري، وفي

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص 323.

[2] محمد حسن عصمت، دراسات في العلاقات الدولية الحديثة، ط01، دار المعرفة، مصر، 2002م، ص 78.

[3] جمال قنان، دراسات وقضايا...، المرجع السابق، ص 357.

[4] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، دط، د م ج، الجزائر، 2007م، ص 15.

ضل هذه الظروف وجدت الجزائر نفسها تتخبط في مجموعة من المشاكل ولعل أبرزها التنافس الفرنسي الإنجليزي عليها مما يوضح بأن الجزائر كانت المستهدف الأول من قبل الحكومات الأوروبية .[1]

[1] مبارك شوادر؛ بد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص ص 136-137.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لبعض المعاهدات الجزائرية الفرنسية والإسبانية خلال فترت الدايات توصلنا لجمة من الإستنتاجات والتي هي كالأتي:

- بعد فشل سياسة كل من فرنسا وإسبانيا تجاه الجزائر والتي تقوم على إرسال الحملات العسكرية بغية تحقيق أهدافها عملت هذه الدول إلى تغيير سياستها تجاه الجزائر من أجل الإسترضاء وإبرام المعاهدات والإتفاقيات معها.

- ركزت الجزائر في عملية إبرامها للمعاهدات على ألية تفتيش السفن مع كل الدول بغض النظر كونها صديقة أو معادية لها.

- تطرقت المعاهدات الجزائرية الفرنسية لنفس القضايا كقضية الأسرى والقرصنة والباستيون بالإضافة إلى قضية الديون لكنها لم تعالج بشكل نهائي إلى غاية معاهدة 1689م التي أصبحت ركيزة للسلم بين الطرفين لمدة مائة عام.

- عند التأمل في محتوى المعاهدات الجزائرية الفرنسية نستنتج أنها تخدم المصلحة الفرنسية أكثر من مصلحة الجزائر ورغم ذلك نجد أن الطرف الفرنسي هو السباق لخرق ما تنص عليه تلك المعاهدات.

- لعبت المعاهدات الجزائرية الإسبانية دور رئيسي في تحول سير العلاقات بين البلدين من حالة الحرب والعداء إلى حالة السلم، حيث عرفت إسبانيا بفضل معاهدة 1786م أول تواجد قنصلي لها بالجزائر بالإضافة إلى ظهور علاقات تجارية بين الطرفين والتي تطورت مع إبرام معاهدة 1791م والخروج النهائي من وهران والمرسى الكبير.

- كان للمعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية والإسبانية العديد من الإنعكاسات والنتائج على الأطراف، حيث نجد أن بعض المعاهدات كانت سببا في عودة العلاقات بعد القطيعة والتحول من حالة الحرب والصراع الى حالة السلم والعلاقات التجارية والسياسية.

الخـاتمة

وفي نهاية هذا العمل توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها:

- ✓ ظهر نظام حكم الدايات عام 1671م، وذلك نتيجة الثورة التي قامت بها طائفة رياس البحر ضد الإنكشارية، والتي انتهت بتعيين الحاج محمد دايا على الجزائر.
- ✓ بعد ظهور نظام كم الدايات سنة 1671م شهدت الجزائر نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي، لكن هذا الوضع عرف العديد من الاضطرابات منذ نهاية القرن الثامن عشر ميلادي وبداية الفرن التاسع عشر ميلادي وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية والمتمثلة في الثورات ضد السلطة الحاكمة، بالإضافة الحملات العسكرية الأوروبية بداية القرن التاسع عشر.
- ✓ عرفت الجزائر خلال عهد الدايات وبالضبط في القرن السابع عشر نوعا من الاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية حيث أصبحت تشرف على شؤونها دون الرجوع إلى الباب العالي.
- ✓ أما فيما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة المدروسة فقد عرفت تأرجحا بين السلم والعداء، ففي البداية كانت العلاقة سلمية متنوعة بين علاقات سياسية وأخرى تجارية أرادت من خلالها فرنسا أن تحافظ على مكانتها وامتيازاتها في البحر المتوسط خاصة في ضل وجود منافسين لها كالإنجليز، لكن علاقة السلم تخللتها نوع من القطيعة في العديد من الفترات وذلك نتيجة الحملات الفرنسية الموجهة ضد الجزائر.
- ✓ تمكنت فرنسا من الحصول على العديد من الامتيازات داخل الجزائر كالتمثيل القنصلي، حيث كان لها العديد من القناصل الذين لعبوا دورا بارزا في توجيه علاقات البلدين بين السلم والعداء، وكان هدف فرنسا من وراء قناصلها هو حماية تجارتها والعمل على تحرير أسراها الموجودين بالجزائر.
- ✓ حضيت المؤسسات الفرنسية بامتيازات خاصة في الشرق الجزائري والتي ضلت محتكرة للتجارة رغم منافسيها (إنجلترا، إسبانيا...الخ)،.

- ✓ لعبت المعاهدات الجزائرية الفرنسية دورا كبير في سير العلاقات بين الطرفين، حيث أنه كل ما كانت هناك حرب وقطيعة كانت تقابلها معاهدة لإعادة السلم والعلاقات من جديد، ومن أبرز هذه المعاهدات نجد معاهدة 1689م التي أصبحت ركيزة للسلم بين الطرفين لمدة مائة عام.
- ✓ كان لمعاهدات امتياز استغلال الباستيون أثر كبير في سير العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية حيث كان هناك ازدهار للمبادلات التجارية بين الطرفين رغم المشاكل التي أحدثها الفرنسيون في وجه التجار الجزائررين، مما أدى إلى تجديد لمعاهدة هذا الامتياز بعد كل قطيعة بين الطرفين في هذا المجال.
- ✓ استطاع اليهوديين بكري وبوشناق احتكار التجارة الخارجية من خلال شركتهما التي أصبحت تنافس كبريات الشركات الأوروبية، وكان لهذا الاحتكار عواقب وخيمة على الإيالة حيث تولدت مسألة الديون على الموقف الذي تبنته الجزائر من خلال تقديم مساعدات اقتصادية ومالية لفرنسا، حيث كان اليهوديان من العناصر الأساسية التي صنعت هذه المسألة الشيء الذي أثر سلبا على العلاقات الجزائرية الفرنسية.
- ✓ لم تكن حادثة المروحة سوى ذريعة مخطط لها للتملص من الديون المترتبة على عاتق الحكومة الفرنسية، واستعمالها كسبب لاحتلال الجزائر وتغليط الرأي العام مستغلة بذلك تحطم الأسطول الجزائري.
- ✓ أما فيما يخص العلاقات الجزائرية الإسبانية فقد اتصفت بالعداء إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وذلك نتيجة الأطماع الإسبانية الهادفة للسيطرة على السواحل الجزائرية، حيث توالت الحملات الإسبانية ضد الجزائر الحملة تلوى الأخرى، وقد عرفت في مجملها الفشل، الشيء الذي أدى إلى فتح المجال للعلاقات السلمية من خلال إبرام المعاهدات والاتفاقيات التي بدأت بمعاهدة 1786م، ثم معاهدة 1791م التي مكنت الجزائر من التحرير النهائي لوهران والمرسى الكبير.

- ✓ شكل المرسى الكبير ووهران بؤرة الصراع والتصادم بين الجزائر وإسبانيا وذلك نظرا للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية.
- ✓ لعبت معاهدة 1786م دورا هاما في وضع أسس التفاهم بين إيالة الجزائر وإسبانيا، وذلك بتصفية الخلافات والمشكلات التي كانت عالقة بين البلدين قرابة ثلاث قرون، فهي تعتبر مقدمة لسلم حقيقي بين الطرفين أستكمل عام 1791م بإنهاء القضايا العالقة بين البلدين من بينه الانسحاب النهائي لإسبانيا من وهران والمرسى الكبير.
- ✓ كان لمعاهدة الصلح 1786م الفضل في فتح المجال لتحسين العلاقات الدبلوماسية، حيث ألتحق العديد من القناصل الاسبان بالجزائر بعدما كان التمثيل القنصلي الإسباني منعدما في الجزائر.
- ✓ سمحت معاهدة 1786م بفتح مجال تبادل الأسرى لكل من الطرفين.
- ✓ ساهمت معاهدة 1786م في إقامة علاقات تجارية بين الجزائر وإسبانيا.
- ✓ ساهمت معاهدة 1791م بتطوير النشاط التجاري بين البلدين وإقامة العديد من المراكز للشركات التجارية الإسبانية بالجزائر مثل شركة **كامبانيا**، ومكنت هذه المعاهدة من حصول إسبانيا على نفس الإمتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري.
- ✓ كان للتكتل الأوروبي ضد الجزائر أثر بالغ على المستوى السياسي والعسكري والإقتصادي، إذ لاحت في الأفق بوادر انهيار الحكم العثماني في الجزائر وذلك نتيجة الحملات العسكرية المتتالية التي استهدفت الجزائر بعد مؤتمر فيينا 1815م.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): معاهدة 11 مارس 1679م الخاصة بالباستيون:

البند 01: بصفة عامة كل ديون السادة بيكي، أنولاتور، لالو، لافونتين، برتيلو وريبوتي، الذين كان لهم في السابق مصالح في الباستيون (أي شركاء) سواء تلك التي افترضوها في مدينة الجزائر أو غيرها من الأماكن، تعتبر منتهية، وملغية كلية، ولا يمكن لأي أحد تقديم طلب بشأنها مطلقا، وعلى هذا الشرط فقط قبل السيد ديسو التعاقد معنا

.البند 02: يمنع على كل ضباط سفننا ومراكبنا عرقلة نشاط مستخدمي الباستيون كما يمنع عليهم زيارهم في الباستيون والأماكن الملحقة به فهم مزودون برخص من أميرال فرنسا عند قدومهم وجوازات من حاكم الباستيون عند ذهابهم، كما يمنع عليهم عرقلة نشاط مراكب الصيد وتفتيشها وإذا ما حدث شيء من ذلك فإن هذه المراكب سترد بسلعها وركابها مع نقودهم وأمتعتهم مجرد قيام وكيل السيد ديسو المقيم في مدينة الجزائر بتقديم شكوى بذلك.

البند 3: نظرا لكون الباستيون والمباني الموجودة في القالة في حالة سيئة جدا فإنه يسمح له بإعادة بنائها بالصورة التي كانت عليها واخذ المواد الضرورية لذلك في عين المكان، كما يسمح له ببناء رحى على كل مرتفع يحيط الباستيون ذالك أن الرياح التي تهب من ناحية البر لا تستطيع تشغيل الرحى في الموقع الموجودة فيه حاليا، مما جعل مستخدمي الباستيون ينقصهم الخبز وهو شيء يجب تلافيه لضمان استمرار التجارة.

البند 4: وإذا وقع نزاع بين الأهالي وبين السيد ديسو ونجم عنه تعذر حصوله على القمح لإعالة مستخدميه فأنه يسمح له بأن يحصل علية في بونة وفي الأماكن الأخرى من البلاد، ودفع ثمنه حسب السعر الجاري في السوق، كما يرخص له بشحن مركبين منه لإرسالها إلى فرنسا لإعالة النساء وأطفال أولئك الذين هم في خدمته سواء في صيد المرجان أو في التجارة.

البند 5: يدفع لكاهية بونة ثلاثة آلاف بطاك في السنة على ستة أقساط متساوية، يدفع القسط الأول في نفس الوقت الذي تدفع فيه اللزمة للجزائر، كما تدفع كل الإكراميات والهدايا للمسئوولين كما كانت تحدث في وقت السيد صانصون، وتلغى جميع التجديدات التي أحدثت منذ ذلك الوقت.

. البند 6: لا يدفع لمدينة بونة أي رسم على الدخول والخروج، كما يمنع على السكان بيع الشمع والجلود والصوف والشحم أو أية سلعة أخرى، كما لا تباع الجلود التي لآغاوات الزواوة ولا التي تزيد عن حاجة المدينة إلا للسيد ديسو وبالثمن الذي كانت علية في وقت صانصون، ويعاقب المخالفون بمصادرة سلعهم لحساب جماركنا، كما يسمح للمراكب أن تشحن الكسكسي والمواد التموينية الأخرى، ويرخص أن يقيم مع السيد ديسو رجل دين الأداء الصلوات في باستيون القالة والرأس الحمراء كما يحق له أن يبدل أعوانة أو مستخدميه وعمل أي شيئ كان ساريا في وقت سانسون.

البند 7: يرخص للسيد ديسو القيام بصيد المرجان في الباستيون القالة والرأس الحمراء، بونة، القل، جيجل، وبجاية، دون أن يمنعه أحد من ذلك بل على العكس، يجب إعالته ومساعدته بالسماح له بشراء كل المواد التموينية الضرورية والأشياء الأخرى، من هذه الأماكن حسب السعر الجاري.

البند 8: لا يدفع لقائد القل من الرسوم سوى في المائة من النقود التي يبعثها السيد ديسو إلى هذه الأماكن لشراء الجلود ويمنع على القائد منعا باتا استخلاص أي رسم أخر، كما يمنع على سكان هذه المملكة غش الشمع أو بيعه وبيع الجلود سواء للأهالي أو للمسحيين، سوى السيد ديسو، فذلك يتعارض مع حسن نيتنا ومع الكلمة التي أعطيناها وسيعاقب المخالفون بمصادرة سلعهم لمصلحة جماركنا.

البند 9: إن النقود والمرجان التي ترسل الى الجزائر لسداد اللزمة والعوائد الأخرى لن يدفع عنها أي رسم كما تعفى من جميع الرسوم، المواد المعاشية التي ترسل إلى وكيل السيد ديسو بمدينة الجزائر، وبحق للسيد ديسو تغيير هذا الوكيل كلما بدا له ذلك، ويمنع مستخدمي ووكلاء السيد ديسو الاستدانة لأي سبب كان.

البند 10: وإذا حدث لسوء الحظ أن وقع خلاف وأدى ذلك إلى القطيعة مع إمبراطور فرنسا، لا قدر الله فإن المعني ديسو سوف لن يقلق ولن يزعج بسبب هذا، ذلك أننا لانريد خلط قضية عامة بقضية خاصة ولا شؤون الدولة بأمور التجارة التي تمارس بنية حسنة، فإن السيد ديسو سوف يعتبر في هذه الحالة مثل متعهدنا وصديق حميم، سيستمر في التمتع بامتياز الباستيون وملحقاته بهدوء و اطمئنان، إذ أن ذلك سيعود بفائدة كبيرة بالنسبة لرواتب العسكر ولسكان هذه المملكة.

البند 11: لقد التزم السيد ديسو بإرسال مركبين إلى مدينة الجزائر من أجل التجارة، ويمكن له أن يرسلها بعد ذلك إلى الباستيون القالة أو الى الساحل دون أن يجبره على شحن الجلود أو الشمع أو أية سلعة أخرى إلا برغبته، وإذا لم يتم إرسال هاذين المركبين فإنه يتحتم عليه دفع ستة آلاف دوبل فوق مستحق اللزمة.

البند 12: إن الخلافات وسوء التفاهم الذي وقع بين الشركاء الذين سبقوا السيد ديسو في تجارة الباستيون قد أدت إلى كثير من الفوضى، حسب علمنا في هذه التجارة، فاللزمة لم تدفع لا إلى ديواننا ولا إلى قائد بونة ولا للأهالي، كما تم التنصيص بذلك في عثماننا، وعلى ذلك فإننا نمنع السيد ديسو من قبول أي شخص في شركته بدون رضانا ومرافقتنا واعتمادنا إياه، كما نمنع على أي شخص إرتياد هذه الأماكن إلا بموافقته ورضاه.

البند 13: مقابل هذه الرخصة وهذا الامتياز الذي نمنحه للسيد ديسو وذوبه والتي لا نعطيها لأي شخص آخر إلا موافقته، وعندما يقوم با للدفع إلى ديواننا اللزم المتأخر إلى شهر جانفي الأخير فقد تم الاتفاق على أن يدفع لنا في المستقبل أربعة وثلاثين ألف دوبل ذهب كل سنة على ستة أقساط

متساوية تدفع كل شهرين إبتداءا من شهر فبراير الأخير مقابل هذا فإننا نتعهد بإستمرار السيد ديسو وذويه في إستغلال والتمتع بإطمأنان بإمتياز الباستيون والأماكن الملحقة به.

حررت وأشهرت في دار السلطان والديوان مجتمعا بمحضر الأمجد إسماعيل باشا والحاج محمد داي وأعا الميليشا والمفتي والقاضي والفقهاء ورجال القضاء والحرب في 11 مارس 1679م والموافق للتاريخ الهجري 27 من هلال فبراير 1089هـ فالصدق عندنا والكلمة عندنا هي الكلمة توقيع وختم الباشا.

المرجع: جمال قنان معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص ص338-342

الملحق رقم (2) معاهدة السلم المبرمة بين إمبراطور فرنسا وحكومة مدينة ومملكة الجزائر في 24 سبتمبر 1689م.

البند 1: إن المعاهدات المبرمة بين إمبراطور فرنسا والسلاطين التي سيبرمها مستقبلا سفير فرنسا، والمبعوث الخاص لدى الباب العالي من أجل السلم وراحة مماليكها ستحترم وتراعي بدقة وإخلاص بدون الإخلال بها.

البند 2: كل قرصنة وكل الأعمال العدائية سواء في البحر أو في البر ستتوقف من الآن فصاعدا بين سفن إمبراطور فرنسا وأصحاب السفن في مدينة ومملكة الجزائر.

البند 3: سيقر السلم في المستقبل بين إمبراطورية فرنسا و الأماجد الباشا داي، والديوان ومليشيا مدينة و مملكة الجزائر وبين رعاياها ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين والإبحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان.

البند 4: وللوصول إلى السلم المعني، فقد اتفق الطرفان على حرية شراء الأرقاء بدون تمييز بينهم بالسعر الذي يتم الاتفاق عليه بين الباشا وقنصل إمبراطور فرنسا باستثناء طاقمي السفينتين محمد خوجة و محمد الصغير الذين سيتم شراء الترك (عساكر الأوجاق) بسعر مائة وخمسين قرشا للشخص الواحد ومائة قرش للفرد بالنسبة للأهالي وتعهد الباشا بإطلاق سراح نفس العدد من الأرقاء الفرنسيين وبنفس السعر مائة قرش.

البند 5: إن الباشا داي، والديوان وأوجاق الجزائر سيأمرون البراحين بالمناداة في الأماكن العمومية بعد ثلاثة أيام من إشهار هذه المعاهدات للإعلان بأن كل من له أرقاء فرنسيون في حوزته في المدينة أو في الريف يجب أن يرخص لهم بالذهاب إلى بيت القنصل لتسجيل أسمائهم في القوائم فقط.

البند 6: إن السفن الفرنسية المحجوزة في ميناء الجزائر تجاوز سترد بكل معداتها وأسلحتها من مدافع وذخيرة وكل السلع وأمتعة الطواقم أو يتم تعويض ذلك حسب التصفية التي سيقوم بها السيد ميركادي قنصل أمة فرنسا، وفي مقابل ذلك فإن إمبراطور فرنسا سيرد السفن التي تسمى الشمس والببغاء والتنين التي استولت عليها سفن صاحب الجلالة، بكل معداتها ومدافعها وأمتعة طاقمها.

البند 7: عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواء أكانت قد خرجت من ميناء مدينة الجزائر أو من أي ميناء من موانئ المملكة بسفن مبحرة تحت راية فرنسا ومزودة بجوازات مستخرجة من الأميرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق بآخر هذه المعاهدة سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أية عرقلة ومساعدتها عند الحاجة، مع الملاحظة أنه لا يرسل إلى المراكب لزيارتها تفتيشها سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملها ولا يدخل أحد غيرهما إلا بإذن صريح من قائد المركب، نفس الإجراء تتبعه السفن الفرنسية مع مراكب الخواص التابعين لمدينة الجزائر الذين سيزودون بشهادات يمنحها القنصل الفرنسي المقيم بمدينة الجزائر والذي سيلحق نموذجا لها في آخر هذه المعاهدة.

البند 8: تستقبل السفن الحربية والتجارية الجزائرية والفرنسية على سواء في موانئ كلا البلدين وتعطي كل أنواع المساعدة، كما يرخص لها التزود بالمواد التموينية والمعدات وغيرها وبصفة عامة، كل ما هي في حاجة إليه بالسعر الجاري في المكان الذي وقع فيه الشراء.

البند 9: وإذا هوجمت سفينة تجارية فرنسية كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر أو في أحد موانئ هذه المملكة من طرف سفن حربية معادية، وكانت هذه على مرمى مدافع الحصول سوف يدافع عنها وتعمى من طرف مدافع هذه الحصون، وقائد الميناء يلزم السفن المعادية بالسماح للسفينة الفرنسية بالخروج من الميناء وترك الوقت الكافي لها للابتعاد، ولن يسمح للسفن المعادية بمطاردتها أثناء ذلك، نفس الالتزام يتعهد به إمبراطور فرنسا بشرط ألا تقوم السفن الحربية الجزائرية بمهاجمة مراكب أعدائها على مسافة عشرة فراسخ من الشواطئ الفرنسية.

البند 10: تعهد إمبراطور فرنسا على أنه في حالة شراء الأتراك للعمل في أجفانه، ووجد من بينهم من هو من هيئة عسكر أوحاق الجزائر وبعد الإثبات أمام قنصل فرنسا صفتهم هذه ويتم الاتفاق على مبلغ قديتهم مع أمين الصندوق الأجفان فإنه سيعطي أوامره لإطلاق سراحهم مباشرة بعد تسلم مبلغ الفدية من طرف أمين صندوق الأجفان.

البند 11: كل الفرنسيين الذين تم أسرهم من طرف أعداء إمبراطور فرنسا وسيقوا إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد موانئ هذه المملكة سيطلق سراحهم في الحال بدون حجرهم واسترقاقهم، وحتى عندما يتم أسرهم من طرف سفن طرابلسية أو تونسية أو غيرها ويساقون إلى الجزائر فإن الباشا داي، والديوان وأوحاق مدينة ومملكة الجزائر سيعطون الأوامر لكل الحكام بحجز هؤلاء الأرقاء وهيئتهم ليتم شراؤهم من طرف فيصل فرنسا بأفضل سعر ممكن، نفس الإجراء يتبع في فرنسا بالنسبة لرعايا مملكة الجزائر.

البند 12: بالنسبة للفرنسيين الذين تم أسرهم قبل أو منذ المعاهدة الأخيرة المبرمة في عام القطيعة، فإنه تم الاتفاق على أن يتم شراؤهم جميعهم بمبلغ ثلاثمائة ليفر فدية كل واحد منهم مهما كان المبلغ الذي دفعه أسيادهم في شرائهم.

البند 13: لا يؤسر المسافرون الأجانب المقلون للسفن الفرنسية ولا الفرنسيون المسافرون على مراكب أجنبية تحت أي مبرر كان، حتى ولو تم أسرهم على ظهر مراكب كانت قد دافعت عن نفسها قبل أن يتم الاستيلاء عليها، إلا إذا كانوا متطوعين كبحارة أو جنود على السفن الأجنبية وتم أسرهم وبأيديهم أسلحة.

البند 14: إذا جنحت بعض السفن الفرنسية على الشواطئ التابعة لمملكة الجزائر بسبب مطاردتها من طرف أعدائها أو لسوء الأحوال الجوية، فإنه سيتم مساعدتها بكل ما هي في حاجة إليه لأجل

تعويمها في البحر وإنقاذ السلع التي كانت مشحونة عليها فتدفع الأجور للعمال الذين قاموا بتفريغها بدون أن يدفع أي رسم أو ضريبة على السلع المفرغة، إلا إذا تم بيعها في موانئ المملكة.

البند 15: كل التجار الفرنسيين الذين يرسون في موانئ أو على شواطئ مملكة الجزائر يستطيعون إنزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة، ويحظى بنفس هذه المعاملة التجارية الجزائريون في الموانئ التابعة لإمبراطور فرنسا، وفي حالة ما إذا أودع التجار بضائعهم في المستودعات ولم يبيعوها فإنهم يستطيعون إعادة شحنها بدون دفع أية رسوم.

البند 16: إن الباشا داي، والديوان وأوحاق الجزائر لا يسمحون تحت أي مبرر كان لأي قرصان مغربي في حالة حرب مع إمبراطور فرنسا بالتجهيز و الاستعداد في الموانئ التابعة للجزائر ولا سياقة وبيع الغنائم التي يكونون قد أخذوها من الفرنسيين، كما يمنعون على رعاياهم تجهيز سفن للحرب تحت راية أمير معاد لتاج فرنسا.

البند 17: لا يجبر الفرنسيون لأي غرض وتحت أي مبرر كان على شحن أي شيء في مراكبهم رغم إرادتهم ولا التوجه إلى أية جهة لا يريدون الذهاب إليها.

البند 18: يستطيع الإمبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له في الجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون إليه، ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في المنزل وبكل حرية هو وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته، كما يستطيع أتراك مدينة ومملكة الجزائر القيام بشعائر دينهم في منازلهم إذا ما أفدوا على فرنسا، إن القنصل المعنى يكون له حق السبق على غيره من القناصل، وله كل الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيين، ولا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك.

البند 19 : إذا ما أراد فرنسي أن يتحول إلى تركي أي مسلم فإنه لا يقبل طلبه إلا بعد أن يكرر رغبته ثلاث مرات في الأربعة والعشرين ساعة والتي خلالها سيودع لدى القنصل ويكون تحت رعايته

البند 20 : يرخص للقنصل المعنى باختيار مترجم وسمسار له، وله كامل الحرية في زيارة السفن الفرنسية في الميناء والعودة منها كلما أراد ذلك، كما يسمح له باختيار منزل في المكان الذي يراه مناسبا، ويدفع ثمن ذلك كما له الحق في أن يقوم عند بابه عسكريين وتغيرهما متى شاء.

البند 21: إذا حدث نزاع بين فرنسي وتركي أو أهلي فإن هذا النزاع لا يفصل فيه القضاة العاديون وإنما سيعرض على مجلس للباشا داي والديوان أو مجلس قائد الميناء الذي حدث فيه النزاع.

البند 22: لا يلزم القنصل المعني بتسديد ديون التجار الفرنسيين ما لم يتعهد، بذلك كتابة، وإذا ما توفي فرنسي هذه البلاد فإن أمتعته تسلم للقنصل الذي سيحفظ بها على ذمة من لهم الحق فيها فرنسيين كانو أم غيرهم، نفس الأجراء براعي بالنسبة لأتراك مملكة الجزائر المستقرين في فرنسا.

البند 23: يعفى القنصل من دفع أي ضريبة على المواد التموينية وعلى السلع الضرورية لا استهلاكه المنزلي.

البند 24: إذا ما اعتدى فرنسي على تركي أو على أحد الأهالي فإنه لا يتم معاقبته إلا بعد استدعاء القنصل ليتولى الدفاع عنه، وفي حالة فراره فإن القنصل لا يعتبر مسؤولا عن جنايته.

البند 25: إن الأب القائم بمهمة القسيس البابوي أي ممثل البابا في الجزائر يستطيع مع زميله القيام بمساعدة الأرقاء الموجدين في المملكة المعنية حتى أولئك الموجودين في سجون الباشا، ويعتبر أفراد الإرساليات من أية جنسية يكونون هم بمثابة رعايا إمبراطور فرنسا الذي يضفي عليهم حمايته.

البند 26: وإذا حدث انتهاك لهذه المعاهدة فإنه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضاد إلا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية المشروعة، ولأجل دعم التجارة ووضعها على أسس ثابتة وقارة فإن الأماجد الباشا داي والديوان وأوحاق الجزائر سيوفدون واحدا من بينهم، عندما يرون ذلك مناسبا للإقامة في مرسيليا لسماع الشكاوي، التي قد تقدم لهم، في عين المكان حول التجاوزات التي تكون قد وقعت لهذه المعاهدة وسيلقى هذا المبعوث كل أنواع المعاملة الحسنة.

البند 27: إذا ما قام قرصان، أكان فرنسيا أم من المملكة المعنية الجزائر بالاعتداء على السفن الفرنسية أو على سفن المدينة المعنية التي التقى معها في البحر فإنه سيعاقب ويتحمل أصحاب السفن المعتدية المسؤوليات التي تنجم عن هذا الاعتداء. .

البند 28: إذ ما قامت السفن الجزائرية التي تجوب ا حاليا بالاستيلاء على بعض المراكب الفرنسية بعد يوم 1 أكتوبر القادم فإنها سترد بكل سلعها وتجهيزاتها والنقود التي فيها وأمتعة البحارة، بمجرد وصولها إلى ميناء الجزائر، نفس الإجراء يتبع إذا ما قامت سفن فرنسية بالاستيلاء على المراكب الجزائرية.

البند 29: عندما ترسوا سفينة حربية تابعة لإمبراطور في مرسى مدينة الجزائر، وبمجرد أن يخبر القنصل الحكومة المعنية بهذا القدوم فإن حصون وقلاع الميناء تقوم بتحية هذه السفينة بإطلاق عدد من قذائف المدفع تناسب رتبة قائد السفينة على أن يراعى بكون عدد القذائف المرسلة لتحية السفينة الفرنسية تفوق في العدد التي تطلق لتحية السفن الأجنبية الأخرى، ويرد قائد السفينة التحية بإرسال عدد مماثل من قذائف المدفع التي حي بها نفس الشيء يراعى عندما تلتقي السفن الحربية للطرفين في عرض البحار.

البند 30: إذا ما وقع بتر لمعاهدة السلم المبرمة بين السيد مارسيل باسم إمبراطور فرنسا، وبين الباشا داي، والديوان و أوحاق مدينة ومملكة الجزائر، لا قدر الله، فإن التجار الفرنسيين في أيه جهة يكونون من أراضي هذه المملكة يستطيعون الانسحاب بكل ممتلكاتهم إلى أيه جهة يريدونها بدون أن يتعرضوا للإيقاف خلال مدة ثلاثة أشهر.

البند 31: أن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف إمبراطور فرنسا والباشا داي، والديوان وأوحاق مدينة الجزائر للعمل ها واحترمها من طرف رعاياهم لمدة مائة سنة ولكي لا يتذرع أحد بجهلها فإنها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة لذلك.

حررت في التاسع من ذي الحجة الحرام سنة مائة بعد الألف هجرية والحمد لله رب البرية.

المرجع: جمال قنان معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، 355-363.

الملحق (03) معاهدة الإستسلام بين داي الجزائر والقائد العام للجيش الفرنسي سنة 1830م.

نســـــخـــــة

معاهدة بين القائد العام للجيش الفرنسي ، وصاحب السمو داي الجزائر

يسلم حصن القصبة ، وكل الحصون التابعة للجزائر . وميناء هذه المدينة الى الجيش الفرنسي صباح اليوم على الساعة العاشرة (بالتوقيت الفرنسي)

يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو ؛ داي الجزائر، بترك الحرية له ؛ وحيازة كل ثرواته الشخصية

سيكون داي الجزائر حرا فى أن ينصرف هو وأسرته وثرواته الخاصة الى المكان الذي يعينه • ومهما بقي فى الجزائر سيكون هو وعائلته تحت حماية القائد العـام الفرنسي • وسيتولى حـرس ضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته

يضمن القائد العام لجميع جند الانكشارية نفس الامتيازات ونفس الحماية

ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات ، ولا بدينهم ، ولا بأملاكهم ، ولا تجارتهم وصناعتهم • وستكون نساؤهم محل احترام

والقائد العام يلتزم على ذلك بشرفه

وسيتم تبادل هذه المعاهدة قبل الساعة العاشرة ، وستدخل الجيوش الفرنسية عقب ذلك حالا الى القصبة ؛ ثم تدخل بالتتابع كل حصون المدينة والبحرية (1) •

بمعسكر قرب الجزائر يوم 5 جويلية 1830
توقيع : الكونت دي بورمون
هنا وضع الداى ختمه
صورة مطابقة للاصل
ليوتنان جنرال ــ قائد هيئة الاركان العامة
توقيع دسبريز
صورة مطابقة للاصل
محافظ الارشيف بالوزارة الخارجية
ادوار كارتيرون

المرجع: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص 69.

الملحق رقم (04): معاهدة الصلح بين الجزائر واسبانيا 1786م (متكونة من أربع صفحات) ص ص 251، 255.

الحمد لله العلي القدير.

في ١٧ شعبان ١٢٠٠ انعقدت معاهدة السلم والصداقة دائمة بين إسبانيا و الجزائر، وتمت الإتفاقية في إطار الإنسجام الكامل والإبطار الحسنة، بين صاحب الجلالة المعظم دون كارلوس الثالث ملك إسبانيا والهند، من جهة، وصاحب السمو محمد باشا الداي والديوان و الإنكشارية، بمدينة الجزائر و مملكتها من جهة أخرى.

البند الأول: سيكون السلم دائما بين صاحب القوة ملك اسبانيا و أصحاب السمو: الداي، الديوان والإنكشارية، بمدينة الجزائر ومملكتها. وكذلك بين من ينتمي إلى الدولتين والذين يستطيعون تعاطي التجارة بناء على معاملة بالمثل في كلتا المملكتين والتنقل بحراً في أمن تام دون أي عائق أو إزعاج من كلا الطرفين مهما تكن الحجة.

البند الثاني: إن بحارة الإيالة أو العاملين لحسابهم بالجزائر، إذ إعترضوا سفناً إسبانية في البحر، عليهم أن يتركوها تسير إلى حيث تشاء ويقدموا لها كل الاسعفات والامدادات اللازمة إذا تعرضت لأي عائق. وإذا أرادوا الصعود إلى متنها لمراقبة يجب عليهم ألا يرسلوا سوى رجلين ذوي ثقة إلى ظهر المركب. ونفس الامر ينطبق على البحارة الاسبان. والمراكب الجزائرية و كذلك البحارة الذين يعملون لحسابهم الخاص بشرط أن يسلموا من قنصل اسبانيا بالجزائر جوازات السفر حتى لا تركب ضدهم أخطاء.

– البند الثالث: يسمح لمراكب الجزائرية بالرسو في جميع موانئ اسبانيا. وفرضها إذا تعرضت للزوابع، أو أخطار أو إعتداء وتقدم لها كل الخدمات اللازمة مقابل أجور عادية. أما في غير هذه الأحوال فلا يسمح لها بالاتجار، والتموين، إلا في موانئ: البكانت، برشالونة ومالقا ولا تبقى بها إلى الوقت المطلوب لإنجاز أعمالها. وبالمثل تعامل المراكب الاسبانية نفس المعاملة في الموانئ الجزائرية.

البند الرابع: إذا وجد المركب الاسباني في ميناء الجزائر أو أحد موانيها الأخرى بالمملكة، وتعرض لهجوم من طرف أعداء اسبانيا، فإن كان داخل المرسى مدفعية الحصون فعليها أن تحميه وعلى قائدها أن يجبر المغيرين على إمهال المركب الاسباني وقتا كافيا لا يقل عن ٢٤ ساعة للخروج والابتعاد، وذلك بحجز سفن العدو ومنعها من ملاحقته، وتتخذ نفس الإجراءات من طرف ملك اسبانيا لفائدة مراكب الجزائر. لا ينبغي

صباح نوري؛ هادي العبيدي، المرجع السابق، ص 251.

لهذه المراكب التي تستولي على شيء لحدوها إذا وجد على مرسى المدفع بالشواطئ الإسبانية كلها. وينتقل المركب المذكور بالأشرعة ويكون الأمر كذلك كان راسيا على مرأى السواحل لأن المركب في هذه الحالة يعتبر محتمياً بالسواحل.

- البند الخامس: إذا وجد معادون للجزائر على مراكب اسبانية أو اسبان على مراكب معادية للجزائر فلا يسترقون مهما كانت الحجة، حتى ولو نشب القتال بين الطرفين يحترم الجانب الاسباني نفس القرار بالنسبة لأعداء إسبانيا الموجودين على مراكب جزائرية أو الجزائريون الموجودون على مراكب معادية لإسبانيا وعلى المسافرين أن يبرهنوا أنهم جزائريون أو إسبان بإظهار جواز سفر يسلمه لهم قنصل بلادهم في موانئ الإقلاع، وان يعلنوا على أمتعتهم و كل ما هو تابع لهم .
- البند السادس: إذا أشرف مركب إسباني على الغرق قرب السواحل الجزائرية أو لاحقه الأعداء بنفس المكان أو أجبرته رداءة الطقس على الاقتراب من الشواطئ يجب أن يتقدم ويقدم له ما يلزم لصلاحه واسترداد حمولته على أن يدفع مقابل الخدمات والإسعافات ولا يطالب بدفع أي مكس أو أتاوة على السلع التي أفرغت الا إذا بيعت أو كان القصد بيعها في مرسى المملكة المذكورة.
- البند السابع : يستطيع كل التجار الاسبان بالموانئ والسواحل الجزائرية أن ينزلوا بضائعهم ويتاجروا بحرية دون أن يدفعوا أكثر ما يدفعه الاهالي. ويتمتع التجار الجزائريون بنفس الحقوق في الموانئ الخاضعة للسيادة الاسبانية والمنصوص عليها في البند الثالث، وإذا أنزل التجار المذكورون سلعهم بقصد الايداع فقط يكون من حقهم شحنها دون أن يدفعوا عليها أية ضريبة، ويدفع الجزائريون بإسبانيا والاسبان بالجزائر نفس الرسوم الكمركية التي يدفعها الفرنسيون في هذين البلدين ويمثل الطرفان إلى ما تعامل به هذه الدولة.
- البند الثامن: لا يقدم الجزائريون أي مدد لمراكب دولة في حالة حرب مع اسبانيا، ولا يحمونها حتى ولو كانت لمسلمين، ويعينون من حصل على شهادة ضريبة المهنة من طرف الدولة المعادية، ويستطيعون استعمال هذه الشهادات للدخول في الغزو البحري ضد الإسبان. وتتعهد اسبانيا باتخاذ نفس الموقف إزاء الجزائريين.
- البند التاسع: ليس لأحد أن يكره الاسبان بأي سبب أو دعوى على شحن بضائع في مراكبهم بموانئ الجزائر وفرضها إذا رفضوا ذلك ولا أن يجبروهم على القيام بأسفار إلى نواحي لا يرغبون في الذهاب اليها.

المرجع نفسه، ص252.

- البند العاشر: سيقيم قنصل اسبانيا بالجزائر ويكون له نفس الامتيازات التي يتمتع بها قنصل فرنسا ويتكلف بجميع شؤون الاسبان بنفس الكيفية التي يعالج بها قنصل فرنسا قضايا مواطنيه وستكون له سلطة قضائية في الخلافات بين الاسبان دون أن يتدخل فيها قضاة مدينة الجزائر.
- البند الحادي عشر: لكل الاسبان الموجودين بمملكة الجزائر كامل الحرية في ممارسة شعائر الدين المسيحي سواء كانوا بالمستشفى الملكي الاسباني التي تديره منظمة الاقنانيين الثالوثيين المتنقلين بمدينة الجزائر أو في منازل القناصل أو دور توابعهم أو التي يستحسن في المستقبل إنشاؤها في أماكن أخرى.
- البند الثاني عشر: يسمح للقنصل لاختيار ترجمانه ووكيله التجاري وبزيارة السفن الاسبانية متى شاء، و له أن يرفع علم اسبانيا فوق زورقه أو على منزله.
- البند الثالث عشر: عندما تنشب مشاجرة أو نزاع بين اسباني وتركي أو مغربي لا يكون الأمر من اختصاص قضاة المدينة العاديين، وإنما ينظر فيه مجلس الباشا والداي والديوان والاتكشارية، بمحضر القنصل أو قائد أحد الموانئ خارج العاصمة حيث نشب الخلاف، ويحكم بالعدل ويحاول الصلح بين الطرفين.
- البند الرابع عشر: لا يتحمل قنصل اسبانيا بحكم وظيفته، مسؤولية ما يرتكبه بعض التجار أو الأشخاص الإسبان من ديون، إلا إذا التزم بذلك كتابيه. وتوضع أملاك الموتى الإسبان بمملكة الجزائر تحت تصرف القنصل الاسباني ليسلمها لمستحقيها من الاسبان أو غيرهم وتطبق نفس الإجراءات لفائدة الجزائريين الذين يرغبون في الاقامة بإسبانيا.
- البند الخامس عشر: يعفى القنصل الإسباني بالجزائر من جميع رسوم الكمارك فيما يتعلق بمؤونته و أثاثه.
- البند السادس عشر: إذا اعتدى إسباني على تركي أو مغربي لا يعاقب في غياب قنصل بلاده الذي سيدافع عنه وإذا فر منهم إسباني فلا يتحمل القنصل مسؤولية فراره.
- البند السابع عشر: إذا صادف أحد القراصنة الإسبان أو الجزائريين، في البحر، مركباً جزائرياً أو إسبانياً، وألحق به ضرراً يعاقب، ويقوم الذين جهزوه بدفع التعويض المطلوب عن الخسائر.
- البند الثامن عشر: إذا اضطر مركب إسباني بسبب حدوث طارئ، و نفاذ الماء أو أي سبب آخر، إلى الإرساء بالموانئ الخاضعة للسيادة الجزائرية ولم يشحن أو ينزل بضائع، ليس

المرجع نفسه، ص253.

للأغوات أو أصحاب المراسي المذكورة، الحق في أخذ رسوم الإرساء من المركب الإسباني أو مطالبته بها.

- البند التاسع عشر: يستطيع الباشا داي أن يعين، متى شاء، شخصاً مناسباً ليستقر بإحدى مراسي إسبانيا بصفته ممثلاً للأيالة الجزائرية.
- البند العشرون: تبقى مدينة وهران وحصونها، وقاعدة المرسى الكبير على ما كانت عليهما من قبل دون إتصال في الضواحي، ولن يهاجمها داي الجزائر أبداً ولا يقوم أي معسكر بأية غارة عليها إذا لم يتلق أمرا من الداي، وبما أن هذا الباي يحكم الناحية بإستبداد، فإن داي الجزائر العظيم سيوافق على أي اتفاق يحصل بين اسبانيا والباي المذكور الذي تلغى أمرا بمنع الإعتداء على القواعد والحصون الإسبانية. وإذا قام بعض العصاة والمشردين والمتغطرسين من الأهالي، بأعمال سلبية، فإن ذلك لا يفسد الوئام الذي حل بين الدولتين. غير أن النصارى لا يكونون في أمن و سلامة في مكان أبعد من رمية المدفع.
- البند الواحد والعشرون: لا يمكن للمراكز الإسبانية أن تقصد إلى مرسى يكون من نتيجته إعتبار ذلك عملا عدوانيا، إلا إذا تم النفي القاطع لذلك الحق.
- البند الثاني والعشرون: لا يمكن للمراكب الإسبانية أن تقصد إلى المرسى الجزائرية خارج العاصمة لكي تفرغ أو تشحن حمولتها، إلا برخصة من الحكومة الجزائرية، كما هو معلوم به في جميع الدول الأخرى.
- البند الثالث والعشرون: إذا قطعت العلاقات لا قدر الله بين البلدين فالقنصل، وجميع الإسبان بمملكة الجزائر، وللجميع الجزائريين بإسبانيا، مهلة ثلاثة أشهر لمغادرة البلاد، وحمل أمتعتهم ولا يعرقلهم في ذلك أحد سواء قبل السفر أو أثناء السفر.
- البند الرابع والعشرون: لا يمكن للبحارة الجزائريين بموانئ إسبانيا و للسفن الحربية الإسبانية بموانئ الجزائر، أو بأووا في مراكبهم الرقيق أو المؤدين في الأشغال الشاقة من ذوي جنسهم، والذين يلجؤون إليهم. بل يجب عليهم أن يسلموهم شريطة ألا يعاقبوا بسبب الفرار.
- البند الخامس والعشرون: يحترم الجزائريون إجلالا للملك الكاثوليكي ليس السواحل الإسبانية، إنما السواحل البابوية. وعملا بشعور الإجلال هذا فإن الداي يستقبل بفرح و سرور كل شخصية تمر بالجزائر تحت حماية الملك الكاثوليكي، وعلمه. كما أن جلالة الملك الكاثوليكي يستقبل من يمر بإسبانيا تحت رعاية داي الجزائر وعلمه، ويكون الداي

صباح نوري هادي العبيدبي، معاهدة 1786م...، المرجع السابق، ص254.

مستعدا للدخول في المفاوضات مع الدول التي يحث عليها جلالته، و تكون في حالة سلم مع الباب العالي الذي يقتدي الداي بسياسته دائما.

باسم الله العلي القدير

إن المعاهدة الحالية من أجل السلم الدائم صودق عليها بين إسبانيا وإيالة الجزائر، أملا في أن يقبله ويوافق عليه صاحب العزة دون كارلوس الثالث، أبقاه الله في الإزدهار، كما قبله الداي محمد الباشا العظيم، أبقاه الله في الإزدهار، بعد الموافقة الشاملة من طرف الديوان والمفتي، والقاضيين، والعلماء الأخيار. والآغا، وبجب التوقيع والبصم بالخاتم على النسخ الأصلية الثلاث المحررة باللغتين: الإسبانية والتركية- الأولى لجلالة الملك الكاثوليكي، والثانية للداي الباشا العظيم والديوان والإنكشارية، والثالثة تبقى في حيازة من القنصل الذي يقيم في هذه المدينة.

نشر هذا النص بقصرنا يوم ١٢ من شهر شعبان ١٢٠٠ هـ/ ١٤ حزيران ١٧٨٦.

خاتم وتوقيع محمد باشا.

قبلت الإقرار والموافقة على هذه الإتفاقية بالصيغة التي تمت بها كما أنني بمقتضى هذا المكتوب أقر وأوافق عليه أحسن الموافقة وأشملها وأتعهد إيمانا ووعدا من الملك بتنفيذه و مراعاته، والأمر بتطبيقه واحترامه.

المرجع نفسه، ص255.

الملحق (05): معاهدة الصلح 1791م حسب النص العثماني (أربع صور).

- الصورة 01: ختم الداي واستهلال المعاهدة والفصل الأول.

بن عتوا بلبراوات، معاهدة الصلح...، المرجع السابقن ص260.

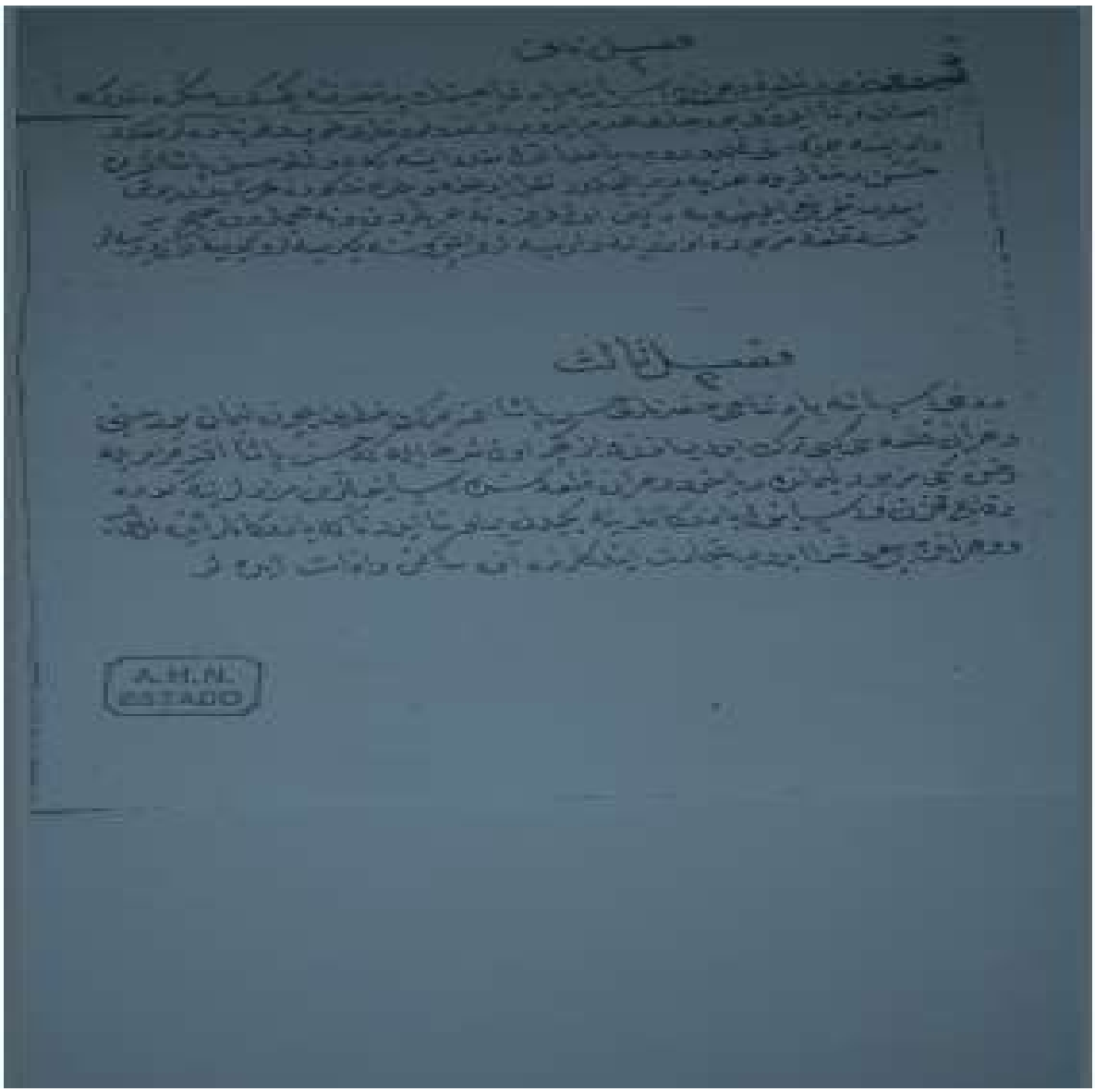

المرجع نفسه، ص261.

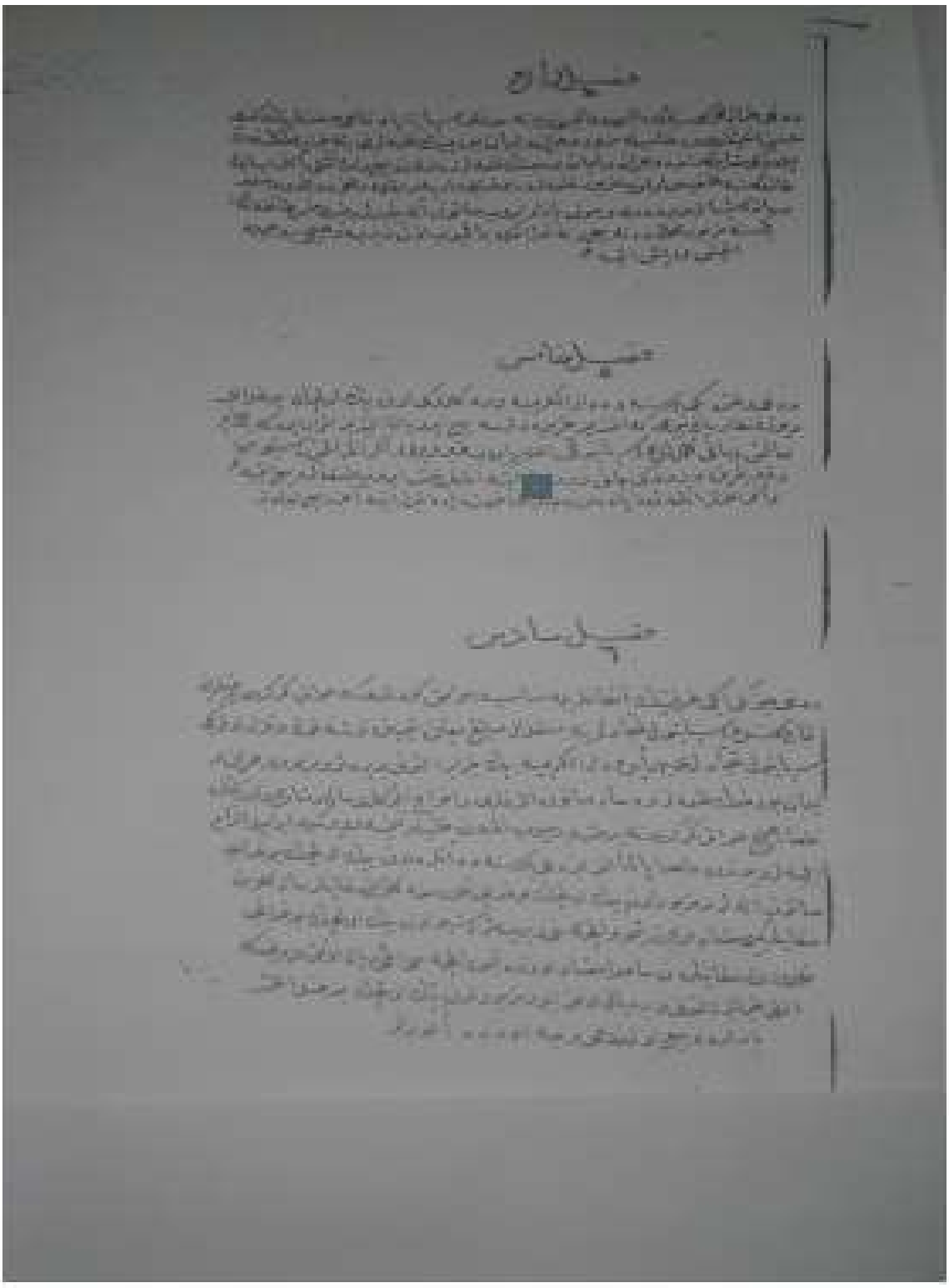

المرجع نفسه، ص262.

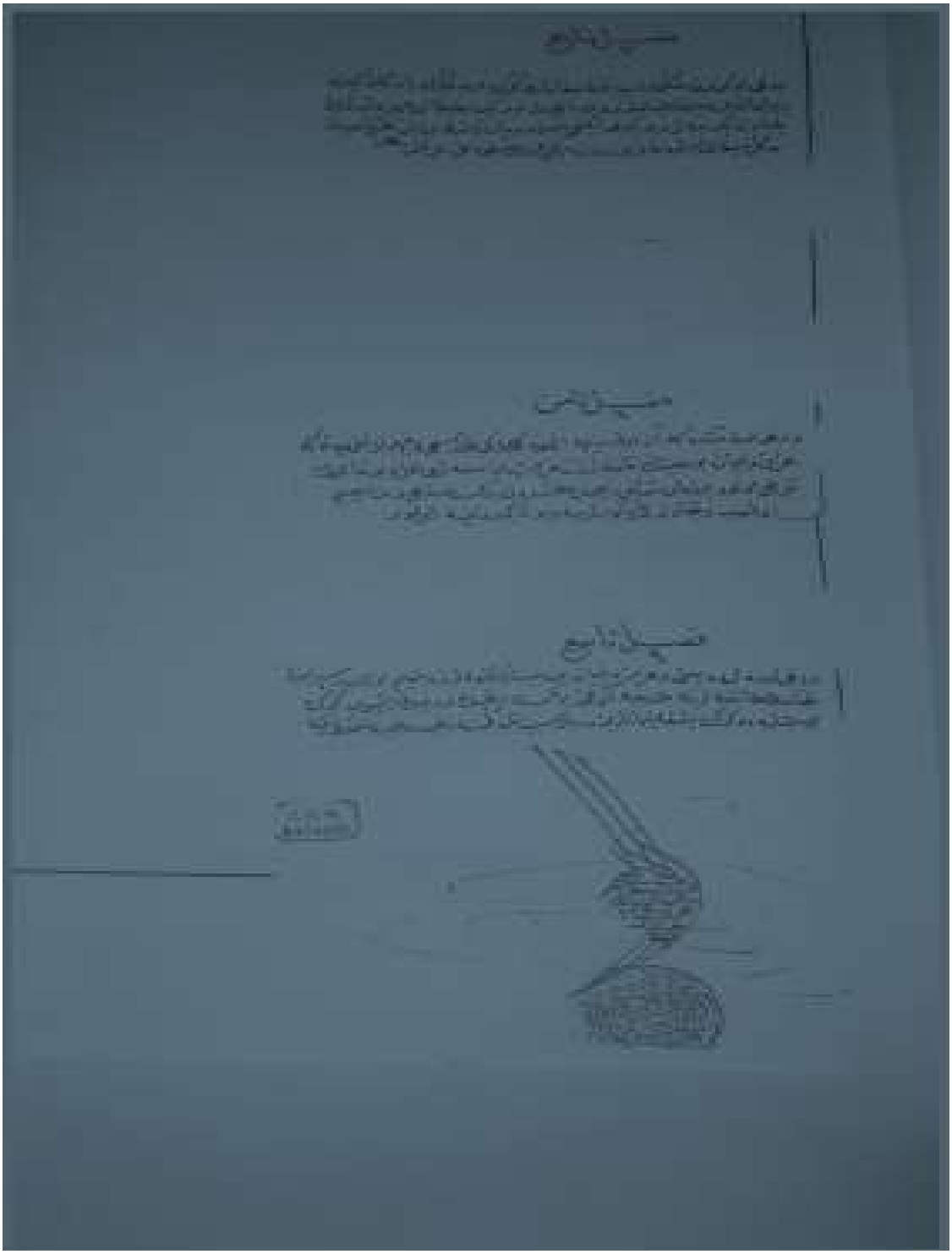

بن عتوا بلبروات، المرجع السابق، ص263

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية من خلال المعاهدات والإتفاقيات خلال العهد العثماني - فترة الدايات نموذجا (1830-1671)

إعداد الطلبة:

1- لخضرية أحمد رقم التسجيل: 171735095854

2- عون محمد رقم التسديل: 171731090256

القسم: التاريخ الشعبة: حديث التخصص: حديث ومعاصر (ل م د)

إشراف: د/ قع لبن نازلو الرتبة: أستاذ محاضر (أ)

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

د/ قع لبن نازلو

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
الرقم: /2022

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): عسون محمد

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200938613

الصادرة بتاريخ : 2017/01/18 عن دائرة : مقرة - المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الانسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 171735090956

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: العلاقات الجزائرية الفرنسية الاسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات خلال العهد العثماني - فترة الدايات نموذجا (1671م - 1830م)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2022-06-08

امضاء المعني (ة)

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2022

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بوطروية أحمد

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200364002

الصادرة بتاريخ : 16/04/25 عن دائرة : المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 171735095234

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية من خلال المعاهدات والاتفاقيات الحدودية بين الجزائر المغربية فترة الدايات أنموذجا (1830-1671م)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه.

المسيلة في: 2022/06/08

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع .....

أولا: المصادر:

1. باي أحمد، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، دط، تق، تح، تر: محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر، 1981م
2. الجامعي عبد الرحمان، فتح مدينة وهران، تح: مختار حساني، دط، مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. خوجة حمدان بن عثمان، المرأة، تق؛ تع: محمد العربي الزبيري، دط، ش و ن ت، الجزائر، 1982م.
4. الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754م-1830م، دط، تق؛ تح: أحمد توفيق المدني، الجزائر، ش و ن ت، 1974م.
5. شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م1824م)، تع، تح، تق: اسماعيل العربي، دط، ش و ن ت، الجزائر، 1989م.
6. العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، دط، تح؛ تق: رابح بونار، ش و ن ت، 1974م.
7. كارت كاث، مذكرات اسير الداي كاث كارت قنصل امريكا في الجزائر، تر، تع، تق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامغية، الجزائر. 1982م.
8. الموازي بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، تح ودراسة يحي بوعزيز، ط01، ج 02، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر، 2007م
9. Henri de grammont, histoire d'alger sous la domination turque (1515-1830), ernest leroux, paris, 1887.

ثانيا: المراجع.

1. اكس أحمد محمد عاشور، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الإستطاني (1500م-1962م)، ط01، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009م.

2. براون حضري، تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي مرزوقي، ط01، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.

3. بنور فريد، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر (1782م- 1830م)، دط، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008م

4. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط01، در الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

5. بورويبة رشيد، وهران فن وثقافة، دط، وزارة الإعلام، الجزائر، 1983م.

6. بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج02، ط02، د م ج، الجزائر، 2009م، ص 48.

7. بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500م-1830م) ويليه المراسلات الجزائرية الاسبانية 1500م-1830م، دط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

8. بوعزيز يحي، مدينة وهران عبر التاريخ، دط، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر،2007م.

9. بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دط، د م ج، الجزائر، 1999م.

10. تابليت علي، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770م-1815م، دط، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2008م.

11. التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، دط، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م.

12. جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة- الغزو وبداية الاستعمار- (1827م-1830م)، ج01، دط، دار الأمة، الجزائر، 2008م.

13. حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر، ط02، تر: لحسن زغدار، منشورات تالة، الجزائر، 2008م.

14. خلاصي علي، القصبة مدينة الجزائر، ج01، ط01، دار الحضارة، 2007م.

15. الدسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011م.

16. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري مابين 1792م-1830م، ط02، ش و ن ت، الجزائر، 1972م.

17. زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791م-1830م)، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وجدة الرغاية، الجزائر، 2009م.

18. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، دط، د م ج، الجزائر، 2007م.

19. سعد الله ابو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط03، ش و ن ت، الجزائر، 1982م.

20. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، ط01، درا الأمة، الجزائر، 2013م.

21. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، دط، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

22. سعيدوني ناصر الدين، دراسات في الملكية العقارية، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دت.

23. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط02، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

24. سعيدوني ناصر الدين ؛ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ-العهد العثماني-، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص16.

25. شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط01، دار الكتاب، الجزائر، 2009

26. شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800م-1830م)، دط، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م.

27. الطيب محمد عقاب، قصور مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، ط01، دار الحكمة، الجزائر، 2000م.

28. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م-1830م، دط، دار هومة، الجزائر، 2005م.

29. العسلي بسام، الجزائر والحملات الصليبية 1547م-1791م، ط01، دار النفائس، 1980م-1986م، بيروت.

30. عصمت محمد حسن، دراسات في العلاقات الدولية الحديثة، ط01، دار المعرفة، مصر، 2002م.

31. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط01، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.

32. عيساوي محمد ؛ نبيل شريفي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830م-1871م)، دط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

33. غطاس عائشة وأخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط01، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، دم، 2007م.

34. فارس محمد الخير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط02، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1979م.

35. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830م-1925م)، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010م.

36. قنان جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790م-1830م)، دط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م.

37. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.

38. قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619م-1830م)، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للكتاب، دار هومة، الجزائر، 2007م.

39. قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500م-1830م)، دط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2012م.

40. كورزان أرجمن، السياسة العثمانية إتجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، دط، منشورات الجامعة التونسية، 1970م.

41. المدني أحمد توفيق، حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492م-1792م، ط01، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

42. مياسي ابراهيم، من قصايا تاريخ الجزائر المعاصر، ط02، د م ج، الجزائر، 2007م.

43. الميلي محمد بن المبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج03، دط، مكتبة النهضة الجزائرية للنشر، الجزائر، 1964م.

44. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج02، ط02، دار الأمة، الجزائر، 2007م.

45. هريدي صلاح، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، ط01، دار الوفاء للطبع والنشر، الإسكندرية، 2003م.

46. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م-1962م)، ط02، د م ج، الجزائر،2016م.

47. هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815م-1830م)، ط01، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2007م.

48. هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008م، ص ص 139-140.

49. وولف جون ب، الجزائر وأوروبا (1500م-1830م)، دط، تر، تح: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

50. [1] Ismat torki hassan, la politique commerciale espagnole dans, l'algerie ottmane (1787-1830) l'algerie: hestoire et socite, un autre regarede.

ثالثا: المقالات والمجلات:

1. بلبروات بن عتو، معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م، مقال منشور في مجلة الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية (مجلة العصور الجديجة)، مج 10، ع 02، الجزائر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، جوان 2020م.
2. بن عيسى خالد؛ فاطمة، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التاريخية بالجزائر 1815م- 1818م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، مج 9، ع 01، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، جوان 2018م.
3. بن موفقي أمحمد، الصراع الجزائري الأوروبي أواخر العهد العثماني (الحملات الإسبانية على الجزائر أنموذجا (1775م-1784م)، مجلة حقائق الدراسات النفسية والإجتماعية، مج 03، ع 10، الجزائر، جامعة الجلفة، جوان 2018م.
4. بن واز مصطفى وعبد الحفيض حيمي، النشاط التجاريبين حوضي البحر المتوسط وهران وإسبانيا خلال القرن 18م نوذجا، مجلة البشائر الإقتصادية، مج 06، ع 01، الجزائر، جامعة طاهري محمد ببشار، مارس 2020م.
5. بوعباش مراد، مكانة الجزائر الدولية في العهد العثماني، ع 16، الجزائر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2016.
6. تومي الطاهر، حملة الكونت أورللي على مدينة الحزائر سنة 1775م، مجلة الحوار المتوسطي، مج 07، ع 02، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، سبتمبر 2016م.
7. جودي زكريا، دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 17م، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج 04، ع 01، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث ت- ع- ج، جانفي 2022م.
8. حصاد عبد الصمد، مشاريع الإحتلال الفرنسي للجزائر 1782م-1829م، مجلة متون، مج 14، ع 03، الجزائر، جامعة مولاي طاهر سعيدة، مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور، سبتمبر 2021م.

9. خيضر عقبة ر، النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني مابين القرن م17-19م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع06، الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، دت

10. ديفل سميحة، المنسوجات العثمانية بمدينة قسنطينة، مجلة بوليكرومي، ع01، الجزائر، المتحف العمومي الوطني، 2012م.

11. الزين محمد، نظرة عن الأحوال الصحية للجزائر العثمانية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17، جامعة الجيلالي، سيدي بلعباس، 2012م، ص 131.

12. سعيدان محمد بن، التحرير الأول لوهران والمرسى الكبير عام 1708م، مجلة العلوم الإنسلامية والحضارة، مج 06، ع 02، الجزائر، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2021م.

13. سعيدوني ناصر الدين، الحياة الإقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني، ع 35-36، الجزائر، مجلة الأصالة، 1976م.

14. سعيدوني ناصر الدين، المعاهدة الجزائرية الاسبانية 1791م، مجلة الدراسات التاريخية، مج 05، ع 01، جانفي 1993م.

15. شوادر مبارك ؛ عبد القادر صحراوي، التكتل الأوروبي ضد الجزائر فيما بين 1815م-1819م وتداعياته، مجلة الحوار المتوسطي، مج 09، ع01، الجزائر، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، مارس 2018م.

16. شوادر مبارك، لمحة عن الأوضاع السياسية أواخر العهد العثماني، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، ع04، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، 2016م.

17. فكاير عبد القادر، معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786م- 1791م ظروفهما وإنعكاساتهما بين البلدين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج02،ع 05، الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ماي 2016.

18. قنان جمال، عنصر في الأزمة الفرنسية عام 1827م وحدة التراب الوطني، مجلة التاريخ، عدد خاص، الجزائر، 2008م-2009م.

19. قندوز عبد القادر، المشاريع الفرنسية لإختلال الجزائر مابين 1741م و 1802م، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 06، ع 14، الجزائر، جامعة إبن خلدون تيارت، جوان 2018م.

20. محجوبي زهرة، المخططات العسكرية الفرنسية لإحتلال الجزائر (1741م-1830م)، مجلة الدراسات التاريخية، ع01، الجزائر، جانفي 2020م.

21. الهادي لعبيدي صباح نوري، معاهدة 1786م محاولة لتهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، مج 03، ع 06، الجزائر، جامعة ديالي، تشرين الأول 2016م.

رابعا: الرسائل والأطروحات:

1. بليل رحمونة، العلاقات التجارية للإيالة الجزائرية مع بعض موانئ لبحر المتوسط مرسيليا ليفور (1700م-1827م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2001م-2002م.

2. بن موفقي محمد، العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1786م-1830م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، غرداية، 2010م-2011م.

3. دهان بركاهم، دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689م-1789م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي، غرداية، 2012م-2013م.

4. صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر(1671م-1830م)، مذكرة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012.

5. عطلي محمد أمين، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الماجيتير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، غرداية، 2011م-2012م، ص ص 120-121.

6. عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر م1519-1830م – دار السلطان أنموذجا-، رسالة ماجستير تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم

التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013م-2014م.

7. غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700م-1830م مقارنة اجتماعية واقتصادية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2000م-2001م.

8. غطاس عائشة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619م-1674م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984م.

9. فكاير عبد القادر، أثار الإحتلال الإسباني على الجزائر خلال العهد العثماني القرن السادس عشر والثامن عشر، رسالة دكتوراه، 2008م-2009م.

10. Louis Gqrqdel gutlq, les, espagnoles en afrique les relation politiques et: commerciales avec la régence dalager de 1786-1830, doctonate de 03ém cycle l'inversite de bourdaux 1974.

11. جخدان بوعبدالله، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية مابين (1815م-1830م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستير تخصص تاريخ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014م-2015م.

خامسا: المعاجم.

1. مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات .....

شكر وتقدير **الإهداء** **المختصرات**	
مقـــــدمة.....	أ – و
العـــــــــنوان.....	**الصفحة**
الفصل الأول: الأوضاع العامة في الجزائر خلال عهد الدايات (1671م–1830م)	
تمهيـــــــــــد.....	**08**
المبحث الأول: ظهور الدايات.....	**14–09**
1. عهد الدايات الأول (1671م–1710م).....	**12–11**
2. عهد الدايات الثاني (1710م–1830م).....	**14-12**
المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.....	**23-15**
1. الأوضاع الإقتصادية.....	**19-15**
1.1. سياسة نظام الحكم في المجال الفلاحي.....	**16-15**
2.1. النشاط الزراعي.....	**17-16**
3.1. النشاط الصناعي.....	**18-17**
4.1. النشاط التجاري.....	**19-18**
2. الأوضاع الإجتماعية.....	**23-19**
1.2. الفئات السكانية.....	**21-19**
2.2. الأوضاع الصحية.....	**22-21**
3.2. الكوارث الطبيعية.....	**23-22**
المبحث الثالث: الأوضاع السياسية والإدارية.....	**28-23**
1. الوضع الإداري للجزائر خلال عهد الدايات.....	**26-24**
2. إضطراب السلطة وتعفن الوضع الإداري.....	**27-26**

فهرس المحتويات .....

3. الثورات الداخلية خلال عهد الدايات.....	28-27
خلاصـــــــــة الفصل.....	29
الفصل الثاني: نضرة عامة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية والإسبانية خلال عهد الدايات (1671م-1830م)	
تمهيـــــــــد.....	32
المبحث الأول: مكانة الجزائر الدولية وهيبتها العالمية.....	35-33
المبحث الثاني: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وفرنسا(1671م-1830م).....	61-36
1. مظاهر العلاقات السياسية.....	54-36
1.1. العلاقات السلمية.....	40-36
2.1. العلاقات العدائية.....	54-40
2. مظاهر العلاقات التجارية.....	62-54
1.2. المبادلات التجارية.....	58-54
2.2. الشركات التجارية الفرنسية في إيالة الجزائر.....	61-58
المبحث الثالث: مظاهر العلاقات السياسية والتجارية مع إسبانيا.....	75-62
1. مظاهر العلاقات السياسية.....	69-62
1.1. الحملات العسكرية.....	68-62
2.1. إبرام المعاهدات.....	69-68
3.1. التمثيل الدبلوماسي.....	69
2. مظاهر العلاقات التجارية.....	75-69
1.2. مؤسسات التبادل التجاري.....	73-69
2.2. طبيعة التبادل التجاري.....	74-73
3.2. الموانئ التجارية.....	75-74

فهرس المحتويات .....

خلاصـــــــة الفصل.....	76
الفصل الثالث: المعاهدات الجزائرية الفرنسية والإسبانية وإنعكاساتها(1671م-1830م)	
تمهيـــــــــــد.....	78
المبحث الأول: المعاهدات والإتفاقيات الجزائرية الفرنسية.....	90-79
1. معاهدة إستغلال الباستيون (معاهدة 11 مارس 1679م).....	80-79
2. معاهدة تورفيل (معاهدة 25 افريل 1684م).....	82-80
3. معاهدة السلم المؤوي 1689م.....	84-82
4. معاهدة إمتياز إستغلال الباستيون 1695م.....	85-84
5. معاهدة 17 ديسمبر 1801م.....	86-85
6. إتفاقية 28 أكتوبر 1819م.....	88-86
7. معاهدة الإستسلام 05 جويلية 1830م.....	90-88
المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإسبانية خلال عهد الدايات.....	97-91
1. معاهدة السلم الجزائرية الإسبانية 1786م.....	94-91
2. معاهدة 1791م جلاء الإسبان من وهران والمرسى الكبير.....	97-91
المبحث الثالث: إنعكاسات المعاهدات.....	105-97
1. إنعكاسات المعاهدات الجزائرية الفرنسية على الطرفين.....	99-97
2. إنعكاسات المعاهدات الجزائرية الإسبانية على الطرفين.....	101-99
3. التكتل الأوروبي ضد الجزائر.....	105-101
خلاصة الفصل.....	106
خـــــــــــاتمة	110-108
قائمة الملاحق.....	129-112
قائمة المصادر والمراجع.....	
فهرس المحتويات.....	

الملخص

عرفت الجزائر خلال فترة الدايات، علاقات مختلفة مع كل من فرنسا وإسبانيا، اتسمت بالسلم والاحترام أحيانا، والتي تمثلت في التمثيل الدبلوماسي والمبادلات التجارية ...ألخ، وبالتوتر والصراع في فترات أخرى تمثلت في الحملات العسكرية التي أثرت في شكل هذه العلاقات، كما كانت هناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات الجزائرية الفرنسية والإسبانية في مختلف المجالات، سواء المجال السياسي أو الاقتصادي، حيث ساهمت هذه المعاهدات في عودة العلاقات، بعد القطيعة والتحول من حالة الحرب والصراع الى حالة السلم والعلاقات التجارية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الدايات، فرنسا، إسبانيا، التمثيل الدبلوماسي، المبادلات التجارية، الحملات العسكرية، المعاهدات.

Summary

Algeria was known during the period of the "Dayat", Various relations with France and Spain, marked peaceful and respectful at times, Which was represented in diplomatic representation and commercial exchanges ... etc., and with tension and conflict in other periods, represented by the military campaigns that affected these relations, there were also many Algerian-French and Spanish treaties in various fields, whether in the political or economic domain, these treaties contributed to the return of relations, after the estrangement and the transition from a state of war and conflict to a state of peace and commercial and political relations.

***key words**: Dayat, France, Spain, diplomatic representation, trade exchanges, military campaigns, treaties.*

الحمد لله